- المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء «الطبيعة الخاصة لإختصاصه»
- نظاما الانتخاب الأكثري والنسبي والدوائر الصغرى: حسنات وسيئات
- روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الرابع والثمانون – نيسان/ابريل 2013

أزمات وحلول

كائنًا ما كان النّظام الّذي يحكم الكرة الأرضيّة، وكائنة ما كانت التغيّرات التّي تطرأ عليها، فإنّ منطقة البحر الأبيض المتوسّط تبقى الوجه البارز فيها، ولبنان أيضًا يبقى في وسط صفحاتها من خلال إطلالته على دولها ونواحيها، وتفاعله الدّائم مع ثقافاتها وحضاراتها وتقلّباتها، بما في ذلك علاقته مع الصّراعات التي تحلّ فيها، وتحكم مساراتها.

ومن الأهمية بمكان أن تتدفق مياه المتوسّط في كلّ اتّجاه، لكي يضمن تواصله مع البحار والمحيطات، عبر الزّمان والمكان، من البحر الأحمر إلى البحر الأسود إلى المحيط الأطلسيّ، ولكي يدرك بأمواجه شواطئ القارّات، من آسيا إلى أوروبا إلى أفريقيا ... وبذلك يتداخل البرّ مع البحر: امتداد الأول رمال الصحراء، ووسع الثاني المياه المالحة وعمق المجاري، وفي الاثنين تنطلق رياح وعواصف، وتتنوّع خيالات الطّامحين اللاعبين بمصائر الشّعوب.

وتبرز فعاليّة الساحلين، الصّحراوي والمائي، من خلال الانتقالات والأسفار، وفي معرض أعمال التداول التّجاري والمعرفي، مع ما يتبع ذلك من حروب وغزوات وتوسّعات. من هنا أهميّة المكان على مدى التاريخ والزّمان، ومن هنا ثبات هذه الأهمّية على الرغم من التقدّم العلمي والتبدّلات التّي تطرأ في عالم المواصلات والاتّصالات.

في ظلّ ذلك كلّه، هل نستغرب أن تطلّ الحروب بأنيابها ومخالبها على هذه المنطقة، بين حين وآخر؟ نقصد، أنّه لا مبرر للوقوع في المفاجأة عند حصول الأزمات، وأنّه يجب البقاء على استعداد للمواجهة واستنباط الحلول حفاظًا على استقرار الأوطان وحماية المواطنين.

هذا الطّرح هو القاعدة الصّلبة التي يبنى عليها أيّ نهوض اقتصادي أو اجتماعي أو فكري، كما أعلنت القيادة، وكما نفّذت وتنفّذ أيضًا على أرض الواقع.

وأزمات المنطقة تلك، تعود إلى أساسات مختلفة، منها الدّاخلي ومنها الخارجي. وتتنوّع المفاهيم في ذلك وتختلط القناعات وتتناقض المواقف، من هنا احتدام الصراعات. ولا يغيب دور العدو الإسرائيلي عن المشهد، كيف لا، وإسرائيل هي السّاعية أبدًا إلى تقسيم هذا الجزء من العالم، وشرذمته إلى كيانات عرقيّة وطائفيّة، ما يتيح لها مبرّر البقاء، ودوام السيطرة واستمرار احتلال الأرض وسلب الحقوق. ولقد عانى لبنان الكثير من هذا الدّور العدواني ولا يزال، لكنّه خرج في كلّ مرّة منتصرًا معافى، سواء لجهة تحرير أرضه، أو لجهة حفاظه على وحدته الوطنية التّي هي الهدف الأوّل في سلسلة أهداف العدو.

أمّا الأزمة في سوريا، الجار الأقرب، فلها الأثر الكبير في ذلك، بسبب الجانب الدّموي الحاد الذي يطغى عليها، ما يرتّب أعباء اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية، تحتّم بالدرجة الأولى عدم السّماح لأيّ كان بمحاولة استيراد الفتنة، أو تصنيعها وتصديرها، وبالتّالي عدم السّماح بربط المجتمع اللبناني بأتون الصّراعات الإقليميّة على اختلافها. كلّ هذا مع الحرص الممكن والجاد، على القيام بالواجبات الإنسانيّة تجاه النازحين من الأخوة السوريين، والتي لا تغيب عن عادات اللبنانيّين، وخصوصًا العسكريّين منهم، نظرًا إلى خبرتهم الطويلة مع المصاعب والمآسي، ومع المعالجات والحلول.

العميد الركن حسن أيوب
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين　　أ.د. ميشال نعمة　　أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب　　العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة　　مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

1- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع :** *www.lebarmy.gov.lb* *www.lebanesearmy.gov.lb*

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : 5000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان : 100.000 ليرة لبنانية. *
في الخارج : 150 دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.
* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد الرابع والثمانون – نيسان/ابريل 2013

المجلس الأعلى لمخدمة الرؤساء والوزراء «الطبيعة الخاصة لإختصاصه»
..... العقيد بشاره الخوري 5

نظاما الانتخاب الأكثري والنسبي والدوائر الصغرى: حسنات وسيئات
..... العميد الركن المتقاعد الدكتور رياض شيّا 45

روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب
..... العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر 67

ملخصـــات ..... 113 - 117

المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء
«الطبيعة الخاصة لإختصاصه»

العقيد بشاره الخوري*

المقدمة

يشكّل نظام العدالة الجزائية ركنًا أساسيًا من أركان الدولة المبني على إستقلالية السلطة القضائية كما حدّدتها المادة 20 من الدستور اللبناني. فهو الضمانة لحماية حقوق المواطن والوطن من كلّ اعتداء يمكن أن يقع عليهما، أو على أحدهما، من قبل الخارجين على القانون أو غير الملتزمين إياه. وقد كرّست الدولة اللبنانية هذه الضمانة في مقدّمة الدستور من خلال النص على التزامها مواثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان، وتجسيد هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء[1]. إن الإعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي شارك لبنان في صوغ أحكامه، ينصّ صراحةً في المادة 8 على حق كل إنسان في اللجوء الفعلي إلى المحاكم الوطنية المختصّة لحماية حقوقه الأساسية المعترف

* دكتور في الحقوق من الجامعة اللبنانية ورئيس الدائرة القانونية في وزارة الدفاع الوطني

1- مقدّمة الدستور اللبناني: ب. «لبنان ...، كما هو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان. وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء».

بها في الدستور والقانون من أي اعتداء[2]. كما أن المادة 11 من هذا الإعلان تكرّس قرينة براءة المتهم إلى أن تثبت إدانته بمحاكمة علنية تؤمّن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه، وتنصّ على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ومبدأ عدم رجعية العقوبة الأشدّ[3].

تخلّ الجريمة بأمن المجتمع واستقراره فيستدعي الأمر ملاحقة من ارتكبها وإنزال العقاب فيه. والملاحقة والعقاب، اللذان تولاهما، في العهود القديمة، الشخص الضحية، أو بعض أقربائه، عن طريق الثأر من الجاني، فإن الدولة اليوم، بعد أن تكوّنت مقوّماتها الواقعية والقانونية، أصبحت هي من يتولّى أمر الملاحقة والمحاكمة والإقتصاص من الجاني، تحصيلاً لحقوق الضحية، والمجتمع، في آنٍ معًا.

من الثابت أنه بقدر ما يكون النظام الإجتماعي والسياسي، في بلدٍ ما، متطوّرًا، بقدر ما يكون نظام العدالة الجزائية، فيه، منظّمًا تنظيمًا دقيقًا بصورة يؤمّن فاعلية الأجهزة القضائية في ملاحقة المجرمين بغية محاكمتهم وإنزال العقاب بهم من جهة، وتأمين حماية الأشخاص والمجتمع، من الأفعال المخالفة للقانون من جهةٍ ثانية.

يعتبر القضاء الجزائي، بجميع فروعه، عاملاً فاعلاً في حياة المواطن والدولة، من خلال شمولية صلاحيته للمسائل الإجتماعية والإنسانية والإقتصادية. وبما أن مهمة القضاء الجزائي، تقضي أولاً وأساسًا، بإرساء قواعد العدالة الجزائية في المجتمع عن طريق قمع الجريمة وملاحقة

2- Art. 8 de la Déclaration universelle des droits de l'Homme de 1948: «Toute personne a droit à un recours effectif devant les juridictions nationales compétentes contre les actes violant les droits fondamentaux qui lui sont reconnus par la Constitution ou par la loi».

3- Art. 11 de la Déclaration universelle des droits de l'Homme de 1948: «1. Toute personne accusée d'un acte délictueux est présumée innocente jusqu'à ce que sa culpabilité ait été légalement établie au cours d'un procès public où toutes les garanties nécessaires à sa défense lui auront été assurées. 2. Nul ne sera condamné pour des actions ou omissions qui, au moment où elles ont été commises, ne constituaient pas un acte délictueux d'après le droit national ou international. De même, il ne sera infligé aucune peine plus forte que celle qui était applicable au moment où l'acte délictueux a été commis».

المجرمين وإحالتهم على المحاكم الجزائية المختصة بهدف معاقبتهم وإعادة الحق المغتصب إلى أصحابه، وردع المهيّئين لارتكاب الجريمة.

لذلك، لما كان لا بد من إيجاد قواعد وأصول تصون هذه العدالة الجزائية، أوجد المشترع قوانين أصول الإجراءات الجزائية، أو المحاكمات الجزائية، التي ترتكز على مبادئ وأسس من شأنها تحقيق صحة هذه العدالة وفعاليتها.

شهد لبنان أوّل قانون لأصول المحاكمات الجزائية العام 1879، حين وضعت السلطنة العثمانية، التي كان تحت ظلّها، «قانون الأصول الجزائية العثماني، وأخضعته له». في تلك الحقبة، كان معظم أحكام هذا القانون مستوحىً من قانون التحقيق الجنائي الفرنسي الصادر في عهد نابليون العام 1808. وبعد أن نال لبنان استقلاله، صدر، في 18-9-1948، أوّل قانون وطني لأصول المحاكمات الجزائية. والغرابة أن واضع هذا القانون قد استوحاه من قانون التحقيق الجنائي الفرنسي، المذكور آنفًا، إلا أنّه أبقى عليه من دون تطوير يذكر، مع العلم أن المشترع الفرنسي كان، في ذلك التاريخ، قد ألغى قانون التحقيق الجنائي وسنّ قانونًا بديلاً عنه إكتمل صدوره العام 1959، وسمّي بقانون الأصول الجزائية (Code de procédure pénale).

قد تكون الجريمة من نوع خاص، أي أن لمرتكبها صفة شخصية محدّدة، كالرئيس والوزير، أو كالعسكري، أو الحدث، مثلاً، أو أن يكون للجريمة طابع خاص (كجرائم الاعتداء على أمن الدولة، أو جريمة مرتكبة بوساطة مطبوعة)، فيعطي المشترع صلاحية النظر فيها إلى مرجع إستثنائي. والهدف من هذا الاختصاص الخاص، أو الاستثنائي، هو المحافظة على حسن سير العدالة بالنسبة إلى هذا النوع الخاص من الجرائم حيث يصحّ القول عندها: «محكمة إستثنائية خاصة لجرائم إستثنائية خاصة». وهذا الأمر نجده في التشريع الفرنسي، وهو متعارف عليه منذ القدم بحيث تسند صلاحية محاكمة الوزراء

إلى محكمة خاصة تعتبر من المحاكم الإستثنائية، كما ورد لدى أحد الفقهاء الفرنسيين.

«C'est une tradition française d'instituer une Cour spéciale pour juger les membres du gouvernement, mais c'est aussi une particularité de notre culture de considérer aussitôt cette Cour comme une juridiction d'exception, au sens péjoratif du terme»[4].

أعطى قانون أصول المحاكمات الجزائية الأخير، بموجب نصٍّ عام، المحاكم العادية صلاحية النظر في جميع الدعاوى الجزائية، ما لم يوجد قانون خاص يمنع عنها صلاحية النظر في قضايا معيّنة ليدخلها في اختصاص محاكم إستثنائية أو خاصة، كالمجلس العدلي، أو المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء مثلاً؛ فاختصاص المحاكم العادية هو الأصل، لتمتّعها – المبدئي– بالولاية الشاملة.

لذلك، فإن المحاكم الاستثنائية لا يحقّ لها النظر إلّا بقضايا معيّنة، حدّدتها التشريعات الخاصة على وجه الحصر، فإختصاصها هو الاستثناء، أي أنها لا تنظر إلا في فئة محدّدة من الجرائم، وفق أصول خاصة.

وبخلاف القضاء الجزائي العادي، لا تكون المحاكم الإستثنائية الجزائية مختصّة بالنظر في قضية معيّنة إلّا بموجب نصّ قانوني خاص يبيح لها حق الملاحقة والمحاكمة في بعض الجرائم المحدّدة حصرًا، إما بالنظر إلى صفة الشخص المنسوب إليه إرتكاب هذه الجرائم أو المساهمة في ارتكابها، وإما بالنظر إلى طبيعة الأفعال الجرمية المرتكبة.

يحتلّ القضاء الجزائي الإستثنائي، في لبنان، حيّزًا هامًا في بنية الجسم القضائي، نظرًا إلى اختصاصه وتنوّع الأشخاص الذين يحالون على المحاكمة أمامه، سواء بالنسبة إلى صفتهم الوظيفية، أو إلى طبيعة الأفعال المنسوبة إليهم.

4- L. de Gondre, «**De la haute Cour à la Cour de Justice de la Répuplique**», Revue pénitentiaire et de droit pénal, éd. Cujas, 2000, p.74.

تشمل المحاكم الجزائية الإستثنائية في لبنان: المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، والمجلس العدلي، والهيئة العامة لمحكمة التمييز الجزائية عندما تنظر بالجرائم المنسوبة إلى القضاة والقضاء العسكري ومحكمة الأحداث ومحكمة المطبوعات والمحكمة الناظرة في القضايا الجمركية ومحكمة مكافحة الغش والإحتكار.

لذلك، إخترنا التركيز في هذا البحث على المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، لجهة الطبيعة الخاصة لإختصاصه نظرًا إلى صفة الأشخاص المحالين عليه وطبيعة الإدعاء الخاصة أمام هذا المجلس، لأن ما يحدّد اختصاصه هو صفة الشخص المدعى عليه كونه رئيسًا أو وزيرًا في تاريخ ارتكاب الجرم المنسوب إليه، بحيث لا تشمل صلاحية هذا المجلس سوى هؤلاء الأشخاص، ووفق وظيفتهم.

إن محور هذا البحث الذي نتناول فيه دراسة قضاء إستثنائي إختصاصًا وأصولاً، –قضاء ملاحقة الرؤساء والوزراء، الذي يتجلّى بتطبيقه عبر المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء– هو التركيز على الطبيعة الخاصة لإختصاص هذا المجلس، من حيث صفة الأشخاص الذين يخضعون لسلطته. فماذا عن نشأة هذه المحكمة وكيف تبرز المسؤولية الجزائية للأشخاص الخاضعين لسلطتها؟ هذا ما سوف نبيّنه.

ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، نطرح في الفصل الأول منه نشأة المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء وفي الثاني المسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية وما يتفرّع عنها لجهة تحديد صلاحية المجلس الأعلى لمحاكمته، ولإستكمال البحث في إختصاص هذا المجلس لا بدّ من طرح المسؤولية الجزائية لرئيس مجلس الوزراء والوزراء وهذا ما سنراه في الفصل الثالث.

الفصل الأول: نشأة المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء

إن البحث في مسؤولية كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، سيقودنا إلى الحديث عن المجلس الأعلى لمحاكمتهم، المنصوص عليه في الدستور، وعن قانون أصول محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء أمام هذا المجلس. وقد أطلق بعض الفقهاء على هذا النوع من المحاكمات تسمية القضاء السياسي. وفي هذه الحال، من الممكن أن تتخذ العقوبة شكل العقوبة السياسية، أو العقوبة الجزائية، أو العقوبة المدنية، أو شكلين إثنين، أو الأشكال الثلاثة على السواء[5].

الفقرة الأولى: لمحة تاريخية

نصّت وثيقة الوفاق الوطني على تشكيل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وعلى سنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لدى هذا المجلس تحقيقًا لما نصّت عليه المادة 80 من الدستور. ويرعى إنشاء هذا المجلس القانون الرقم 13 الصادر في 18-8-1990، الذي نظّم أصول المحاكمات أمام المجلس الأعلى المنصوص عنه في المادة 80 من الدستور. وهذا القانون مأخوذ، في معظم أحكامه، من القرار التشريعي الرقم 59-1 تاريخ 2-1-1959 المنظّم لمحكمة العدل العليا في فرنسا[6]. وهو يسدّ ثغرة مهمّة في نظامنا الدستوري وإن لم تتجلّ على الصعيد العملي حتى الآن؛ إلا أنه قد يشكّل رادعًا بحيث يفسح في المجال أمام تثبيت مسؤولية كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء بصورةٍ فاعلة.

إن النصوص الدستورية والقانونية المرعية الإجراء أوجدت التباسًا في

5- إدمون رباط، «**الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**»، دار العلم للملايين، بيروت، 1970 ص 733-734.

6- La composition de la Haute Cour, les règles de son fonctionnement et la procédure applicable devant elle, sont fixées par l'Ordonnance n° 59-1 du 2 janvier 1959 portant la loi organique pour la Haute Cour de justice. C. Bigaut, «**La responsabilité pénale des hommes politiques**», L.G.D.J. - EJA, 1996, p.49.

رسم الحد الفاصل بين الجرائم العادية أو المخالفات الناتجة من الإخلال بالواجبات المترتّبة على رئيس مجلس الوزراء والوزراء. كما أن الاجتهاد لم يحسم الاختلاف في وجهات النظر ما بين المخالفات التي تندرج في إطار الجرائم العادية والتي ينبغي الملاحقة في شأنها أمام القضاء العادي وبين المخالفات التي تندرج في إطار الإخلال بالواجبات المترتّبة على رئيس الحكومة والوزراء والتي تنبغي المحاكمة في شأنها أمام المجلس الأعلى، وسار نحو التوسّع لجهة اعتبار الجرائم والمخالفات العادية ناتجة من الإخلال بالواجبات المفترض التقيّد بها من كل من يمارس سلطة عامة. لكننا نجد أن التوسّع هذا قد يؤدّي الى عرقلة ملاحقة المرتكب لأن المحاكمة أمام المجلس الأعلى تتطلّب إجراءات أصعب بكثير من الإجراءات التي يتطلّبها القضاء العادي، مما قد يساهم في إبقاء المرتكب بعيدًا عن الملاحقة.

شهد قانون المجلس الأعلى سابقتين في محاولة إقراره. كانت الأولى بموجب المرسوم الرقم 4132 في 25 آذار/مارس 1966، حيث أحيل مشروع القانون على مجلس النواب، في عهد حكومة الرئيس رشيد كرامي، إلا أنه بقي في أدراج المجلس. والثانية كانت في مطلع الثمانينيات، عندما تقدّم النائب ناظم القادري باقتراح للقانون، لم يلق هو الآخر أي إستجابة.

وبعد ذلك، جرت محاولة من رئاسة مجلس النواب، للسير في مشروع قانون تنظيم المجلس الأعلى وأصول المحاكمات أمامه. فتشكّلت العام 1987 لجنة خاصة، برئاسة نائب رئيس المجلس المرحوم الدكتور ألبير مخيبر حينذاك، لدرس اقتراح النائب القادري، وأنهت اللجنة دراستها خلال ثلاثة أشهر وعرضتها على اللجان النيابية المشتركة، التي أضافت عليه تعديلات أساسية.

كذلك واجهت مشكلة التوصّل إلى قانون أصول محاكمات الرؤساء

والوزراء في فرنسا عوائق لتحقيق الأهداف المنشودة حتى العام 1993 وهو تاريخ صدور القانون الدستوري في 1993/7/27، المكمّل بالقانون التنظيمي في 1993/11/23.

«Le 19 juillet 1993, par une majorité de 833 voix contre 34, les parlementaires instituaient la Cour de Justice de la République en donnant une nouvelle rédaction au titre X de la Constitution. Ce texte devenu la loi constitutionnelle N° 93.952 du 27 juillet 1993 était mis en application par la loi organique N° 93.1252 du 23 novembre 1993, votée après des débats d'une grande qualité»[7].

وقد عدّل هذا القانون الفقرتين 1/68 و2/68 من الدستور الفرنسي للعام 1958، كردّ فعلٍ مباشر على السخط الشعبي العارم على أثر قضية الدم الملوّث (Le sang contaminé).

«En revanche, dans l'affaire du sang contaminé, aucune requête n'a été présentée par le parquet, ce sont les victimes qui ont adressé une pétition au président du Sénat»[8].

وتنفيذًا لما جاء في وثيقة الإصلاح الوطني العام 1989، قدّمت الحكومة اللبنانية مشروع قانون أصول المحاكمات لدى المجلس الأعلى، الذي صدر بالقانون الرقم 90/13، في 18 آب/أغسطس 1990، وتضمّن أربعة فصول: تأليف المجلس الأعلى، الإتهام والتحقيق، المحاكمة والحكم، أحكام إنتقالية وختامية.

الفقرة الثانية: تأليف المجلس الأعلى

عملاً بأحكام المادة 80 من الدستور، يتألّف المجلس من: سبعة نواب ينتخبهم المجلس النيابي في بدء كل ولاية وفي أول جلسة يعقدها كأعضاء

7- L. de Gondre, «**De la haute Cour à la Cour de Justice de la République**», Revue Pénitentiaire et de Droit Pénal, éd. Cujas, 2000, p.p.78-79.

8- L. de Gondre, «**La haute Cour, les raisons d'un échec**», Revue Pénitentiaire et de Droit Pénal, ibid, p.76

أصيلين، وينتخب ثلاثة نواب آخرين إحتياطيين (المادة الأولى من ق.أ.م. المجلس الأعلى)، وذلك لمدة ولاية مجلس النواب، ومن ثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبةً حسب درجات التسلسل القضائي أو بالنظر إلى الأقدمية إذا تساوت درجاتهم، ويجتمعون تحت رئاسة أعلى هؤلاء القضاة رتبة (م 80 من الدستور).

تسمّي محكمة التمييز، بجميع غرفها، هؤلاء القضاة العدليين الثمانية بمن فيهم الرئيس، وتسمّي أيضًا ثلاثة قضاة عدليين أعضاء إحتياطيين. ويقوم بمهمة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى، قاضٍ تسمّيه محكمة التمييز في هيئتها العامة، إضافةً إلى قاضيين معاونين له. وقد حدّدت المادة السابعة من ق.أ.م.المجلس الأعلى، المنوّه عنه أعلاه، حالات إنتهاء عضوية النائب والقاضي في هذا المجلس.

أعطي المجلس الأعلى صلاحية بتّ طلبات التنحي والرد (بالغالبية المطلقة من أعضائه وبالاقتراع السري)، وله صلاحية إعلان إستقالة أي من أعضائه، إما عفوًا أو بناءً على طلب النيابة العامة لديه. ويصدر رئيس المجلس الأعلى تعليمات خطية أو قرارات إلى المحاسب المختص في مجلس النواب لتنفيذ النفقات الخاصة بالمجلس الأعلى (م 16 من ق.أ.م. المجلس الأعلى).

خصّت المادتان 60 و71 من الدستور، محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، بالمجلس الأعلى. فبهاتين المادتين منوط تحديد الجهة أو المرجع الخاص الذي يفترض فيه تولّي هذا النوع من المحاكمات السياسية والقضائية. وهذا ما يدلّ بوضوح على الغاية من تأليف المجلس الأعلى على النحو الذي قام عليه. فالمجلس الأعلى يتألّف من قضاة وسياسيين، والجرائم التي ينظر فيها (خرق الدستور والخيانة العظمى والإخلال بواجبات الوظيفة) هي جرائم سياسية وليست جرائم عادية، ولا

ينفي هذه الصفة كون المجلس الأعلى ينظر بالجرائم العادية التي يرتكبها رئيس الجمهورية وفق أحكام قانون العقوبات أيضًا. وتبقى الجرائم العادية التي يرتكبها رئيس مجلس الوزراء من صلاحية المحاكم العادية، التي تنظر فيها وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية، وتطبّق عليها أحكام قانون العقوبات.

الفقرة الثالثة: صلاحية المجلس الأعلى

إن إعطاء المجلس الأعلى، وفق ما نصّ عليه الدستور في المادتين 60 و70، صلاحية محاكمة رئيس الجمهورية لعلّتي خرق الدستور والخيانة العظمى وحتى لإرتكابه الجرائم العادية، ومحاكمة رئيس الوزراء والوزراء لإرتكابهم الخيانة العظمى أو لإخلالهم بالموجبات المترتّبة عليهم يجعله ليس محكمة سياسية فحسب وإنما أيضًا محكمة جزائية إستثنائية، إذ إن مهماته الأساسية تكمن في محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء بالجرائم المسندة إليهم. وتتأكّد هذه الصفة الجزائية بطبيعة إجراءات الإتهام المتبعة أمام المجلس النيابي الذي أعطي صلاحية إستثنائية ألا وهي حق تحريك الدعوى العامة مكان النيابة العامة، وبطبيعة إجراءات التحقيق أمام لجنة التحقيق.

ولكن لا يقتصر دور المجلس الأعلى على محاكمة رئيس الجمهورية في الحالات المنصوص عليها في المادة 60 من الدستور، بل إن من اختصاصه محاكمة رئيس مجلس الوزراء والوزير المتهم أمامه أيضًا تطبيقًا لنص المادة 71 من الدستور نفسه ووفق الإجراءات والأصول التي نص عليها القانون الرقم 13 في 18 آب/أغسطس 1990 والمتعلّق بأصول المحاكمات أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة 80 المنوّه بها أعلاه.

إن الدستور اللبناني لم يخصّص للمجلس الأعلى سوى بعض الأحكام

المقتضبة الواردة في المواد 60 و61 و70 و71 و80، وعلى الرغم من تطبيق هذا القانون منذ تلك الفترة فإن أي إتهامات في حق أي من الوزراء لم تصدر عن المجلس النيابي لتحال على المجلس الأعلى، على الرغم من المخالفات الكثيرة التي وضع القضاء العدلي يده عليها في هذا الخصوص.

إزاء هذه المعطيات، يمكننا أن نطرح الإشكالية الآتية: كيف يمكن ضبط أداء رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء من أجل الحؤول دون استغلالهم المراكز التي يشغلونها، وارتكابهم مخالفات تسيء إلى المصلحة العامة ومصلحة الأشخاص الآخرين في آن معًا، مع الأخذ بعين الإعتبار ضرورة الحفاظ على مبدأ الفصل بين السلطتين، الإجرائية والقضائية، والحفاظ على إستقلالية كل منهما. فاستقلالية السلطة الإجرائية هي في تعيين المخالفات وتحديدها والتي تستدعي ملاحقة مرتكبيها من أعضاء السلطة الإجرائية أمام القضاء العادي، وتلك التي لا تندرج في إطار الملاحقة أمام المجلس الأعلى؛ حيث لا يجوز للقضاء العادي أن ينظر في المسائل الداخلة ضمن صلاحية المجلس الأعلى، حفاظًا على إستقلالية السلطة الإجرائية. كما أنه لا يصّح التذرّع بمقولة أن بعض المخالفات غير المندرجة في إطار الإخلال بالوظيفة، هي إخلال بالوظيفة العامة، وذلك من أجل التهرّب من الملاحقة أمام القضاء العادي.

الفصل الثاني: المسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية

يتبيّن من نص المادة 18 – الفقرة الأولى من ق.أ.م. أمام المجلس الأعلى، أنه لا يمكن إتهام رئيس الجمهورية لعلّتي خرق الدستور والخيانة العظمى، أو بسبب الجرائم العادية، إلا من قبل المجلس النيابي الذي أعطي وحده سلطة حصرية، من دون سائر السلطات الأخرى، ولا سيما القضائية فيها، باتهام رئيس الجمهورية.

إن ما يميّز إجراءات الإتهام أمام المجلس الأعلى هو أن الإتهام المذكور، وعلى خلاف القواعد العامة المطبّقة في الإجراءات الجزائية العادية، لا يحرّكه ولا ينفّذه غير المجلس النيابي الذي هو السلطة الوحيدة التي يعود إليها، عملاً بالمادة 18 من القانون الرقم 13 الصادر في 18 آب/أغسطس 1990، حق إتهام رئيس الجمهورية لعلّتي خرق الدستور والخيانة العظمى أو بسبب الجرائم العادية. وللمجلس النيابي أيضًا أن يتّهم رؤساء الحكومة والوزراء لإرتكابهم الخيانة العظمى أو لإخلالهم بالواجبات المترتّبة عليهم.

يستنتج من ذلك أنه، إستثناءً للقاعدة العامة، لا تعود مهمات تحريك دعوى الحق العام والإتهام إلى النيابة العامة التي تكون متخصّصة عادةً في تحريك الدعوى العامة وفي ممارسة مهمات الإتهام العام بإسم المجتمع ونيابة عنه، بل إلى سلطة خوّلها الدستور صراحة هذا الحق.(المادتان 60 و70 من الدستور).

إن هذه الحصانة الممنوحة لرئيس الجمهورية لجهة تحديد طريقة ملاحقته وحصر الجهة المخوّلة هذه المهمّة بالمجلس النيابي لها أسبابها ومبرّراتها التي حدّدها الدستور اللبناني، ولكن السؤال المطروح هو عن ماهية الأفعال الجرمية التي يسأل عنها رئيس الجمهورية في لبنان وهل يسأل عن أفعال جرمية معيّنة؟ وإذا كان يسأل عن بعض الجرائم، فكيف حدّدها الدستور؟

لقد أقرّ الدستور اللبناني مسألة عدم مسؤولية رئيس الجمهورية عن مجمل التصرّفات والأقوال التي تصدر عنه خلال قيامه بوظيفته، ولكن هذه الحصانة السياسية لا تحول دون ملاحقة الرئيس جزائيًا في حال ارتكابه الجرائم العادية أو الخيانة العظمى أو خرق الدستور. وفي هذه الحالات، يجب صدور قرار الاتهام عن مجلس النواب بغالبية ثلثي مجموع أعضائه. وعندما يتوقّف الرئيس عن ممارسة مهماته، تناط صلاحياته وكالة بمجلس

الوزراء ويحاكم أمام المجلس الأعلى، حتى إذا ما صدر حكم بإدانته أعفي من منصبه وانتخب رئيس جديد بدلاً منه ولولاية جديدة[9].

إنّ المادة 60 من الدستور تنصّ على أنه «لا تبعة على رئيس الجمهورية خلال قيامه بوظيفته». لذا سيقودنا البحث في مسؤولية رئيس الجمهورية إلى الحديث عن المجلس الأعلى المنصوص عليه في الدستور وعن قانون أصول محاكمة رئيس الجمهورية، لنجد، وفق ما نصّت عليه هذه المادة، أن مسؤولية رئيس الجمهورية في لبنان لا ترتدي طابع الإطلاق، فهو مواطن يخضع لقانون العقوبات، وعدم مسؤوليته تبقى محصورة في أعمال وظيفته. أما الجرائم التي قد يرتكبها خارج الوظيفة فيمكن ملاحقته جزائيًا من أجلها ولكن أمام هيئة قضائية خاصة.

إن إسناد هذه المسؤولية إلى الرئيس يبقى ممكنًا في الواقع وفي القانون، إلا أن هذا الأمر يرتبط بوجود جرائم نصّت عليها المادة المذكورة، وهي الخيانة العظمى وخرق الدستور والجرائم العادية.

الفقرة الأولى: المسؤولية عن جريمة الخيانة العظمى

ليس ثمة تعريف محدّد لجريمة الخيانة العظمى فهي ليست بحدّ ذاتها جريمة جزائية، وقانون العقوبات الذي عيّن الأعمال التي تشكّل جريمة الخيانة لم يعرّفها، فهي إذًا ذنب سياسي، وتقصير بواجبات الوظيفة، وخرق خطير للواجبات الملقاة على عاتق الرئيس. ومجلس النواب الذي يتهم، والمجلس الأعلى الذي يحكم يتمتعان بحقّ التقدير المطلق في ما إذا كانت الأعمال التي تؤخذ على رئيس الجمهورية تؤلّف خيانة عظمى[10].

9- محمد المجذوب، «**القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم**»، منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت، 2002، ص335.

10- أنور الخطيب، «**القضاء السياسي في الحكومات الديمقراطية**»، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، ص191.

إنّ الفقه والاجتهاد مستمران في القول إن الخيانة العظمى لا تقع تقليديًا تحت تحديد النصوص التشريعية ولاسيما أنّ هذه النصوص وفي مقدّمها قانون العقوبات اللبناني خالية من هذا التحديد، الأمر الذي جعلها متروكة لتقدير القضاء الذي يحاكم رئيس الجمهورية على ارتكابها، وهو في الدستور اللبناني المجلس الأعلى.

وكان دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية ينصّ على أن «لا مسؤولية على رئيس الجمهورية إلاّ في حال الخيانة العظمى». الأمر الذي نجده في الدستور اللبناني ومعظم دساتير الأنظمة البرلمانية الجمهورية. وهذا يعني أن تصرّفات الرئيس لا تخضع للمحاسبة أو المساءلة إذا كانت لا تشكّل جريمة الخيانة العظمى (La haute trahison).

وهكذا يتضح لنا أن الخيانة العظمى هي فكرة ذات طابع سياسي تتضمّن كل انتهاك جسيم يقدم عليه رئيس الجمهورية بمخالفة التزاماته الدستورية، وبالتالي قد ينشأ عنها ضرر بمصالح الدولة العليا. وعلى الرغم من كل ذلك فإن المادة 50 من الدستور حدّدت، بطريقة غير مباشرة، الخطوط العريضة لهذه الجريمة.

والخيانة العظمى تعتبر من الجرائم السياسية التي يحاسب عليها رئيس الجمهورية في ما إذا عرّض سلامة الدولة وأراضيها واستقلالها للخطر. والدستور اللبناني وضع أصولاً خاصة لملاحقة رئيس الجمهورية في هذه الحال، فأعطى مجلس النواب حقّ ملاحقته وليس للنيابة العامة.

ولو ألقينا نظرة على هذا الموضوع في التشريع الفرنسي نجد أنه منح رئيس الجمهورية صلاحيات إستثنائية، فالمادة 16 من الدستور تمنحه، في الظروف الاستثنائية (كالاحتلال الأجنبي، والحرب الأهلية، والهجوم

النووي) صلاحيات واسعة تخوّله الحلول محلّ البرلمان والحكومة وبقية السلطات العامة ومنها السلطة القضائية لمواجهة الأخطار الداهمة[11].

وفي مقابل هذه الصلاحيات الواسعة، يلتزم رئيس الجمهورية عدم ممارسة أي عمل عام أو خاص خلال مدة ولايته، وإيداع بيان بما يملك لدى المجلس الدستوري عند تقديم ترشيحه للرئاسة. على أن يُنشر في الجريدة الرسمية عند إعلان انتخابه. وعليه، عند انتهاء ولايته، تقديم تصريح جديد بأملاكه، يُنشر كذلك في الجريدة الرسمية. وهذا الحرص على الشفافية المالية يرمي إلى تمكين كل مواطن من التدقيق في ثروة الرئيس ومعرفة ما إذا كان خلال فترة الرئاسة، قد استغلّ منصبه لتحقيق إثراء غير مشروع. ومن ناحية المسؤولية، الرئيس غير مسؤول إلا في حال الخيانة العظمى، لأن المسؤولية السياسية تقع على عاتق الحكومة[12].

درجت الدساتير الفرنسية السابقة دستور 1958 على تقرير عدم المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة لدى ممارسة صلاحياته الدستورية، إلا في حال الخيانة العظمى، فنصّت الفقرة الأولى من المادة 12 من دستور الجمهورية الثالثة الصادر في 16 تموز/يوليو 1875 على أن لا تبعة على رئيس الجمهورية لدى قيامه بوظائفه إلا في حال الخيانة العظمى. ولا يمكن اتهامه إلا من مجلس النواب كما نصّ دستور الجمهورية الرابعة الصادر العام 1946 في المادتين 42 و56 على مسألة عدم مسؤولية رئيس الجمهورية لدى قيامه بوظائفه إلا في حال الخيانة العظمى، ونصّت الفقرة الأولى من المادة 68 من دستور 1958 على أن «لا يكون رئيس الجمهورية مسؤولاً عن الأعمال التي يقوم بها في مباشرة مهمّاته إلا في حال الخيانة العظمى».

11- محمد المجذوب، مرجع سابق، ص168.

12- محمد المجذوب، مرجع سابق، ص171.

وقد ورد النص الفرنسي كالآتي:

«Le Président de la République n'est responsable des actes accomplis dans l'exercice de ses fonctions qu'en cas de haute trahison».

يتبيّن لنا من خلال هذا النص أن رئيس الجمهورية لا يقاضى بسبب الجنايات والجنح التي تقع لدى ممارسة صلاحياته، ويستثنى من ذلك حال اتهامه بالخيانة العظمى، ولهذا إن المسؤولية الجنائية الكاملة لرئيس الجمهورية تبدو وهمية في نظر Belanger لأن تمثيله للأمة يجعل هناك تردّدًا في اتهام الرئيس الأعلى للدولة[13].

إختلفت الاتجاهات والآراء الفقهية في تحديد مضمون الخيانة العظمى، فمنهم من رأى أنها تتضمّن كل انتهاك خطر من جانب رئيس الجمهورية لإلتزاماته الدستورية[14]. وبعضهم الآخر وصفها بأنه يمكن إثارتها في حال وقوع خلاف خطير بين البرلمان ورئيس الجمهورية[15].

أما G.Vedel فإنه يرى أن الخيانة العظمى في ذاتها ليست جريمة جنائية، لأن قانون العقوبات عرّف الخيانة ولم يعرّف الخيانة العظمى، التي هي برأيه إهمال شديد للالتزامات الوظيفية، وانتهاك جسيم للواجبات الملقاة على عاتق رئيس الجمهورية، ولذلك، إنه يتعيّن على الجمعية الوطنية التي توجّه الاتهام، والمحكمة التي تتولّى المحاكمة أن يقدّرا أولاً ما إذا كانت الأفعال المنسوبة إلى رئيس الجمهورية تشكّل خيانة عظمى أم لا؟[16].

إنطلاقًا من ذلك، يتضح لنا أن الخيانة العظمى هي مفهوم ذات طبيعة سياسية غير محدّدة قانونًا، بل إنها تؤلّف ذنبًا سياسيًا ناتجًا عن الإهمال

13- M.Belanger, «**Contribution à l'étude de la responsabilité du chef de l'Etat**», R.D.P-1979 (4-6), p.p. 1266 et 1276.

14- M.H.Fabre, «**Principes républicains de droit constitutionnel**», 3ème éd. L.G.D.J, Paris-1977, p.385.

15- M.Prélot, «**Institutions politiques et droit constitutionnel**», 11ème éd. Dalloz,1990, p.658.

16- G.Vedel, «**Manuel élémentaire de droit constitutionnel**», éd. Dalloz, 2002, p.546.

الشديد في أداء التزامات الرئيس وواجباته، أو خرقه لأحكام الدستور.

ولو عدنا بالتاريخ إلى نشأة الدستور اللبناني العام 1926، نجد أن جرم الخيانة العظمى وكذلك خرق الدستور منصوص عليهما في الدستور اللبناني منذ ذلك التاريخ، وهذان الجرمان قائمان ولا يقال إنهما كانا معرّفين أولاً. فهذه الجرائم موجودة، ومن المتعارف عليه دوليًا أن التعريف لا يحتاج إلى نص خاص فلو أخذنا، مثلاً، القانون الإنكليزي فمعظم مواده ونصوصه تقليدية وغير خطية، ومع ذلك يمكن أن يكون هذا الموضوع منصوصًا على هذا الشكل، وإن هذا التفسير لإرادة المشترع عند إقرار الدستور يدلّ صراحة على أن خرق الدستور في نية المشترع هو خيانة عظمى [17].

وهكذا يتبيّن لنا أن الاتجاه الفقهي الراجح يؤكّد غلبة الطبيعة السياسية لجريمة الخيانة العظمى، وذلك بسبب عدم وضع تعريف لها من المشرّع الدستوري، أو المشرّع العادي من ناحية، وطبيعة إجراءات الاتهام والمحاكمة، من ناحية أخرى، وقد حرصت فرنسا على تنظيم الهيئة التي تتولّى محاكمة رئيس الدولة في دساتيرها المعتمدة الحديثة وخصوصًا بعد التعديل الدستوري الصادر العام 1993 بحيث لا يمكن محاكمته إلا أمام محكمة العدل العليا (La Haute Cour de Justice) بناءً على قرار إتهامي من طريق مجلسي البرلمان: الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، يصدر بالتصويت العلني وبالغالبية المطلقة للأعضاء الذين يتكوّن منهم هذان المجلسان. أما بالنسبة إلى العقوبة المفروضة على جريمة الخيانة العظمى، فإن المشرّع الفرنسي لم يحدّد العقوبة المفروضة عليها سواء في الدستور، أو في قانون العقوبات. ولهذا إن الفقه الدستوري الفرنسي يجمع على أن المحكمة المختصة تتمتّع بسلطة تقديرية واسعة في تكييف الوقائع

17- أنور الخطيب، مرجع سابق، ص252.

المنسوبة إلى رئيس الجمهورية في الاتهام، من ناحية، وفي تقدير العقوبة، من ناحية أخرى[18].

ويقول بيلانجيه، في هذا المجال، إن العقوبات التي يمكن توقيعها على رئيس الدولة تثير مشكلات سياسية أكثر منها جنائية. كما يرى أنه في الإمكان تحديد ثلاثة أنواع من العقوبات المحتملة، يتمثّل الأوّل منها في العزل، أي الإسقاط من دون محاكمة جنائية. ويتبدّى النوع الثاني منها في العزل بعد المحاكمة الجنائية. وهذا هو جوهر نظام الاتهام الذي هو إجراء جنائي صرف، ولكنه يتحرّك بوساطة إتهام سياسي، وأخيرًا، يأتي الجزاء السياسي الخالص، وهو ذو درجات متنوعة[19].

الفقرة الثانية: المسؤولية عن جريمة خرق الدستور

إن اللامسؤولية الواسعة، التي يفيد منها رئيس الجمهورية، لجهة كل عمل من أعماله الداخلة في صلاحياته الدستورية، تزول تمامًا في حال خرقه الدستور أو إرتكابه الخيانة العظمى. فخرق الدستور يعني أن هناك مخالفة جسيمة، من شأنها أن يكون قد نتج عنها ضرر بالغ بالمصلحة العامة[20].

تنص المادة 12 من مشروع قانون أصول المحاكمات أمام المجلس الأعلى على أن خرق الدستور هو «كل عمل يتجاوز فيه أحد أعضاء السلطة التنفيذية حدود الدستور»[21] . يختلف فقهاء القانون الدستوري في تحديد جريمة خرق الدستور، فهل تعني خطأً جسيمًا يرتكبه رئيس الجمهورية، أو أنه مجرد مخالفة دستورية بسيطة كعدم نشر قانون ضمن المهلة القانونية يمكن اعتبارها خرقًا للدستور؟

18- A. Moreau, «**La haute trahison du Président de la République sous la Vème République**», R.D.P (4-6), 1987, p.1578 et s.

19- M.Belanger, «**Contribution à l'étude de la résponsabilité du chef de l'Etat**», op.cit, p.1286.

20- إدمون رباط، مرجع سابق، ص730 و 731.

21- أنور الخطيب، مرجع سابق، ص295.

وقد وردت عدة تعريفات لجريمة خرق الدستور نذكر منها تعريف الدكتور أنور الخطيب ورد فيه:

«إنّ العمل الذي يشكّل خرقًا للدستور يشكّل، في الوقت عينه، جريمة الإخلال بواجبات الوظيفة، وجريمة الخيانة العظمى، ولم يكن من داعٍ في نظرنا لأن يعمد المشرّع الدستوري اللبناني إلى التفريق بين جريمتي الخيانة العظمى وخرق الدستور، وإن خرق الدستور يدخل في عناصر جرم الخيانة العظمى، فهل من ضرر يلحق بمصالح الدولة أكبر من خرق دستور الدولة»[22].

وفي رأيٍ آخر للدكتور زهير شكر يرى فيه أن «التعبير الأصح هو أن كل مخالفة للدستور أيًا يكن حجمها أو خطورتها، تشكّل خرقًا للدستور»[23].

إن المشرّع اللبناني لم يعرّف جريمة خرق الدستور، والسبب في ذلك قد يعود إلى أن هذه الجريمة لا تقع تحت التحديد والحصر القانوني، فما يعتبر خرقًا للدستور في فترة زمنية محدّدة وفي ظروف معيّنة قد لا يعتبر كذلك في زمنٍ آخر، لذلك فإن الأمر متروك لاستنسابية مجلس النواب في قرار الاتهام من جهة وللمجلس الأعلى الذي يتولّى محاكمة رئيس الجمهورية من جهة أخرى.

لقد أثيرت مسألة خرق الدستور في أكثر من عهد رئاسي، خصوصًا في عهد الرئيس أمين الجميل بحيث صادق المجلس النيابي على مجموعة كبيرة من القوانين، أحالها بعد ذلك على الحكومة لإصدارها بتوقيع رئيس الجمهورية كي تصبح نافذة لنشرها في الجريدة الرسمية، إلا أنه لم يفعل ذلك وبقيت في أدراجه، الأمر الذي اعتبره بعضهم مخالفة جسيمة لأحكام الدستور تستوجب المحاسبة.

22- أنور الخطيب، «**دستور لبنان، السلطات العامة**»، مؤسسة عاصي للإعلام والتوزيع، بيروت 1970، ص252.

23- زهير شكر، «**الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**»، 2001، دار بلال، بيروت، ص676.

ويبقى السؤال عن حصرية جريمة خرق الدستور برئيس الجمهورية من دون الوزراء، فما هو مبرر ذلك ولماذا حصرت برئيس الجمهورية فحسب ولا تطول رئيس مجلس الوزراء والوزراء؟

إعتبر بعضهم أن النص الدستوري عندما ميّز بين حالتي مساءلة رئيس الجمهورية ومساءلة رئيس الحكومة والوزراء، لم يغفل جريمة خرق الدستور في الحالة الثانية إعتباطًا، وإنما كان ذلك مرده إلى أن رئيس الجمهورية هو أولاً المؤتمن على الدستور واحترامه بموجب نص المادة 50 منه. ماذا يبقى من هذا الدستور لو أن رئيس الجمهورية كان المبادر إلى خرقه؟ وهو، أي الرئيس، غير مسؤول أساسًا، إلا في حالتي خرق الدستور والخيانة العظمى وفق نص المادة 60 من الدستور. وفي المقابل، فإن من المسلّم به تجاه رئيس الحكومة والوزراء هو استواء مسؤوليتهم الدستورية الفردية والجماعية، الجزائية والمدنية، وتاليًا لم يكن هناك من حاجة إلى التخصيص نصًا على حال خرق الدستور من رئيس الحكومة والوزراء، وحيث إن الأحكام الدستورية تأتي في رأس الموجبات المترتبة عليهم[24].

الفقرة الثالثة: المسؤولية عن الجرائم العادية

أما في حال ارتكاب رئيس الجمهورية الجرائم العادية من جناية وجنحة ومخالفة وفق التصنيف الوارد في قانون العقوبات، فإنه يكون فيها خاضعًا «للقوانين العامة» كما تنص المادة 60 من الدستور. ويكون الدستور قد عامله، من هذه الجهة، على أساس المساواة مع سائر الأشخاص الخاضعين لقوانين الدولة[25]. ومن الطبيعي ألا يحاكم رئيس الجمهورية، في حال اقترافه خرق الدستور أو الخيانة العظمى أو أحد الجرائم العادية كسائر

24- أحمد سرحال، «**دراسات ووثائق أساسية في النظام السياسي اللبناني**»، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2002، ص181 و 182.
25- إدمون رباط، مرجع سابق، ص732.

الأشخاص أمام القضاء العادي، بل أن تجرى محاكمته أمام هيئة خاصة، هي سياسية بطبيعتها، الأمر الذي دعا رجال القانون إلى وصف هذا النوع من المحاكمة بالقضاء السياسي، وهي القاعدة التقليدية التي أوجبت المادة 60 التقيّد بها، بقولها إنه: «يحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة 80 من الدستور، وذلك ليس بما يتعلّق بخرق الدستور فقط أو الخيانة العظمى وإنما في ما إذا اتهم بارتكاب الجرائم العادية أيضًا».

ويبدو أن المادة 60 من الدستور قد ميّزت بين الجرائم الناشئة عن الوظيفة، والجرائم العادية التي أخضعتها للقوانين العامة، فإذا تسبّب رئيس الجمهورية مثلاً بأي جريمة عادية طبّقت في حقّه نصوص قانون العقوبات المتعلّقة بهذه الجريمة، ولكن اتهامه بها لا يمكن أن يتمّ إلا بقرار من مجلس النواب وبغالبية ثلثي مجموع أعضائه، ومحاكمته من أجلها لا يمكن أن تجري إلا أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة 80 من الدستور.

قبل أن نختم البحث في هذا البند عن المسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية في أشكالها الثلاثة، لا بدّ أن نعرض بلمحة سريعة ماهية العقوبات المطبّقة على الرئيس في حال تحقّق مسؤوليته عن أيٍ من هذه الأنواع الثلاثة. ففي الجرائم العادية تطبّق العقوبات المنصوص عليها في القوانين الوضعية. أما في ما يتعلّق بخرق الدستور والخيانة العظمى، فإن الدستور لم يحدّد العقوبة الخاصة بكل منهما، الأمر الذي دفع الاجتهاد الفرنسي في عهد الجمهورية الثالثة في فرنسا، بحيث كانت الوضعية القانونية مماثلة من هذه الجهة، إلى القول إن للمجلس الأعلى الذي يقاضي رئيس الجمهورية صلاحية تحديد هذه العقوبة بملء سلطانه، وفي هذه الحال، من الممكن أن تتّخذ العقوبة شكل العقوبة السياسية، أو العقوبة الجزائية، أو العقوبة المدنية، أو شكلين

من هذه الأشكال، أو هذه الأشكال الثلاثة على السواء[26].

فالعقوبة السياسية هي في إقالة رئيس الجمهورية من منصبه أو في تعليق ممارسته إياها لمدة محدّدة، وتعتبر هذه الحالة الأخيرة نظرية إذ إن الرئيس يكون فقد الهيبة والاحترام. أما العقوبة الجزائية، فإن للمجلس الأعلى أن يختارها بين العقوبات المحدّدة في قانون العقوبات، من عقوبات جنائية عادية (المادة 37) وعقوبات جنائية سياسية (المادة 38) وعقوبات جناحية عادية (المادة 39) وعقوبات جناحية سياسية (المادة 40) وحتى في أبسط الأحوال سواء في العقوبتين المنطبقتين على المخالفات (المادة 41) مع العقوبات الفرعية أو الإضافية (المادة 42) أو من دونها.

ولوضع حد لهذا السلطان المطلق الذي يمارسه المجلس الأعلى في تحديد العقوبة إضافة إلى سلطانه في تحديد جناية الخيانة العظمى، وليس لجرم خرق الدستور. فإن القانون الفرنسي الصادر في 27 تشرين الأول/أكتوبر 1946، قد أوجب تطبيق أحكام القوانين الوضعية في تحديد الجناية والعقوبة احترامًا لمسألتي شرعية الجرائم وشرعية العقوبات اللتين تبناهما في لبنان مشروع القانون المحال على مجلس النواب في هذا الشأن أيضًا[27].

الفصل الثالث: مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء

إن التعديل الدستوري الذي حصل على الدستور اللبناني الذي كان قائمًا منذ العام 1926 أناط برئيس مجلس الوزراء صلاحيات مهمة واختصاصات لم تكن ممنوحة له خلال الوضع القائم في ظل الدستور المعمول به، الأمر الذي استوجب إلزامه مسؤوليات مهمة تؤدّي مخالفتها إلى محاسبته وفق القانون، فالمادة 70 من الدستور المعدّلة العام 1990 نصّت على أن لمجلس

26- إدمون رباط، مرجع سابق، ص733 و 734.

27- ادمون رباط، مرجع سابق، ص733 و 734.

النواب أن يتّهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتّبة عليهم، بعدما كانت تنص المادة ذاتها قبل التعديل، على أن لمجلس النواب أن يتهم الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم. وكذلك حدّدت المادة 71 من الدستور، المرجع الذي يحاكم أمامه رئيس مجلس الوزراء. والمادة 72 قرّرت وجوب كفّه عن العمل فور صدور قرار الاتهام في حقه.

يحاكم رئيس مجلس الوزراء إذًا أمام المجلس الأعلى بعد اتهامه من مجلس النواب بموجب قرار يصدر عن غالبية الثلثين من مجموع أعضائه، وذلك عن جريمتي الخيانة العظمى والإخلال بالواجبات المترتّبة عليه.

ويجدر بالإشارة أن المواد 70 و71 و72، كانت قبل التعديلات الدستورية ما بعد الطائف لا تتضمّن إضافة أحكامها إلى رئيس مجلس الوزراء مباشرةً، حيث كانت تعتبره من ضمن الوزراء الذين يعيّنهم رئيس الجمهورية ويسمّي منهم رئيسًا (حسب المادة 53 من دستور 23 أيار 1926).

لذلك إن الأحكام المتعلّقة بمسؤولية رئيس مجلس الوزراء المذكورة أعلاه، تطبّق نفسها على الوزراء أيضًا. مع التأكيد أن عدم تحديد عناصر جرائم خرق الدستور والخيانة العظمى والإخلال بواجبات الوظيفة في قانون العقوبات اللبناني وسائر النصوص القانونية الأخرى، تستدعي إستبعاد تطبيق مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات (لا جريمة من دون نص)، الأمر الذي يبقي هذه الجرائم، في الدرجة الأولى، جرائم سياسية غير عادية، ومجلس النواب هو الذي يقدّر توافرها أم عدمه.

فما هي مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء عن الخيانة العظمى؟ وما هي مسؤولياتهم عن الإخلال بالواجبات المترتبة عليهم؟ وما هو مفهوم المسؤولية الحقوقية في الفقه اللبناني؟ هذا ما سوف نبحثه في هذا الفصل وفي فقرات ثلاث.

الفقرة الأولى: المسؤولية عن جريمة الخيانة العظمى

إن طبيعة الجرائم والمخالفات التي يرتكبها رئيس الوزراء والوزراء هي جرائم سياسية لا تقع تحت التحديد القانوني لها، لذلك لم يعط المشرع الدستوري أي تعريف لمضمون الخيانة العظمى، أو حتى وصف الأفعال التي تؤدّي إلى الملاحقة بها، ولم نجد حتى في قانون أصول محاكمة الرؤساء والوزراء أي تعريف لها أيضًا على الرغم من المحاولات الكثيرة التي جرت لوضع تعريفٍ لها.

وفي ظل غياب أي تحديد للمشرّع اللبناني، لا في الدستور ولا حتى في قانون أصول محاكمة الرؤساء والوزراء، لمضمون الخيانة العظمى سواء ارتكبها رئيس الجمهورية أو الوزراء وهل هي واحدة بمفهموها أو أنها تختلف وفق صفة مرتكبها، لذلك يبقى المرجع الأساس لتحديد ذلك المجلس النيابي الذي أعطي الصلاحية أن يحدّد في قرار الاتهام ما إذا كانت الأفعال المنسوبة إلى رئيس الوزراء والوزراء تؤلّف خيانة عظمى أم لا، كما يعود إلى المحكمة المختصّة التي تتولّى محاكمة رئيس مجلس الوزراء والوزراء أن تفعل ذلك، لأن لها حق تعديل الوصف القانوني للأفعال الواردة في قرار الاتهام، استنادًا إلى المادة 42 من القانون الرقم 90/13.

إنّ الفقه والاجتهاد مستمران في القول إن الخيانة العظمى لا تقع تقليديًا تحت تحديد النصوص التشريعية، لاسيما أنّ هذه النصوص وفي مقدّمها نص قانون العقوبات اللبناني خالية من هذا التحديد، الأمر الذي جعلها متروكة لتقدير القضاء الذي يحاكم رئيس الوزراء والوزراء على ارتكابها، وهو في الدستور اللبناني المجلس الأعلى.

إنّ الخيانة العظمى يمكن أن توجد ولو لم يكن ثمة نص يعرّفها أو عقوبة جزائية تقمعها، وذلك عندما ينظر إلى الخيانة العظمى كذنب سياسي

لا كجناية أو جنحة. فإذا كان العمل ذنبًا سياسيًا كبيرًا أم صغيرًا فليس للمجلس الأعلى أن يحكم بأكثر من العزل الذي هو عقوبة.

الفقرة الثانية: المسؤولية عن الجرائم الأخرى

نصّت المادة 70 من الدستور المعدّلة العام 1990، كما أشرنا أعلاه، على أن لمجلس النواب أن يتّهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم، بعدما كانت تنصّ المادة ذاتها قبل التعديل، على أن لمجلس النواب أن يتّهم الوزراء فقط بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتّبة عليهم. وكذلك حدّدت المادة 71 من الدستور المرجع الذي يحاكم أمامه رئيس مجلس الوزراء. والمادة 72 قرّرت وجوب كفّه عن العمل فور صدور قرار الاتهام في حقّه.

تنصّ الفقرة الثانية من المادة 66 من الدستور على أن «يتولّى الوزراء إدارة مصالح الدولة. ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين، كلّ بما يتعلّق بالأمور العائدة إلى إدارته وبما خصّت به». وتضيف الفقرة الثالثة من المادة نفسها على أن «يتحمّل الوزراء إجمالاً تجاه مجلس النواب تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملّون إفرادًا تبعة أفعالهم الشخصية».

يحاكم رئيس مجلس الوزراء أمام المجلس الأعلى بعد اتهامه من مجلس النواب بموجب قرار يصدر عن غالبية الثلثين من مجموع أعضائه، وذلك عن جريمتي الخيانة العظمى والإخلال بالواجبات المترتّبة عليه.وأما في ما يخص الجرائم العادية التي يمكن أن يتّهم بها، فإن الأصول المطبّقة هي أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات اللبناني، على أساس مساواته مع سائر الأشخاص الخاضعين لقوانين الدولة اللبنانية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المسؤولية المدنية[28].

28– يذكر هنا أن صلاحية المحاكم الجزائية، في ما يتعلّق بالملاحقة والتحقيق والمحاكمة في شأن الجرائم المعاقب عليها في ق.ع، بقيت في ظل القانون 13/90 مثار جدل.

وهنا يطرح السؤال عن مفهوم الإخلال بالموجبات المترتّبة على الوزراء في غياب أي تحديد واضح في نصوص المجلس الأعلى لذلك تعدّدت الآراء حول هذا المفهوم، فاعتبر بعضهم، ومنهم الدكتور حسن الرفاعي، أن الواجبات المترتّبة على الوزير هي تلك المفروضة عليه، ومن واجبه التقيّد بها خلال ممارسته وظيفته العامة، ولكنه يُخرج منها كل ما يقع تحت طائلة قانون العقوبات. وبمعنى آخر فإن الإخلال بالواجبات هو كل عمل يقوم به الموظّف (الوزير) ويأتي مخالفًا لما توجب عليه أمانة تسيير المصلحة العامة، مثل رفضه توقيع مرسوم يتعلّق بشؤون وزارته وشؤون الحكومة، وامتناعه عن الحضور إلى وزارته، وتسيير أمور الناس والمصلحة العامة[29].

ويخالف بعضهم الآخر[30] هذا الرأي، باعتبار أنه لو أخرجنا كل ما يقع تحت طائلة قانون العقوبات عن صلاحية المجلس الأعلى وأنيطت الصلاحية بالقضاء الجزائي العادي، فما هو وضع الجرائم التي ترتبط بالوظيفة كالرشوة مثلاً، ألا تشكّل عملاً مخلاً بواجب أمانة تسيير المصلحة العامة؟

إن التوسّع في مفهوم الإخلال بالواجبات المترتّبة على الوزراء قد يؤدّي إلى منحهم امتيازًا ما ويوفّر لهم حصانات في غير موضعها تحول دون ملاحقتهم لارتكاب أفعال ينصّ عليها قانون العقوبات. إن هذا الأمر يتعارض مع كل المبادئ الدستورية، ولاسيما مسلّمة المساواة بين المواطنين أمام القانون، فإن أي استثناء عام لهذه المسألة الدستورية لا يجوز من دون النصّ عليه بشكلٍ واضح يخلو من أي لبس فيه، وهو في كل الأحوال إستثناء لا يجوز التوسّع في تفسيره وتطبيقه. ولقد استقر الاجتهاد في لبنان والعالم لكون الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ليست من الأفعال المتصلة بصورة مباشرة بممارسة الوزير لمهماته القانونية والوزارية. إنما

29- مقابلة مع د.حسن الرفاعي في جريدة السفير، في تاريخ 1999/3/6.

30- أحمد سرحال، مرجع سابق، ص183.

تبقى خاضعة لصلاحية القضاء العادي وتخرج عن صلاحية مجلس النواب. وهنا يقتضي العودة إلى الدراسات الجدية والجديرة بالتقدير التي قام بها رجال القانون الدستوري في لبنان والتي طالبت بوضع مثل هذا المعيار.

إن اقتراح القانون الموجود حاليًا في أدراج المجلس النيابي والمقدّم من عدد من النواب لم يتمكّن من وضع حدٍّ فاصلٍ للاجتهادات المتناقضة حول تحديد الإخلال بالواجبات المترتّبة على الوزراء ومفهومه، وتاليًا لا بد من وجود معيار موضوعي يحدّد الفوارق بين الأفعال التي يرتكبها رئيس مجلس الوزراء والوزراء، معتبرةً إخلالاً بالواجبات المترتبة عليهم، بحسب المادة 70 من الدستور، وبين الأفعال الجرمية التي تخرج عن مفهوم تلك المادة، حيث أن المادة المذكورة تتحدّث عن الإخلال بالواجبات المترتبة على الوزراء.

ويبقى السؤال: كيف يمكن محاكمة الوزير على أساس «الإخلال» واعتباره جريمة خاضعة لقانون العقوبات؟ في حين أن قانون أصول محاكمة الرؤساء والوزراء وضع «الإخلال» كالخيانة العظمى خارج الوصف القانوني، وبالتالي إن للبرلمان في الاتهام وللمجلس الأعلى في المحاكمة، صلاحية تقدير الإخلال والعقوبة الملائمة. وماذا لو تخلّف المجلس عن الإتهام لأسباب سياسية معيّنة، فما هو مصير مساءلة الوزير عند الإخلال بوظيفته أو لإرتكابه جريمة أخرى في أثناء ممارسة وظيفته؟

من هنا نجد ضرورة الإفساح في المجال أمام القضاء العدلي والنيابة العامة التمييزية لتضع يدها على الجرائم التي يرتكبها الوزراء، خصوصًا في ظل ما نصّت عليه المادة السابعة من الدستور اللبناني عن المساواة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات، وما نصّت عليه المواد 5 و19 و25 من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي أناطت دعوى الحق العام بقضاة

النيابة العامة، كما أناطت جرائم إختلاس الأموال العمومية بقضاة النيابة العامة المالية، إذا تخلّف مجلس النواب عن اتهام الوزراء في القضية المثارة من دون أن يتعارض ذلك مع مسألة فصل السلطات ويؤدّي بالتالي إلى طغيان السلطة القضائية على السلطة التنفيذية.

إن النصوص الدستورية والقانونية المرعية الإجراء أوجدت التباسًا في رسم الحدّ الفاصل بين الجرائم العادية والجرائم أو المخالفات الناتجة من الإخلال بالواجبات المترتّبة على رئيس مجلس الوزراء والوزراء. والاختلاف في الاجتهاد في شأن المخالفات التي تندرج في إطار الجرائم العادية والتي ينبغي الملاحقة في شأنها أمام القضاء العادي، والمخالفات التي تندرج في إطار الإخلال بالواجبات المترتّبة على رئيس الحكومة والوزراء والتي تنبغي المحاكمة في شأنها أمام المجلس الأعلى، والتوسّع في الاجتهاد لجهة اعتبار الجرائم والمخالفات العادية ناتجة من الإخلال بالواجبات المفترض التقيّد بها من كل من يمارس سلطة عامة، فالتوسّع هذا قد يؤدّي إلى عرقلة ملاحقة المرتكب لأن المحاكمة أمام المجلس الأعلى تتطلّب إجراءات أصعب بكثير من الإجراءات التي يتطلّبها القضاء العادي، وقد يؤدّي ذلك إلى إبقاء المرتكب بعيدًا من الملاحقة.

وإذا كان ضبط أداء السلطة الإجرائية من الوجهة السياسية يتحقّق عبر ممارسة مجلس النواب رقابة فاعلة على الحكومة في الأنظمة البرلمانية، فكيف يتم تصويب أداء هذه السلطة لجهة المسؤولية الجزائية والمدنية لمنع أي وزير من استغلال موقعه في السلطة من أجل الإثراء غير المشروع أو اختلاس المال العام أو القيام بأعمال جرمية تترتّب عليها مسؤولية جزائية ومدنية. إن ذلك لا يتحقّق إلا من خلال سلطة قضائية: القضاء العادي أو المجلس الأعلى.

إختلفت الآراء في الفقه الفرنسي لجهة فصل المسؤولية الجزائية عن المسؤولية السياسية، فمنهم من يرى أن «المسؤولية الجرمية هي مسؤولية سياسية»، بينما يعتبر الرأي الآخر أن المسؤولية الجزائية متميّزة كليًا عن المسؤولية السياسية، ومنهم الفقهاء Vedel, Duhamel, Beaud الذين ميّزوا بين المسؤوليتين على الشكل الآتي:

«Pour le doyen Vedel et le professeur Duhamel, une faute pénale est presque toujours personnelle, une erreur politique est presque toujours collective. Pour le professeur Beaud, il ne peut y avoir superposition des deux responsabilités, la responsabilité politique est prééminente, la responsabilité pénale est résiduelle»(31).

فالمسؤولية الجزائية لا تثار إلا حين يقترف الوزير خلال تأدية مهماته عملاً ملحوظًا ومحدّدًا في القانون الجزائي ويشكّل وفق هذا القانون جناية. ولم تستخدم بعض الدساتير المسؤولية الجزائية، إلا لأنها لم ترغب في إدخال المسؤولية السياسية، بينما فرّقت دساتير أخرى بين شكلي المسؤولية من دون الغوص في تفاصيل هذا التمييز، ولم تصبح المسؤولية الجزائية قائمة فعليًا في فرنسا إلا مع التعديل الدستوري العام 1993.

«La loi constitutionnelle N° 93- 952 du 27 juillet 1993 a largement judiciarisé la mise en œuvre de la responsabilité pénale des membres du gouvernement, en créant la Cour de justice de la République»(32).

ويبيّن ذلك الكاتب Beaud بشكلٍ ممتاز في كتابه حول قضية الدم الملوّث فيقول إنه في الأنظمة الدستورية، نجد أن هناك تناغمًا وانسجامًا بين المسؤولية السياسية والمسؤولية الجرمية ما دامت أولوية الأولى على الثانية تبقى محترمة ويؤخذ بها.

«Dans une démocratie constitutionnelle, la responsabilité politique

31- L. de Gondre, «**De la haute cour à la Cour de Justice de la République** », op.cit., p.85.
32- C. Bigaut, «**La responsabilité pénale des hommes politiques**», op.cit., p.3.

et la responsabilité criminelle se conjuguent de manière harmonieuse, tant que la primauté de la première sur la seconde est conservée. Nous proposons d'appeler ici principe constitutionnel d'adéquation politique cette équivalence fonctionnelle entre l'action gouvernementale et la responsabilité politique faisant que la responsabilité des gouvernants est assurée, principalement, devant le Parlement et devant le peuple… »(33).

إلا أن لافروف يرى، من وجهة نظره، أن المسؤولية الجزائية أصبحت مشوّهة لأنها إذا كانت مرتكزة بدايةً على الطابع الشخصي للخطأ الذي يحدّد المسؤولية في حين اليوم تغيّرت تمامًا في الجمهورية الخامسة، فأصبحت وخلافًا للسابق مرتكزة على أخطاء منسوبة إلى الغير ويقترح إلغاء القوانين النافذة حاليًا، لذلك فإن هذه القاعدة لم تعد اليوم محترمة وتاليًا لم يعد يؤخذ بها.

«Or, sous la Vème République cette règle n'est plus respectée. On constate que la responsabilité pénale est défigurée car si elle repose, en principe, sur le caractère personnel de la faute engageant la responsabilité, elle est aujourd'hui engagée par les actes imputables à autrui si bien que le procureur général près la Cour de justice de la République a pu déclarer que l'on était dans un système de responsabilité pénale du fait d'autrui. Il rappelait justement que la responsabilité d'un ministre est subordonnée à l'existence soit de la preuve de sa responsabilité dans l'élaboration ou la non–élaboration de la norme en cause, soit son implication personnelle dans la mise en œuvre inadaptée ou dans la défaillance du pouvoir de contrôle de l'Etat»(34).

ومن المعلوم أن مسؤولية الوزراء في لبنان ترتدي أشكالاً ثلاثة، سياسية ومدنية وجزائية. فمسؤولية الوزراء السياسية تجاه المجلس هي من كنف

33- O. Beaud, «**Le sang contaminé**», Coll.Béhémoth, Paris, PUF, 1999, p.120.
34- D. G. Lavroff, «**Le Droit Constitutionnel de la Vème Republique**», 3ème éd. Dalloz, 1999, p.p.652-653.

النظام البرلماني، الذي يتميّز بها عن النظامين الآخرين، الرئاسي والمجلسي، وهذه المسؤولية تتخذ شكل المسؤولية الجماعية والمسؤولية الفردية، وكلاهما ورد في نص المادة 66 من الدستور، «يتحمّل الوزراء إجمالاً تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة ويتحملون إفرادًا تبعة أعمالهم الشخصية».

إن النص في الدستور على مسؤولية الوزراء التضامنية يعني ضمنًا أن الحكومة برلمانية. وتحميل الوزراء هذه المسؤولية بالتضامن، يعني أن الوزراء هم الذين متشاركين بالاشتراك السياسة العامة للحكومة.

أما مسؤولية الوزير الإفرادية فلا تتناول عادةً إلا التصرّفات التي يقوم بها شخصيًا، والتي تدخل في نطاق أعمال وزارته، أما المسؤولية المدنية، فإن الدستور لم ينص عليها، إلا في ما يتعلق بمسؤولية الوزراء الحقوقية والتي من أجلها قد صدر قانون خاص في شأنها لكونها خاضعة للقانون العادي، في حين أشار إلى مسؤولية الوزراء الجزائية في الحالتين المنصوص عليهما في المادة 70 من الدستور وهما الخيانة العظمى والإخلال بالواجبات الوزارية، إضافةً إلى مسؤوليتهم الجزائية العادية الخاضعة للقوانين الوضعية، فما هو مفهوم المسؤولية الحقوقية وإلى أي مدى تترتّب على الوزراء لدى مخالفتهم القوانين أو الإخلال بواجباتهم الوظيفية، هذا ما سوف نبحثه في الفقرة الثالثة من هذا البند.

الفقرة الثالثة: المسؤولية الحقوقية

إن مفهوم المسؤولية الحقوقية للوزراء في لبنان قد أثار جدلاً كبيرًا حول تحديده، وبالعودة إلى محاضر مجلس النواب في 1990/9/21[35] المتعلّقة بمشروع القانون الدستوري الوارد في المرسوم الرقم 202 الرامي إلى إجراء بعض التعديلات الدستورية، يتضح لنا الإختلاف في وجهات النظر حول

35- محضر مجلس النواب، تاريخ 1991/8/21، ص377.

تحديد مفهوم هذه المسؤولية والتي هي، في الأساس، مستقاة من القانون الفرنسي الواضح في تفسيره لهذه المسؤولية الحقوقية، فالنص الفرنسي الأساسي الذي ترجم عنه الدستور اللبناني كان يتكلّم على «Responsabilité Civile»، وهي المسؤولية المدنية وليست المسؤولية الحقوقية.

فماذا تعني مسؤولية الوزراء الحقوقية؟ ولماذا هذا الغموض في تحديد مفهومها؟

إن أساس هذه المسؤولية وضع عند صوغ الدستور عندما وافق واضعوه على عبارة الحقوقية لدى صوغهم النص كما يلي «يحدّد قانون خاص شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحقوقية». كان يمكن أن يكونوا على علم بأن هذا الشيء فيه مسؤولية جزائية ومدنية، وكان بإمكانهم وضع قانون يحدّدون فيه مسؤولية الرؤساء، وهذا ما لم يفعلوه. ويعتقد أنهم تركوا كلمة حقوقية مبهمة للإفساح في المجال أمام اللذين سيضعون أصول محاكمة الرؤساء والوزراء لكي يحدّدوا كما يجب: مسؤولية مدنية فقط، أم مسؤولية مدنية مع جزائية؟

لكن التفسيرات التي أعطاها النواب لدى مناقشتهم مشروع القانون المنوّه به أعلاه تضاربت حول مفهوم هذه المسؤولية، فمنهم من اعتبر أنها التعويضات الشخصية، أي بما معناه مسؤولية مدنية، وبعضهم الآخر رأى أن على المشرّع عند وضع قانون أصول المحاكمات للمجلس الأعلى أن يحدّد مفهوم هذه المسؤولية وهل تقتصر على المسؤولية المدنية فقط أو إنها مسؤولية مدنية مع جزائية؟

وفي تعليقٍ للنائب السابق مخايل الضاهر في أثناء المناقشات في مجلس النواب التي تكلّمنا عليها آنفًا وردًا على إحدى المداخلات أشار إلى التجربة الموجودة لدى المحاكم العسكرية، التي فيها بداية واستئناف وتمييز، ومع

كل ذلك لا يحكم بتعويضات شخصية أمام المحكمة العسكرية وعلى المتضرّر أن ينتظر صدور الحكم الجزائي عن هذه المحكمة ليذهب إلى القضاء المدني من أجل تعويضاته الشخصية، وأحيانا قد تطول هذه المحاكمات وتأخذ سنوات، بينما هنا، هذه المسلّمة موجودة، نحن أمام محاكمة أمام المجلس الأعلى للوزير أو لرئيس الوزارة ووضعنا مهلة شهر حتى انتهاء المحاكمة، فإذًا، ليس هناك تطويل. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تستطيع الدولة إذا كانت متضرّرة، وكذلك أصحاب العلاقة الذين لحق بهم الضرر أن يلقوا فورًا الحجز الاحتياطي على كل الأموال والممتلكات وأن يحفظوا حقوقهم، إذًا فليس هناك خوف[36].

ويعتبر الدكتور زهير شكر في كتابه: «الوسيط في القانون الدستوري اللبناني»، «أن عبارة المسؤولية الحقوقية أوسع، وتتضمّن بالإضافة إلى المسؤولية المدنية بصورة أساسية المسؤولية الجزائية؛ فالمسؤولية تتضمّن المسؤولية الجزائية عن الجرائم التي ترتكب في أثناء أو في مناسبة ممارسة الوظيفة والتي يقوم بها الوزير، بصفته الوزارية، ومستغلاً هذه الصفة بما في ذلك التزوير والاختلاس والرشوة»[37].

إن أي تحديد لمفهوم هذه المسؤولية يبقى غامضًا ما لم يأت النص القانوني في قانون أصول المحاكمات أمام المجلس الاعلى ليحسم الجدل ويعطي التفسير الذي يجب أن يحقّق الهدف الذي أراده المشرع لدى وضعه الدستور، وهذا ما نأمله قريبًا عبر المناقشات التي تحصل حول مشروع تعديل قانون أصول المحاكمات أمام المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، ولكن ما هو موقف الإجتهاد حول هذه المسؤولية الحقوقية؟

36- محضر مجلس النواب، تاريخ 1990/8/21، ص377 و 378.

37- زهير شكر، مرجع سابق، ص817.

مفهوم المسؤولية الحقوقية في الاجتهاد اللبناني

إن موقف الإجتهاد لم يبرز كثيرًا حول تفسير المسؤولية الحقوقية للوزير لكون القضايا التي أثيرت حول مساءلة وزراء قليلة جدًا ومعدودة، إلا أننا نجده في قضية الوزير السابق برسوميان خلال العام 1999، حيث برزت وجهة نظر مختلفة في التفسير، بحيث اعتبر قاضي التحقيق الأول حينذاك القاضي سعيد ميرزا أن ما يعزّز التفريق بين الأفعال التي يأتيها الوزير، توجب إتهامه من ثلثي أعضاء مجلس النواب، وتتصف بالخيانة العظمى أو بالإخلال بالواجبات المترتبة عليه، وبين الأفعال الجرمية العادية التي ترتّب عليه مسؤولية حقوقية عادية، وليست دستورية، هو ما جاء في آخر نص المادة 70 من الدستور الذي أشار إلى صدور قانون لاحق يحدّد شروط مسؤولية الوزير الحقوقية. ولو شاء المشرّع أن تكون المادة 70 من الدستور شاملة كل الأفعال التي يرتكبها الوزير، سواء تلك التي ترتب عليه مسؤولية حقوقية أو جزائية عادية، لكان انتهج ما انتهجه في نص المادة 60 من الدستور المتعلّقة بمسؤولية رئيس الجمهورية[38].

غير أن الهيئة الاتهامية في قضية الوزير المذكور إعتبرت أنه لو كانت المادة 70 من الدستور اللبناني تحصر الملاحقة بكل الجرائم التي يرتكبها الوزير في المجال النيابي، لما كانت نصّت في فقرتها الأخيرة على إصدار قانون خاص يحدّد فيه شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحقوقية، وطالما لم يصدر مثل هذا القانون الخاص تبقى ملاحقة الجرائم العادية الشخصية التي يرتكبها الوزير من صلاحية القضاء العادي[39].

وعلى الرغم من أن القرارات القضائية السابقة إعتبرت أن المقصود بالمسؤولية الحقوقية المسؤولية الجزائية لرئيس مجلس الوزراء والوزراء،

38– قرار قاضي التحقيق الأول في بيروت، قضية الوزير بارسوميان، تاريخ 1999/3/9. (غير منشور)

39– الهيئة الاتهامية في بيروت، قرار رقم 121/99 قضية الوزير بارسوميان، تاريخ 1999/3/12. (غير منشور)

إلا أنها وقعت في خطأ عندما اعتبرت أن المسؤولية الحقوقية هي مسؤولية رئيس الوزراء عن الجرائم العادية. لأن ما يقصد بالمسؤولية الحقوقية هو مسؤولية الوزراء الجزائية عن الجنايات والجنح المرتكبة، في أثناء أو في مناسبة ممارسة وظائفهم. وما يبرّر ذلك أن مسؤولية الوزراء عن الأفعال الجرمية العادية لا تُرتّب عليهم مسؤولية حقوقية، بل مسؤولية جزائية عادية. واستنادًا إلى ذلك، نظّم الدستور مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء الدستورية في المادة 70 (خيانة عظمى وإخلال بالواجبات). ويفهم من خلال المقاربة بين نص المادة 70 من الدستور والمادة 42 من قانون 90/13 أن للمجلس النيابي حقّ اتهام الوزير بما يمكن أن يرتكبه من أفعال لها الصفة الجزائية في مفهوم قانون العقوبات، فلا يكون الأمر مقتصرًا على القضاء الجزائي العادي فقط. ولمّا كان القضاء العادي له الصلاحية بملاحقة رئيس الوزراء والوزير عن الجرائم العادية فقط، فإن تفسير المادة 42 المذكورة يعني، بما لا يقبل الجدل، أن الجنايات والجنح التي يرتكبها الوزير في أثناء أو في مناسبة ممارسته وظائفه بصفته الوزارية ومستغلاً هذه الصفة بما في ذلك التزوير والاختلاس والرشوة والعمولة، تخضع لصلاحية المجلس الأعلى بناءً على قرار إتهامي صادر من المجلس النيابي[40]. لذلك، نرى أن المادة 42 حدّدت السلطة المختصة بملاحقة الوزراء عن الجنايات والجنح المرتكبة في أثناء ممارستهم وظائفهم، وأغنت عن صدور قانون شروط مسؤولية الوزراء الحقوقية عندما أخضعت الجرائم الأخيرة لمسألة الشرعية. ويمكن اعتبار هذه المادة بمنزلة هذا القانون[41].

قبل أن ننهي البحث في هذا الفصل عن مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء، من المفيد أن نلقي نظرة على القانون الفرنسي الحالي في هذا المجال

40- عبد الغني بسيوني، «**سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني**»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1995، ص237.
41- عبد الغني بسيوني، مرجع سابق، ص238.

وخصوصًا بعد التعديل الدستوري الحاصل العام 1993، والذي أتى نتيجة تجارب سابقة لإشكاليات متنوّعة لمحاكمة الرؤساء والوزراء لم تكن ناجحة، وبهدف إضفاء مزيد من الشفافية على أداء السلطات العامة، وبحيث إن وضع الوزير لا يمكن أن يكون مماثلاً لوضع رئيس الجمهورية الذي لا يسأل إلا عن الخيانة العظمى بينما مسؤولية الوزير متعدّدة الجوانب، منها ما يتصل بالمسؤولية السياسية، ومنها ما يتعلّق بمسؤوليته العادية كمواطن، وهي على أنواعها مدنية وجزائية نتيجة التصرفات والأعمال التي يقدم عليها بغير صفته الوزارية (جرائم قتل، شيك بلا رصيد، إحتيال) فيحاكم أمام المحاكم العادية.

إذًا، في ضوء هذه التجربة، أقدم رئيس الجمهورية الفرنسية الأسبق فرنسوا ميتران، الذي اعتبر أن المجلس الأعلى، الذي يقضي دستور الجمهورية الخامسة بمحاكمة الرؤساء والوزراء أمامه، غير ذي جدوى، فقرّر التعديل ولجأ إلى تشكيل لجنة من كبار الفقهاء برئاسة العميد جورج فيديل سمّيت لجنة الحكماء، وطلب إليها تعديل المادتين 67 و68 من الدستور الفرنسي، وفي 15 شباط/ فبراير 1993 قدّمت اللجنة مشروعها إلى مجلس الوزراء الذي أقرّه وسلك الطرق الدستورية لإقراره من البرلمان بمجلسيه (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ).

«Depuis le 2 décembre 1992, un comité consultatif institué par le chef de l'Etat pour réviser la Constitution, siégeait sous la présidence du doyen Vedel. Le 15 février 1993, ce comité déposait son rapport concluant à la création à côté de la haute Cour compétente pour juger le président de la République en cas de haute trahison, d'une Cour de justice destinée à connaître des crimes et délits imputés à des membres du gouvernement dans l'exercice de leurs fonctions»[42].

42- L. de Gondre, «**De la haute Cour à la Cour de justice de la République** », op.cit., p.78.

ماذا عن مسؤولية الوزراء عن الجرائم المرتكبة لدى ممارستهم وظائفهم؟ فقد نصّت المادة 68 من الدستور الفرنسي الحالي المعدّلة بموجب القانون الدستوري الصادر في 1993/7/27 على ما يأتي: «إن أعضاء الحكومة مسؤولون جزائيًا عن الأفعال التي يرتكبونها في أثناء ممارسة وظائفهم والتي تعدّ جرائم وجنحًا لحظة ارتكابها، ويحاكمون أمام محكمة عدل الجمهورية».

Article 68–1: «Les membres du gouvernement sont pénalement responsables des actes accomplis dans l'exercice de leurs fonctions et qualifiés crimes ou délits au moment où ils ont été commis. Ils sont jugé par la Cour de justice de la République».

فالتعديل إذًا ألغى صلاحية المجلس الأعلى في الأعمال الواقعة تحت أحكام قانون العقوبات، وتاليًا أنشأ محكمة خاصة صلاحيتها النظر في جرائم الرؤساء والوزراء، وهذا يعني أن الجرائم المرتكبة من جراء الوظيفة أو في معرضها هي من صلاحية محكمة عدل الجمهورية، بحسب ما ورد في النص الدستوري المذكور أعلاه.

ونظرًا إلى أهمية مضمون رسالة رئيس الجمهورية التي أرسلها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى كل من رؤساء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والمجلس الدستوري، والتي تضمّنت أفكاره وتصوّراته للأسس التي يجب أن تقرّ على أساسها المسؤولية الجزائية للوزير، نورد أهم ما جاء فيها: «يجب ألا تبقى المحكمة العليا إلا في حال جريمة الخيانة العظمى التي يرتكبها رئيس الجمهورية والجرائم ضد أمن الدولة التي يرتكبها الوزراء. كل الجرائم والجنح الأخرى التي يرتكبها الوزراء في أثناء ممارسة وظائفهم تعود إما إلى القضاء العادي أو إلى هيئة قضائية للتوفيق بين المبادئ القضائية وفصل السلطات».

وعن مفهوم الأفعال الجرمية التي يرتكبها الوزراء في أثناء قيامهم بوظائفهم، فإن الاجتهادات الفرنسية الصادرة قبل العام 1993، كانت مستقرّة على أن تفسير المادة 68 القديمة من الدستور يقصد به أن محكمة العدل العليا هي وحدها المخولة بتّ الأعمال الجرمية من أي نوعٍ كانت، والتي يرتكبها الوزراء في أثناء قيامهم بوظائفهم، فكان أي جرم أو جنحة يقترفها الوزراء في أثناء ممارسة وظائفهم من اختصاص محكمة العدل العليا من دون الحاجة إلى النظر في ما إذا كانت قد ارتكبت في إطار صلاحياتهم أو لا. لذلك كان تحريك المسؤولية الجزائية للوزراء شبه مستحيلة عمليًا نظرًا إلى الشروط الصارمة التي ترعى إتهام الوزراء أمام محكمة العدل العليا. عبر قراءتنا لقرار محكمة التمييز الفرنسية[43]، نجد أنه اعتبر أن فعل القدح والذم المرتكب من الوزير أو فعل الإخلال بالوظيفة من شأن هيئة قضائية في ما يختص بالقرار أو بالحكم الصادر عنهما، هما من الأفعال الجرمية الداخلة ضمن فئة الجرائم المنبثقة عن قيام الوزير بمهامه.

الخاتمة

إن طبيعة تأليف المجلس العدلي، وطبيعة اختصاصه الحصري، ونوعية الأشخاص المحالين عليه أدّت إلى إعطاء هذا المجلس صفة إستثنائية لجهة إجراءات التحقيق والتقاضي لديه؛ لذلك، ومع استبعاد النيابة العامة حقّ تحريك الملاحقة الجزائية والسير بها، يبقى السؤال حول إمكان توصّل المجلس النيابي، في ظل الظروف السياسية الحاضرة والإنقسامات الحادة بين مكوّناته، إلى تقرير إتهام رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء والوزراء في حال ارتكابهم جرمًا ينضوي ضمن إختصاصه.

تتعدّد، في الواقع، المآخذ على القضاء الإستثنائي، ليس فقط على

43- Crim. 14 mars 1963, Crim., nº 122, Dalloz, 1984, p.7, note: j-m-r

صلاحية هذا القضاء السائرة قدمًا نحو التوسّع، إنما أيضًا على إجراءات المحاكمة أمامه، أهي أصول محاكمة إستثنائية، أم محاكمة أمام المحاكم الإستثنائية.

وعلى الرغم من تعدّد هذه المآخذ، فإن سببها يظلّ واحدًا، كامنًا في الطبيعة الاستثنائية لهذا القضاء، لجهتي الطبيعة الخاصة لإختصاصه والاصول المعتمدة لديه، بحيث أن الكلام عن قضاء إستثنائي يستوجب البحث، بالتوازي، في مدى استثنائية تنظيمه لجهتي الاختصاص والتقاضي، أو بمعنى آخر للصلاحيات التي ينفرد بها والإجراءات الخاصة المتبعة لديه.

لقد ثبت، من خلال الممارسة، أن قانون أصول المحاكمات أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء قد تضمّن أصولًا معقّدة وطويلة، تكاد تجعل ملاحقة الخاضعين له أمرًا قد يصل إلى حد الإستحالة. ولا يخلو من الثغرات، حيث لم تفلح التعديلات المقترحة المتتالية في تجاوزها. ولما كان تغييب دور هذا المجلس كمحكمة إستثنائية ليس واردًا، فإنه لا بد من تعديل هذا القانون بما يتلاءم مع التشريعات الجزائية الحالية من جهة، ومع الدور الذي يريده المشترع لهذه المحكمة الإستثنائية من جهة ثانية.

فهل سيفلح المشترع في سحب اقتراح القانون المرمي في أدراج المجلس النيابي ووضع اللمسات الأخيرة عليه لإطلاقه عله يبصر النور قريبًا؟ هذا ما سنترك للأيام المقبلة أن تجيبنا عنه؛ فلعله خيرٌ.

نظاما الانتخاب الأكثري والنسبي والدوائر الصغرى: حسنات وسيئات

العميد الركن المتقاعد الدكتور رياض شيّا*

مقدمة

كثيرة هي الأمور التي تشغل اللبنانيين وتقضّ مضاجعهم هذه الأيام. فكل مناحي الحياة اللبنانية، من أمن واقتصاد وسياسة وغير ذلك، تضج بما يكفي من الهمّ لإثارة القلق والارتباك والخوف على المصير.

وإذا كانت الانتخابات النيابية، كإحدى ركائز الديمقراطية، مناسبة لبنانية تتكرّر كل أربع سنوات، فهي أساسًا موعد للتجدّد وبعث الآمال بمستقبلٍ أفضل تنزاح فيه الهموم عن صدور الناس.

لكنّ ما يدعو للأسف، في لبنان، أن تتحوّل هذه المناسبة الطيّبة إلى موعد روتيني فارقته كل أسباب الحياة، ولا تثير لدى المواطنين أي حماسة تذكر. فهم لا يرون في الانتخابات فرصة لتجديد الحياة السياسية، ولا أملاً برؤية نخب جديدة تمثّل أحلامهم وطموحاتهم. فما اعتاده اللبنانيون، منذ

* باحث وأستاذ جامعي في القانون الدولي

الاستقلال، أن تكرّس الانتخابات الواقع السياسي المحكوم عليهم العيش فيه، بكل آثامه وعوراته. وما اعتادوه أيضًا، أن يشهدوا في كل دورة إنتخاب تقريبًا، قانون إنتخاب جديد، من دون أن يحمل لهم أي جديد. وإنما تجديدًا للقديم، وللوجوه نفسها، كأنّما قدر اللبنانيين أن تصبح الانتخابات النيابية موعدًا لدفن الآمال والأحلام والطموحات، فيغلب الإحباط، ويصبح الموعد الانتخابي همًّا آخر يضاف إلى الهموم الكثيرة الأخرى.

لذلك كله نطرح السؤال: هل بالإمكان تحويل الانتخابات النيابية موعدًا للتغيير، وإعادة الأمل للمواطنين بحياة كريمة في وطنهم؟ أي، هل يمكن أن يشكّل قانون الانتخابات الجديد أداة التغيير الموعودة؟

إذا كان الجواب هو عند السياسيين والمسؤولين المنغمسين في جدال حول الصيغة المفترضة للقانون العتيد تحوم حوله الشبهة، ألا يمكن ويحقّ لمن هم خارج دوائر القرار السياسي أن يشاركوا في ما سيرسم لهم، وما سوف يطبّق عليهم وما سيمارسونه؟

نظريًا، من حقوق المواطنين أن يكون لهم رأي في النظام الانتخابي الذي سوف يقترعون على أساسه. وبحثنا هذا، ما هو إلاّ مساهمة في تشكيل ثقافة يحتاج إليها المواطنون عمومًا، والمهتمون بهذا الشأن خصوصًا.

بداية نودُّ أن نلفت النظر الى أنّ الأنظمة الانتخابية التي سنتطرّق إليها هي تلك المعتمدة في معظم دول العالم، ولو بأشكال متفاوتة، وذلك وفق الحاجات الخاصة بكل دولة. ولا بد من القول إنّ ما سنقدّمه ليس جديدًا بكل معنى الكلمة، بل ما نتوخاه حصرًا، هو تعميم المعرفة والثقافة الديمقراطية عمومًا، والثقافة الانتخابية خصوصًا، التي يجب أن ينالها جميع اللبنانيين، طالما أنّ الاقتراع هو من الحقوق السياسية الرئيسة، بخاصةٍ في ضوء النقاش والجدال الذين يدوران هذه الأيام في الأوساط السياسية وفي

مجلسي الوزراء والنواب، وكذلك في الإعلام، ومن خلال مشاريع القوانين الانتخابية والاقتراحات المتعدّدة. كل ذلك يدعو الى أن لا تكون المعرفة والثقافة الانتخابية مقتصرتين على فئة قليلة من المواطنين، من سياسيين ورجال قانون وجامعيين ومتخصصين وسواهم. فالمطلوب أن تكون هذه المعرفة متيسّرة لجميع اللبنانيين الذين سيمارسون حقهم الانتخابي.

لا بد أيضًا من الإشارة إلى أنّ النظام الانتخابي المطلوب اعتماده في لبنان، لا يكون بنسخه عن نظام دولة أخرى بحذافيره، بل يجب أن يحقّق الغرض والهدف من الانتخاب، عمومًا، والاستجابة إلى الواقع اللبناني، وتلبية الطموحات الأكيدة التي تخدم بناء الدولة المدنية الديمقراطية العادلة.

وفي معالجتنا الموضوع الذي سيتناول نظاميّ الانتخاب الأكثري والنسبي ودوائر الانتخاب الصغرى، سنبدأ المعالجة أولاً، ولو باختصار، من مسألة الانتخابات والديمقراطية، ثم ننصرف إلى شرح معمّق لنظاميّ الانتخاب المشار إليهما، وحسنات كل منهما وسيئاته، إلى شرح للدوائر الصغرى، لنخرج بعدها ببعض النتائج والملاحظات.

I- الانتخابات والديمقراطية

لم يكن للديمقراطية، منذ نشأتها حتى عهدها الحاضر، أن تبلغ المقام الرفيع الذي هي عليه من دون الاستناد إلى الحرية. فلقد امتزجت، في إطارها السياسي، بالحريات العامة وبالحقوق الفردية، وبدت والحرية وجهين لعملة واحدة، لا يمكن الفصل بينهما، ولا تتحقّق الواحدة من دون وجود الأخرى. ومع ترسّخ الطابع الدستوري للديمقراطية، بدأت الأنظمة السياسية تكرّس، بالإضافة للحريات والحقوق، مبادئ هي في صلب الديمقراطية، كالسيادة والحكم الديمقراطي والانتخابات وغيرها.

فبموجب السيادة، يتركّز مصدر السلطات في الشعب، لتسمى معه بالسيادة

الشعبية، ولم يعد الحكم الديمقراطي أن يشترك الشعب مباشرة في الحكم، بل بات حكمًا نيابيًا يتولاه نواب الشعب أو ممثلوه، من خلال انتخابات عامة تنفيذًا للفكرة الديمقراطية، فيبقى الحكم متصلاً بالشعب[1].

وهكذا باتت الانتخابات الأسلوب الديمقراطي الأرقى للتعبير عن سيادة الشعب، والأساس الشرعي لمختلف السلطات، والأداة المثلى لاختيار الحكام أنفسهم، كما لاختيار الرقباء (النواب) بجانب هؤلاء.

وعندما تأخذ الانتخابات طابعًا تنافسيًا، فهي في ذلك إقرار بظاهرة المجتمع التعدّدي. فالمجتمع السياسي هو بطبيعة الحال تعدّدي عندما تُقبل جميع مقتضيات حرية الرأي. فللمواطنين الحق باختلاف آرائهم حول القرارات السياسية شتى، وحول مختلف الشؤون العامة، بل وأيضًا حول تنظيم المجتمع والأسس التي يجب أن يقوم عليها. فتتجلّى تعدّدية المجتمع بحرية نشر الآراء غير المنسجمة مع «السلطة»، كما في حرية التجمّع والمشاركة، وفي تعدّد الأحزاب السياسية، والمرشحين، والكتل البرلمانية في المجالس التشريعية.

ويكرّس المجتمع التعدّدي الحرية كوعي للذات، وعي كل فرد لتمايزه عن الآخر، في مجتمع يسوده التسامح على الرغم من اختلاف المصالح والمعتقدات والمواقف، كما رأى ذلك جون لوك J. Locke في كتابه «الحكم المدني»[2]، ومن بعده مونتسكيو[3]، وفولتير[4]، أو التسامح المبني على قاعدة المساواة التي هي درع الحرية كما نادى بها جان جاك روسو في «العقد الاجتماعي»[5].

1- الدكتور إدمون ربّاط، «**الوسيط في القانون الدستوري العام، الجزء الثاني (النظرية القانونية في الدولة وحكمها)**»، دار العلم للملايين، بيروت، 1971، ص 417-425.

2- جون لوك، «**الحكم المدني**»، ترجمة ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959.

3- Montesquieu, «**L'esprit des Lois**»

4- Voltaire في كتابه: "**رسائل إنكليزية**"

5- Jean-Jacques Rousseau, "**Le Contrat Social**".

وتتعزّز أكثر ظاهرة المجتمع التعدّدي، ومعها الحاجة إلى الانتخابات بطابعها التنافسي، إذا صح التعبير، في مجتمع كالمجتمع اللبناني لا يقتصر على اختلاف الآراء السياسية فحسب، بل هو متعدّد في تكوينه ليضمّ طيفًا واسعًا من المجموعات الدينية والإثنية وحتى اللغوية. في هذا المجتمع لا تبدو الانتخابات ترفًا سياسيًا أو ديمقراطيًا، بل هي حاجة وطنية إلى الحفاظ على الكيان وضمان استمراره في المستقبل.

II- الأنظمة الانتخابية

ثمة العديد من الأنظمة الانتخابية التي تهدف في نهاية الأمر إلى إتاحة المجال للناخبين لاختيار من يرونه صالحًا لتمثيلهم. ينبع هذا التعدّد في الأنظمة الانتخابية أساسًا من السعي الدائم إلى استحداث ما هو أفضل وأنسب وأكثر ملاءمة وأشدّ تعبيرًا عن الإرادة الشعبية. فالنظام الانتخابي ينبغي أن يكون عادلاً وفعّالاً، بمعنى أنّه يجب أن يتساوى جميع المواطنين في ممارسة حقّهم الانتخابي، ولاسيّما إنّ السيادة الشعبية تؤول في آخر المطاف إلى الفرد الذي يمارسها في صندوق الاقتراع، وإن المساواة بين المرشحين، ويتيح تمثيل جميع شرائح المجتمع، يوفّر ويساهم في تكوين أكثريات حاكمة ومستقرّة.

أمّا أهمّ الأنظمة الانتخابية المعروفة اليوم في العالم وأبرزها، فهي: نظام الانتخاب الأكثري، ونظام الانتخاب النسبي، إلى نظام ثالث مختلط يجمع بين الأكثري والنسبي.

وقبل الشروع في شرح الأنظمة الثلاثة، لا بد من الإشارة إلى أنّ النظام الانتخابي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحجم الدائرة الانتخابية. فإذا كانت الدائرة صغيرة تضمّ عددًا قليلاً من الناخبين، ومخصّصة بمقعد نيابي واحد، وتسمّى دائرة منفردة، فالنظام المعتمد هو النظام الأكثري. أما إذا كانت

الدائرة كبيرة وواسعة وتضمّ عددًا كبيرًا من الناخبين، ومخصّصة بأكثر من مقعد نيابي، فالنظام الطبيعي والصحيح الواجب اعتماده هو النظام النسبي، ولو كنا قد اعتدنا في لبنان على أشكال مختلفة.

أولاً- نظام الانتخاب الأكثري[6]

هو من أقدم الأنظمة الانتخابية، واعتمدته بريطانيا، مقترنًا بالدائرة الفردية، منذ القرن التاسع عشر أو ما قبل، ثم تبعتها الدول الأنكلوسكسونية ومنها الولايات المتحدة الأميركية وغيرها. يتم ممارسة هذا النظام عبر أشكال مختلفة، أهمها:

أ- الانتخاب الأكثري على دورة واحدة أو على دورتين

بمقتضى الانتخاب الأكثري البسيط، أي الذي تحسم فيه النتيجة في دورة واحدة، يفوز المرشّح الذي ينال أكثرية الأصوات، مهما كانت نسبتها من مجموع أصوات المقترعين.

أما في الانتخاب الأكثري على دورتين، فلكي المرشح عليه أن ينال الأكثرية المطلقة، أي النصف زائدًا واحدًا أو 51% من عدد أصوات المقترعين، وذلك في الدورة الانتخابية الأولى. وإذا لم يتمكّن المرشّح من نيل هذه الغالبية، فيجري الانتخاب مجدّدًا في دورة ثانية، وفي مدة محدّدة، وهو ما يسمّى بـ«البالوتاج» ballotage، حيث يكون فائزًا في هذه الدورة من ينال أكثرية الأصوات.

ب- الانتخاب المنفرد والانتخاب على أساس اللائحة

يجري الانتخاب المنفرد في الدائرة الانتخابية التي لا تضمّ سوى مقعد نيابي واحد، بينما يتمّ الاقتراع على أساس اللائحة في الدوائر الانتخابية

6- Joseph Baker, «**The Law and Practice of Parliamentary Elections**», London, H. A. Just, 1976

التي تضمّ مقعدين أو أكثر. يطبق الانتخاب المنفرد في الدوائر الصغرى التي لا تضمّ عددًا كبيرًا من الناخبين، في حين يطبّق الانتخاب الأكثري على أساس اللائحة في دوائر أوسع وأكبر، كالأقضية أو المحافظات أو المدن الكبرى.

الانتخاب على أساس اللائحة يجري بإحدى الطريقتين: الانتخاب باللائحة المعدّلة (Liste avec Panachage)، أو الانتخاب باللائحة المقفلة (Liste Bloquée). في الطريقة الأولى، يمكن للمقترع أن يُدخل تعديلاً على الأسماء المدرجة في اللائحة، سواء بالتشطيب أو التبديل، وذلك وفق رغبته وميوله السياسية، كما هو الحال في نظام الانتخاب اللبناني منذ زمن. أما في الطريقة الثانية، اللائحة المقفلة، فلا يحقّ للناخب إجراء أي تعديل في اللائحة، إذ عليه ان ينتخب واحدة من اللوائح المتنافسة من دون تعديل فيها. وعليه، يعتبر فائزًا من اللوائح المتنافسة، لملء المقاعد المخصّصة للدائرة الانتخابية، من ينال من المرشّحين أكثرية أصوات المقترعين، سواء من الدورة الأولى أو من الدورة الثانية.

يظهر الانتخاب الأكثري سهولة في التطبيق وفي معرفة النتائج. لكن يشوبه بعض المحاذير، كونه لا يعطي صورة صادقة وأمينة لحجم الأكثرية والأقلية، وبالتالي لتمثيلهما. وهو يجعل الأكثرية البسيطة في كل دائرة متحكّمة بالأقلية، التي تصبح غير ممثّلة تمثيلاً عادلاً، مهما كانت تمثّل من قوة ناخبة في الدائرة، أو على الرغم من مجموع الأصوات التي جمعتها في مختلف الدوائر الانتخابية.

في ختام مناقشتنا للنظام الانتخابي الأكثري، وقبل الانتقال إلى النظام النسبي، تقضي الضرورة بأن يتطرّق البحث بتفصيلٍ أكثر إلى الدائرة الفردية، التي صمّمت ليطبّق فيها النظام الأكثري، لا ليطبّق في دائرة أكبر، ولا ليطبّق

في انتخاب على أساس اللائحة، كما هو الحال في لبنان. لأنّ النظام الأكثري، وبخلاف ما أُريدَ أن يكون عليه، يصبح نظامًا فاقدًا صحة التمثيل وعدالته، وفاقدًا بالتالي صلاحيته.

ج– الدائرة الفردية

صمّمت الدائرة الفردية أساسًا لتكون قاعدة العملية الانتخابية، بحيث أنها تضمّ عددًا غير كبير من الناخبين، ينتخبون فيها نائبًا واحدًا فقط. فالناخب يمارس المبدأ الانتخابي الديمقراطي، الذي درجت عليه الديمقراطيات العريقة: One Man One Vote، أي صوت واحد لكل رجل. فإنكلترا، التي احتفلت منذ خمسين عامًا بمرور سبعمائة عام على البرلمان الإنكليزي، تعتمد الدائرة الفردية بالنظام الأكثري نظامًا إنتخابيًا ثابتًا متين الصلاحية.

لذلك فإنّ الحكم على الدائرة الفردية، وعلى مدى صلاحيتها، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النظام الأكثري الذي يطبّق فيها، لأنّه لا يمكن اعتماد أي نظام آخر سواه، أي لا يمكن تطبيق النسبية تحديدًا فيها، طالما يجري انتخاب نائب واحد فقط. من هنا يمكننا تبيّن حسنات الدائرة الفردية وسيئاتها ومعها النظام الأكثري.

بالإضافة إلى بساطة تطبيق النظام الأكثري فيها وسهولته، يمكن القول أنّ الدائرة الفردية توفّر المساواة بين الناخبين، حيث لا يمكن للناخب الذي يدلي بصوته أن ينتخب أكثر من مرشّحٍ واحد، على عكس الانتخاب باللائحة حيث ينتخب أكثر من مرشح في الوقت نفسه.

يعتبر أنصار الدائرة الفردية، وكما هو معمول بها في الدول الأنكلوسكسونية، أنّها تساهم في إقامة الثنائية الحزبية «Two Party-System»، أو ثلاثة أحزاب على الأكثر، فتتمحور مختلف التيارات السياسية حول تيارين أو ثلاثة، بدلاً من تشتّت الأصوات بين أحزاب صغيرة غير قادرة على الوصول إلى السلطة.

يساعد هذا الاتجاه الأحزاب على التمتّع بقاعدة شعبية واسعة متحرّرة من ضغوط المصالح الفئوية والأيديولوجيات المتطرّفة، فتعمل على تحقيق البرامج الواقعية[7].

كما أن المرشّح في الدائرة الفردية يكون عادةً أكثر قربًا من ناخبيه منه في الانتخابات على أساس اللائحة، إذ أنّ الناخبين قليلًا ما يعرفون مرشّحي اللائحة عن كثب. فالمرشح المنفرد يستمدّ قوّته الانتخابية من اتصال الناخبين بشخصه، فيصبح أقل تأثرًا بجماعات الضغط، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم غير ذلك. لا بل يمكن لهذا المرشّح أن يجيّر قوته لأحد الأحزاب المتنافسة.

وفي هذا الإطار، هناك رأي خاص للعلاّمة الدكتور إدمون ربّاط، يعتبر فيه أنّ الانتخاب الأكثري المنفرد، أي الدائرة المخصّصة بمقعد واحد، يتميّز بأنّه يحول دون توزيع المقاعد توزيعًا طائفيًا كما هو جارٍ في لبنان، حيث أنّ الدائرة المنفردة تمكّن أي مواطن من ترشيح نفسه مهما كانت طائفته ومذهبه، حتى إذا ما فاز، يكون قد برهن الناخبون بأكثريتهم على أنّهم اختاروه لثقتهم به، بصرف النظر عن دينه. ويرى الدكتور ربّاط في ذلك، طريقة قد تبدو ناجحة لإزالة الطائفية السياسية في لبنان[8].

على الرغم من فوائد الدائرة الفردية والنظام الأكثري وحسناتهما، إلاّ أنّ سلبيات عديدة تضاف إلى تلك التي أشرنا إليها أعلاه، ولاسيما أنّهما لا يعطيان صورة صحيحة عن الأكثرية والأقلية. وأبرز هذه السلبيات، أنّه لا يمكن العمل بهما بصورة صحيحة لتحقيق الأهداف المتوخّاة إلاّ في مجتمعات مستقرّة ومتجانسة من الناحيتين الاجتماعية والنفسية، وتحترم المبادئ والقواعد الديمقراطية في التنافس الانتخابي، ولا سيّما استخدام

7- موريس ديفرجيه، «**الأحزاب السياسية**»، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، طبعة ثالثة، دار النهار للنشر، بيروت 1980، ص 217-236.

8- د. إدمون ربّاط، «**الوسيط في القانون الدستوري العام**»، الجزء الثاني، ص. 430

الوسائل الشرعية والقانونية لكسب أصوات الناخبين. فكثيرًا ما يحدث تلاعب في حجم الدوائر الفردية وتقسيمها بصورة غير عادلة[9]، ما يسمح بإيجاد أكثريات مؤيّدة لمرشّحي الحكومة أو جهات معيّنة[10]. وهذا ما نراه في النزاع الدائر هذه الأيام بين القوى اللبنانية المختلفة حول تقسيم الدوائر الانتخابية، لدرجة أنّ بعض المشاريع اللبنانية يجرّد الدائرة الفردية من جميع حسناتها التي أشرنا إليها.

ثانيًا – نظام الانتخاب النسبي

تعود أصول نظام الانتخاب النسبي إلى بداية القرن التاسع عشر مع انتشار الفكر الليبرالي في أوروبا، حيث أخذ المفكّرون السياسيون بالتصدي للمسائل الاجتماعية والسياسية على ضوء أفكار التنوير الجديدة التي تدعو إلى تعزيز الحريات العامة ومنح المواطنين المزيد من الحقوق المدنية والسياسية. وإذا كانت المساواة بين المواطنين هي واحدة من المبادئ الأساسية التي طبعت ذلك العصر بوحي من مبادئ الثورة الفرنسية، فكان لا بد لها من أن تتكرّس في النظم الانتخابية، كأداة لاستدراك التمييز القائم في المجتمع، سواء بين الأفراد أو بين المجموعات. لذلك يعتبر أنّه جرى ابتكار هذا النظام أساسًا بهدف المساهمة في حماية الأقليات[11] وضمان تمثيلها ومشاركتها في الحياة العامة. وكانت البداية مع المفكّر الفرنسي الطوباوي–الاشتراكي

9– تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة غير عادلة تعرف بطريقة «Gerrymandering» المسماة بإسم أوّل من اعتمدها العام 1812، وهو حاكم ولاية ماساشوستس الأميركية المدعو Gerry Elbridge.

10– شهدت إنتخابات 30 حزيران/ يونيو 1957، أيام الرئيس كميل شمعون، هذه الحالة، وفازت في الانتخابات لوائح الرئيس.

11– على الرغم من أنّ عبارتي الأقلية / الأكثرية هما صفتان «حسابيتان»، إذا صحّ التعبير، تعكسان الحجم العددي الذي تفرزه الانتخابات للقوى السياسية المشاركة؛ لكنّه ينظر إلى عبارة الأقلية أو الأقليات في المدلول الذي تشير فيه، من ناحية، إلى مجموعات سياسية ذات عدد أقلّ من مجموعات أخرى، كما تشير من ناحية أخرى، إلى الأقليات العرقية «racial» أو الإثنية «ethnic» والقومية «national» واللغوية «linguistic» والدينية «religious» التي هي بطبيعة الحال ذات حجم عددي أقلّ من غالبية سكان الدولة الآخرين الذين هم من أصول عرقية أو إثنية أو قومية أو لغوية أو دينية مختلفة، وهذا الأخير هو الاستخدام الغالب لعبارة الأقليات.
يمكن في هذا الشأن مراجعة الفصل الثاني وعنوانه «مفهوم الأقليات» من كتاب رياض شيّا: «**حقوق الأقليات في ضوء القانون الدولي**»، دار النهار للنشر، بيروت، 2010، ص. 166 – 196.

فيكتور كونسيديران (Victor Considerant 1808-1893) العام 1842 الذي يعتبر مبتكر النسبية. ودخلت فكرة النسبية حيّز التنفيذ العام 1855 بتضمينها في الدستور الدانماركي، وتطبيقها في عدة كانتونات سويسرية العام 1890 وأوّلها كانتون «Ticino»، وفي بلجيكا العام 1895، والسويد العام 1907، ليصل اعتمادها اليوم في أكثر من تسعين دولة[12]، إضافة إلى اعتمادها العام 1999 صيغة لانتخاب البرلمان الأوروبي[13].

إذا كان يشوب نظام الانتخاب الأكثري علّة عدم تمثيله العادل والصحيح لمجموع الناخبين، وتاليًا لمختلف مكوّنات المجتمع، فإنّ الهدف الأساس لنظام الانتخاب النسبي هو التمثيل الصادق والدقيق للأقليات الناخبة، وذلك بالاستناد إلى نسبة الأصوات التي تحصّلها كل أقلية. هذا يقود إلى نتيجة مباشرة، هي ضرورة إجراء الانتخاب النسبي على أساس اللوائح الانتخابية، حيث يكون بالإمكان توزيع المقاعد المخصّصة للدائرة الانتخابية بين أكثرية وأقلية تضمّهما اللوائح المتنافسة، وفق ما تجمعه كل لائحة من أصوات الناخبين. واللوائح تؤدّي، حسب هذا الواقع، إلى ضرورة وجود أحزاب سياسية تتمثّل بلوائح إنتخابية تضمّ مرشّحيها.

إنّ نظام الانتخاب النسبي يسمح للأقليات بحماية حقوقها، وبأن تتمثّل بعدد من النواب يناسب حجمها العددي، وبالتالي يؤمّن مشاركتها في تمثيل الأمة التي هي جزء منها. وعليه يصبح هذا النظام معبّرًا عن واقع المجتمع، وعن اتجاهات الرأي العام، وذلك على عكس نظام الانتخاب الأكثري، الذي يصادر أصوات الأقليات ويحرمها التمثيل، ويمنح المقاعد المخصّصة

12- أبرز هذه الدول: إسبانيا، الأرجنتين، السويد، إسرائيل، سويسرا، العراق، الجزائر، فنلندا، النروج، قبرص، هولندا، هنغاريا، الفليبين، جنوب إفريقيا، إندونيسيا، إيرلندا، النمسا، البرازيل، تركيا، تونس، رومانيا، تشيكيا، بولونيا، وغيرها.

13- يمكن مراجعة تاريخ نظام الانتخاب النسبي في: http://en.wikipedia.org/wiki/Proportional_representation، كما يراجع: العدد الخاص من مجلة معلومات الصادرة عن المركز العربي للمعلومات بعنوان: «النسبية والدوائر الانتخابية»، بيروت، 2011، ص 14-15.

للدائرة الانتخابية إلى اللائحة التي تحصل على الأكثرية البسيطة من أصوات المقترعين.

والنظام النسبي، على ما يظهر في تطبيقه، يساهم بتعدّد الأحزاب، وتاليًا في صعوبة تأمين أكثرية نيابية من حزب واحد، ما يؤدّي إلى قيام تحالفات بين أكثر من حزب لتأمين الأكثرية النيابية اللازمة لتولي الحكم، ما قد يؤمّن مشاركة أوسع في السلطة.

كيف يطبّق النظام النسبي؟[14]

على الرغم من السهولة الظاهرة في إمكان معرفة الحصص (من عدد المقاعد) التي تنالها اللوائح (أو الأحزاب)، وفق النسبة التي حصّلتها كل لائحة من مجموع أصوات المقترعين، إلاّ أنّ التطبيق يظهر الحاجة إلى إيجاد قاسم مشترك لتوزيع المقاعد النيابية بين اللوائح المتنافسة.

يتم توزيع المقاعد النيابية وفق طريقتين رئيستين: الأولى هي طريقة الحاصل الانتخابي (أو المعدل الانتخابي/أو مخرج القسمة الانتخابي)، والثانية هي طريقة الحاصل الانتخابي المحدّد سلفًا، مع أرجحية استعمال الطريقة الأولى.

يتفرّع عن هاتين الطريقتين مشكلتان عمليتان هما: كيفيّة توزيع الأصوات المتبقية، وكيفيّة اختيار المرشحين الفائزين ضمن اللائحة.

1- طريقة الحاصل الانتخابي (أو المعدّل الانتخابي/أو مخرج القسمة الانتخابي)

تقضي هذه الطريقة بقسمة عدد أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية

14- أندريه هوريو André Hauriou، «**القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**» «Droit Constitutionnel et Institutions Politiques»، الجزء الأول، ترجمة علي مقلد وآخرين، الأهلية للنشر والتوزيع، طبعة ثانية بيروت، 1977، ص 265 - 273.
الدكتور إسماعيل الغزال، «**الدساتير والمؤسسات السياسية**»، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص 155–160.

على عدد المقاعد النيابية المخصّصة لها، فنحصل عندها على الحاصل الانتخابي، الذي سيستعمل لتحديد عدد المقاعد التي ستنالها كل لائحة مشاركة في الاقتراع.

ولنأخذ مثلاً يفترض أنّ عدد الأصوات المقترعة، في دائرة إنتخابية معيّنة، بلغ 125000 صوت، وأنّ عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة هو خمسة مقاعد، فيكون الحاصل الانتخابي: 125000 / 5 = 25000. وهكذا تنال كل لائحة عددًا من المقاعد يساوي عدد المرات التي يتكرّر فيها الحاصل الانتخابي.

ولنتابع المثل أعلاه، فنفترض أنّ ثلاث لوائح تتنافس على المقاعد الخمسة، وأنّ اللائحة الأولى حصلت على 60000 صوت، واللائحة الثانية على 46000 صوت، واللائحة الثالثة على 19000 صوت، فيصبح توزيع المقاعد عل الشكل التالي:

اللائحة الأولى: 60000 /25000 = 2 مقعدان والباقي 10000 صوت
اللائحة الثانية: 46000 /25000 = 1 مقعد واحد والباقي 21000 صوت
اللائحة الثالثة: 19000 /25000 = صفر مقعد والباقي 19000 صوت.

2- طريقة الحاصل الانتخابي المحدد سلفًا (أو الثابت/أو المتساوي)

تقضي هذه الطريقة بالتحديد المسبق للحاصل الانتخابي، أي أن يحدّد القانون مسبقًا عدد الأصوات التي يجب أن ينالها المرشّح ليصار إلى انتخابه، وهو العدد نفسه للجميع.

والقانون، في تحديده عدد الأصوات اللازم لانتخاب المرشّح (أي الحاصل الانتخابي)، يأخذ بعين الاعتبار عدد جميع الناخبين في الدولة، وعدد المقاعد التي يتألّف منها المجلس النيابي. ووفق هذه الطريقة، ينال الحزب أو اللائحة عددًا من المقاعد يساوي المرات التي يتكرّر فيها الحاصل الانتخابي

المحدّد سلفًا، سواءً في الدائرة أو في مجموع الدوائر الانتخابية في الدولة.

كما سبق وأشرنا، فإنّ مشكلتين مهمتين في نظام الانتخاب النسبي تحتاجان إلى الحل، وهما: كيفية إدارة الأصوات المتبقية، حيث ثمة أصوات بقيت من دون استعمال في التوزيع الأوّلي للمقاعد على اللوائح، كونها أقلّ من الحاصل الانتخابي، والمشكلة الثانية، هي كيفية توزيع المقاعد ضمن اللائحة عندما تفوز ببعض المقاعد المخصّصة للدائرة وليست كلها. سوف نتعرّف في ما يأتي الحلول التي اعتمدت لحلّ هاتين المشكلتين.

3- أساليب توزيع الأصوات المتبقية

توصّل الاختصاصيون إلى ثلاثة أساليب هي الآتية: «أسلوب البقايا الكبرى» المعروف بالأسلوب السويسري، «أسلوب المعدّل الأكبر»، و«أسلوب دهوندت» D'Hondt أو القاسم الانتخابي. وهذان الأخيران يوصلان إلى النتيجة نفسها التي تختلف عن الأسلوب الأول. وهذه تفاصيلها:

أسلوب توزيع البقايا الكبرى

حسب هذا الأسلوب، تعطى المقاعد الشاغرة إلى اللوائح التي تملك أكبر عدد من الأصوات المتبقية الأقرب إلى الحاصل الانتخابي.

وفي المثل أعلاه، استحقّت اللائحة الأولى مقعدين وبقي لها 10000 صوت غير مستعمل، واللائحة الثانية مقعدًا واحدًا وبقي لها 21000 صوت، والثالثة بقي لها 19000 صوت من دون أن تنال أي مقعد. إذًا استُحقّت ثلاثة مقاعد وبقي مقعدان شاغران. ووفق أسلوب البقايا الكبرى، يعود المقعدان الشاغران للائحة الثانية والثالثة كونهما يملكان البقايا الأكبر والأقرب إلى الحاصل الانتخابي. فيصبح التوزيع النهائي: مقعدان للائحة الأولى، مقعدان للثانية، ومقعد واحد للثالثة.

أسلوب المعدل الأكبر

توزّع المقاعد الشاغرة الباقية على اللوائح التي تملك المعدّل الأكبر والأقرب إلى الحاصل الانتخابي.

كيف يتم ذلك؟ لمعرفة المعدّل لكل لائحة، يضاف مقعد افتراضي إلى المقاعد الحقيقية التي نالتها كل لائحة، ثم يقسم عدد الأصوات التي حصّلتها على عدد المقاعد الجديدة (أي الحقيقي + الإفتراضي) فنحصل على المعدّل الجديد الذي يجب مقارنته بالحاصل الانتخابي. فوفق المثال السابق:

اللائحة الأولى: 60000/(2+1) (مقعدان حقيقيان+ مقعد إفتراضي)=20000 لكل مقعد

اللائحة الثانية: 46000/(1+1)= 23000 لكل مقعد

اللائحة الثالثة: 19000/(0+1)=19000 لكل مقعد

وهكذا يعطى المقعدان الرابع والخامس الشاغران للائحة الثانية والأولى كونهما يملكان أكبر المعدّلات.

هذا الأسلوب، على عكس الأسلوب الأوّل، يعزّز دور الأحزاب الكبرى على حساب الأحزاب الصغرى.

أسلوب دهوندت D'Hondt [15]

يعتمد هذا الأسلوب إجراء عملية حسابية وحيدة توصل إلى النتيجة المبتغاة، عبر استخراج القاسم المشترك على النحو الآتي: يقسّم مجموع أصوات كل لائحة وبالتتابع على الأرقام 1-2-3-4-5... الخ، حتى الوصول إلى الرقم المطابق لعدد اللوائح المتنافسة (وهي ثلاث في المثال الذي اعتمدناه). ثم ترتّب المعدّلات الحاصلة بنتيجة القسمة إبتداءً من الأكبر

15- فيكتور دهونت (1841-1901) محامٍ وعالم رياضيات بلجيكي

فالأصغر حتى الوصول إلى المعدّل الموازي لعدد المقاعد المحدّدة الذي يسمى القاسم المشترك common denominator. ثم توزّع المقاعد على اللوائح بمقدار تكرار القاسم المشترك لدى كل لائحة.

لتوضيح هذا الأسلوب وفق المثال أعلاه، تقسّم أصوات كل لائحة على الأعداد 1-2-3 (الموازي لعدد اللوائح)، فنحصل على التالي:

اللائحة/ أصواتها	المجموع/1	المجموع/2	المجموع/3
الأولى/60000	60000	30000	20000
الثانية/46000	46000	23000	15000
الثالثة/19000	19000	9500	6333

ترتّب الحواصل من الأعلى إلى الأدنى: 60000، 46000، 30000، 23000، 20000 فنصل إلى الحاصل الخامس المقابل لعدد المقاعد، وهو 20000، الذي يعتمد كقاسم مشترك، فيصبح التوزيع النهائي كالآتي:

اللائحة الأولى: 20000/60000=3 مقاعد

اللائحة الثانية: 20000/46000=2 مقعدان والباقي 6000 صوت

اللائحة الثالثة: 20000/19000= صفر مقعد والباقي 19000 صوت

أي أنّ النتيجة جاءت مشابهة للأسلوب الثاني المشار إليه أعلاه.

هذا بالنسبة إلى مشكلة البقايا. أما مشكلة إختيار المرشّحين الفائزين من اللائحة، فإليكم:

4- كيفية اختيار المرشحين الفائزين ضمن اللائحة

تعتبر هذه المسألة من المسائل المعقّدة في نظام الانتخاب النسبي، إذ أنّ حلّها ينطوي على تقييد لإرادة الناخب.

هناك أسلوبان معتمدان لحل هذه المسألة وهما: أسلوب اللوائح المجمّدة

Listes Bloquées، وأسلوب اللوائح المتنافسة مع التصويت التفضيلي vote préférentiel (أو المضاعف).

أسلوب اللوائح المجمّدة

في هذا الأسلوب، لا يمكن للناخب إلاّ التصويت لإحدى اللوائح المتنافسة كاملة، من دون شطب أي إسم أو تبديله بسواه، ومن دون تغيير في ترتيب الأسماء الواردة في اللائحة.

هذا الأسلوب بسيط مبدئيًا، إذ ليس على الناخب سوى اختيار إحدى اللوائح المتنافسة، والاختيار بالتالي (من الناحية النظرية) يكون بين البرامج المعروضة على التصويت.

وبهذا الأسلوب، ينال جميع المرشحين في كل لائحة عددًا متساويًا من الأصوات، وهو العدد الذي نالته اللائحة. فلمعرفة الفائزين من مرشحي اللائحة، وفق الحصة النسبية التي نالتها، يكون حسب ترتيب الأسماء في هذه اللائحة، إبتداءً من الإسم الأول إلى الإسم الموازي للرقم الذي يمثّل حصة اللائحة.

أسلوب اللوائح المتنافسة مع التصويت التفضيلي

وفق هذا الأسلوب، يجري الانتخاب على أساس لوائح يعلن عنها مسبقًا، ولا يجوز للمرشح أن يظهر إسمه إلاّ على لائحة واحدة، وعليه لا يستطيع الناخب أن يدوّن في ورقة تصويته أسماء مرشحين يختارهم من لوائح مختلفة. إلاّ أنّه يحقّ للناخب أن يعيّن من اللائحة مرشحًا أو أكثر (حسب ما يحدّد سلفًا) لكي يذهب إليهم صوته. فيكون الناخب قد صوّت للائحة وفضّل واحدًا أو أكثر من بين أعضائها. وبذلك لا ينال المرشحون في اللائحة الواحدة العدد نفسه من الأصوات. ولا يفوز بالانتخاب بقدر المقاعد المخصّصة للائحة سوى من يكون قد نال منهم العدد الأكبر من الأصوات.

مقارنة النظامين الأكثري والنسبي

لا شك أنّ في كلا النظامين من الحسنات والسيئات ما يفرض إجراء فحص دقيق لمدى استجابة كل منهما للمعايير الديمقراطية للعملية الانتخابية، واستدراك مدى توصّل الانتخابات عبر هذين النظامين إلى تحقيق الأهداف التي تتوخاها، ولا سيّما صحّة تمثيل الناخبين وفعالية المؤسسات الدستورية الناتجة عنها.

في ما يتعلّق بصحة التمثيل، لا يرقى أدنى شك إلى حقيقة تميّز النظام النسبي في كونه النظام الأمثل، الذي من خلاله تتمكّن مختلف التيارات السياسية والاجتماعية من أن تنال المقاعد النيابية الموازية لقوّتها الانتخابية، ما يضمن حقوق الأقليات والأحزاب الصغرى في المشاركة في قرارات المؤسسات الدستورية. مقابل ذلك، لا يعطي النظام الأكثري صورة صادقة عن صحة التمثيل الشعبي.

أما في ما يتعلّق بفعالية المؤسسات التي تفرزها الانتخابات، فإنّ النظام النسبي يؤدّي إلى تعدّد الأحزاب وتكاثرها، ويتيح لها ممارسة الانضباط الصارم على الناخبين المؤيّدين لها، ما يجعل من الصعوبة وصول نواب لا ينتمون إلى أحد الأحزاب. هذه الأفضلية التي يوفّرها النظام النسبي للأحزاب، هي من دون شك على حساب حرية الناخب في الاختيار بين المرشحين. كما أنّ تكاثر الأحزاب يؤثّر على حسن سير المؤسسات الدستورية، وكذلك يجعل المجلس النيابي مقيّدًا بإرادة زعماء هذه الأحزاب، ما يضعف من دوره المفترض.

وبدلاً من أن تستند الحكومات إلى أكثرية نيابية متجانسة ومتراصة يوفّرها النظام الأكثري، نراها تعتمد على أكثرية قائمة على تحالفات ركيكة ينعدم فيها الانسجام، ويسهل تفكّكها عند كل هزّة سياسية، ما يفقد البرلمان فعاليته.

في مقابل ذلك، وعلى الرغم من الشكوك التي تواكب النظام الأكثري لجهة صحة التمثيل، ولا سيما في الدائرة الفردية، فإنّ هذا النظام يوجِدُ في المجالس النيابية أكثرية متناسقة، ويساهم في تكوين ثنائية حزبية تتسلّم السلطات الدستورية وتؤمّن لها الاستقرار اللازم.

ثالثًا- نظام الانتخاب المختلط

بدأ استعمال هذا النظام بهدف الاستفادة من حسنات النظامين الأسبقين، والتقليل من المساوئ التي قد يتركها استخدام أحدهما بمفرده. ومن أبرز الدول التي تعتمده اليوم: ألمانيا، اليابان، إيطاليا، المكسيك، كوريا، نيوزيلندا، السنغال، معظم الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (مثل روسيا وأوكرانيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وكازاخستان وغيرها) وفي الدول الناشئة (مثل السلطة الوطنية الفلسطينية).

يعتمد النظام المختلط على دمج نظامي الانتخاب الأكثري والنسبي في عملية إنتخابية واحدة، فيتمّ انتخاب عدد من النواب وفق النظام الأكثري، وعدد آخر وفق النظام النسبي. ويختلف تطبيق هذا النظام بين دولة وأخرى. إلاّ أنّه في الغالب، يجري انتخاب نصف النواب في دوائر فردية بالأكثري، والنصف الآخر في دوائر كبيرة وفق النظام النسبي، كما يجري في ألمانيا مثلاً.

يعتمد النظام المختلط التقنيات نفسها التي يعتمدها النظام النسبي في حلّ المسائل المتعلّقة بتوزيع الحصص النيابية، ولا سيما في كيفية إدارة الأصوات المتبقية وكيفية احتساب الفائزين ضمن اللائحة الواحدة. كذلك يعتمد التصويت الأكثري في الدوائر الفردية وعلى دورة واحدة أو دورتين. كما يلجأ بعض الدول، التي تعتمد هذا النظام، إلى وضع بعض القيود على الأحزاب، لتصبح مؤهّلة للاشتراك بالاقتراع النسبي في الدوائر الكبرى.

فتفرض حصول الأحزاب على نسبة مئوية محدّدة (5% في ألمانيا) من مجموع أصوات الناخبين المقترعين في الدولة كلها، أو الحصول على عددٍ محدّد من المقاعد في الاقتراع الأكثري[16].

لا شك أنّ هذا النظام يجمع حسنات النظامين الأسبقين. إذ يؤمّن النظام النسبي عدالة في التمثيل لمختلف القوى والأحزاب، فتتمتّع الأقليات بتمثيل يوازي حجمها العددي، وتأخذ حصّتها النيابية، وتشارك في صنع قرارات المؤسسات الدستورية في البلاد. ثم إنّ القيود التي تفرضها أنظمة بعض الدول على المشاركة في الانتخاب النسبي، لجهة توافر حجم شعبي معقول لدى الاحزاب المشاركة، ما يمنع تشتّت المجالس التشريعية بين أقليات نيابية تمنعها من الاضطلاع بدورها، وتمنع بالتالي من توفير حكم مستقر. يساعدها في ذلك النظام الأكثري الذي يعتمد لانتخاب نصف النواب بتأمين استقطاب الناخبين وتمحور القوى السياسية حول تيارين أو ثلاثة، ما يؤدّي إلى قيام حكم فعّال ومستقر.

يحتاج النظام المختلط إلى الكثير من الدراية في أثناء اعتماده، مخافة تصادم سلبيات النظامين الأكثري والنسبي، كونهما مختلفين كليًا في الأهداف والوسائل.

قد يكون هذا النظام من الأنظمة التي تستجيب لواقع الدول ذات النسيج والتركيب المتعدّد، مع الحفاظ على بيئة مستقرّة للحكم تسمح بتقدّم البلاد وتطوّرها. النموذج الأقرب في هذا الإطار هو المشروع الذي تقدّمت به «الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية» التي كان يرأسها الوزير والنائب السابق الأستاذ فؤاد بطرس[17].

16- د. اسماعيل الغزال، المرجع السابق.

17- «تقرير ومشروع قانون الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية» المرفوع إلى مجلس الوزراء في 2006/5/31.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، نرجو أن تكون الصورة التي قدّمت للأنظمة الانتخابية الأكثر اعتمادًا في العالم، قد أوفت بالفائدة المطلوبة، وبالمادة اللازمة للثقافة الانتخابية، لا سيّما أننا على أبواب إنتخابات جديدة، نتمنى أن يتمّ إنجازها وفق قانون إنتخابي عصري، لا أن نراوح مكاننا ونتجرع الشوائب والنواقص ذاتها التي حوتها القوانين السابقة جميعًا.

إنّ قانون الانتخاب العتيد، إما أن يكون رافعة تنقل البلاد إلى حالة متقدّمة، تسمح بوصول نخب سياسية جديدة لم تتلوّث بأوبئة الطائفية والمذهبية وفساد الأخلاق والجشع التي تجتاح البلاد، أو أن يكرّس هذا القانون الوضع الحالي القائم على الانقسام والتشتّت والتعصّب والكراهية والفساد، ويمنع قيام دولة عصرية هي الأمل الوحيد للمواطنين، إلى أي طائفة انتموا.

روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر*

المقدمة

منذ اندلاع الإنتفاضة السورية في آذار/مارس 2011، مارست جامعة الدول العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مختلف أنواع الضغوط على نظام الرئيس بشار الأسد، عبر مجلس وزراء الخارجية العرب ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. لم تنجح كل هذه الجهود في وقف استمرار حمام الدم، وذلك بسبب الموقف الروسي والصيني «المشترك» الداعم للرئيس الأسد، واستعمال حقّ النقض (الفيتو) تكرارًا من أجل تعطيل عدة قرارات دولية تقضي بإدانة استعمال النظام للقوة العسكرية المفرطة لسحق الانتفاضة.

تعرّضت موسكو بسبب مواقفها الداعمة للنظام السوري لانتقادات لاذعة من الدول الغربية والعربية، وقد ذهبت كل من المملكة العربية السعودية وقطر إلى اتهامها بإصدارها «إجازة» للنظام لقتل المدنيين الأبرياء. ومن ناحية ثانية تدرك موسكو،

* باحث في الشؤون الاستراتيجية

من دون شك، نتائج الاستمرار في موقفها الداعم للنظام، وبأنه سيؤدّي في نهاية المطاف إلى عزلها على المستويين العربي والدولي[1].

يطرح قرار القيادة الروسية تقديم هذا الدعم الدبلوماسي والعسكري للنظام مجموعة من الاسئلة حول الأسباب والدوافع للاستمرار في هذه السياسة: ما هي الأهداف التي تتوخّى موسكو تحقيقها في سوريا، ومن خلالها؟ إلى متى يمكن أن تستمرّ موسكو في موقفها المتعارض مع الإرادة الدولية والعربية؟ ما هي الدوافع للتعنّت الروسي؟ هل تنبع هذه الدوافع من مصالح استراتيجية واضحة أم أنها وليدة خلافات عميقة مع واشنطن حول قضايا استراتيجية تتعلّق بموازين القوى، وبالدور الذي تطمح روسيا في الاضطلاع به في السياسة الدولية؟ إلى متى يمكن أن تستمرّ موسكو في الاضطلاع بهذا الدور في ميدان الشرعية الدولية؟ وكيف يمكن محاورة موسكو وإقناعها بتغيير موقفها الراهن من النظام؟

سنحاول، من خلال هذا البحث، الإجابة عن كل الاسئلة المتعلّقة بالموقف الروسي من الأزمة السورية، واستشراف إمكان تبدّل هذا الموقف لتنخرط روسيا جديًا في الجهود العربية والدولية لإيجاد المخارج اللازمة لحلّ الأزمة السورية.

دور أساس لحماية النظام

تأتي أهمية دور روسيا لحماية نظام الأسد إنطلاقًا من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية القائمة بين البلدين منذ عقود. صحيح أن هذه العلاقات قد ضعفت وأصيبت بحالٍ من الركود بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ولكنها سرعان ما استعادت حيويتها بعد تسوية قضية الديون

1- Margaret Klein, «**Ways out of Russia's Isolation on Syria**», The Moscow Times, 30 March 2012. www.themoscowtimes.com/opinion/article/ways-out-of-russias-isolation-on-syria

التي كانت مترتّبة على سوريا، حيث قرّرت موسكو في كانون الثاني/ يناير 2005 شطب 80% من هذه الديون البالغة عشرة مليارات ونصف مليار يورو[2]. وتشكّل الآن التبادلات التجارية بين سوريا وروسيا 3% من التجارة الخارجية السورية[3]، ولكنها ترتدي أهمية خاصة حيث أنها تشكّل الجزء الأساس من عملية إعادة تحديث القوّات المسلّحة السورية. يأتي معظم مشتريات الأسلحة المجهّزة بها القوّات المسلّحة السورية من الاتحاد السوفياتي السابق ومن روسيا الاتحادية، ولولا استمرار تدفّق هذه الأسلحة والذخائر اللازمة لها، لما استطاع النظام أن يخوض هذه الحرب الطويلة ضدّ المجموعات المسلّحة المعارضة. وسوف يؤدّي توقّف هذه الشحنات المتواصلة منذ أكثر من سنتين، إلى إضعاف موقع النظام في المواجهة.

ولا تقتصر أهمية الدور الروسي في حماية النظام على تدفّق الأسلحة والذخائر، بل يتعدّى الأمر ذلك ليشمل الحماية السياسية التي توفّرها موسكو لدمشق من خلال استعمالها حقّ النقض ضد كل مشاريع القرارات التي تقدّمت بها الدول الغربية إلى مجلس الأمن لإدانة النظام السوري، واتخاذ إجراءات رادعة ضده تحت الفصل السابع لشرعة الأمم المتحدة.

تصرّ موسكو على أن سياستها الراهنة ليست موجّهة (تحديدًا) لحماية الرئيس الأسد وإبقائه في السلطة، بل هي لخدمة سوريا وللحفاظ على وحدتها، من خلال تهيئة الظروف الملائمة لإجراء حوار بنّاء وهادف بين النظام والمعارضة، من أجل التوصّل إلى حلٍّ داخلي للأزمة[4]. لكن، هذه الحجج التي تقدّمها موسكو في شرحها لمواقفها داخل مجلس الأمن وخارجه تبقى واهية، وهذا ما أظهرته المؤتمرات الدولية التي انعقدت تحت

2- Wikipedia Encyclopedia, «**Economy of Syria-Foreign debt**», www.en.wikipedia.org/wiki/economy_of_syria

3- Ibid

4- BBC News, «**Why Russia is standing by Syria's Assad**», June 15, 2012 www.bbc.co.uk/news/world-europe-18462813

عنوان «أصدقاء سوريا»، وأيضًا إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي خصّصت لبحث الأزمة السورية. هناك قناعة شبه شاملة أنّ ما تقوم به كل من موسكو وطهران يتركّز حول دعم النظام ومنع سقوطه، وذلك انطلاقًا من كونه الحليف الوحيد لهما في المنطقة.

نجحت روسيا باستعمالها تكرارًا لحق النقض في مجلس الأمن في حماية النظام السوري من اتخاذ قرار دولي بتنظيم حملة عسكرية من أجل حماية المدنيين على غرار ما حصل في نزاعات داخلية سابقة، كالبوسنة، وكوسوفو وليبيا. وذهبت موسكو إلى أبعد من معارضة حدوث عملية عسكرية دولية ضد نظام الأسد، حيث عارضت أيضًا إتخاذ قرار دولي بفرض عقوبات إقتصادية «ملزمة» ضد النظام. وكانت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال قد تقدّمت في 5 تشرين الأول/ديسمبر 2011 بمشروع قرار لمعاقبة النظام السوري، وقد سقط بفعل الفيتو الروسي[5].

ذهبت روسيا إلى أبعد الحدود الممكنة في دعمها للنظام السوري من خلال قيامها تكرارًا بعرض لقوّتها البحرية في أثناء زيارة بعض البوارج البحرية بما فيها حاملة الطائرات «الأميرال كوزناتسوف» لمرفأ طرطوس، أو عند تنفيذ مناورة بحرية شاركت فيها ثماني بوارج روسية قبالة الشواطئ السورية في كانون الثاني/يناير 2012[6].

جاءت آخر مبادرات الدعم الروسي للنظام السوري من خلال الترحيب بالمبادرات الإصلاحية التي أعلن عنها الرئيس السوري، بما فيها عملية الاستفتاء التي نظّمها لإقرار دستور جديد في 26 شباط/فبراير 2012[7].

5- The Guardian, «**Russia and China Veto UN Resolution against Syrian Regime**», 5 October, 2011. www.guardian.co.uk/world/2011/oct/05/russia-china-veto-syria-resolution

6- USNI News, «**Russian Ships to Syria Don't Mean Much**», February 21, 2013. www.news.usni.org/2013/02/21/russian-ships-to-syria-don't-mean-much.

7- Syrian Constitutional referendum, 2012. www.en.wikipedia.org/wikipedia.org/wiki/syrian_constitutional_referendum_ 2012

وهكذا تظهر حيوية الدور الروسي الداعم للرئيس الأسد منذ بدء الأزمة، ويبدو أن هذا الدعم مرشّح للاستمرار طالما أنه يخدم المصالح الحيوية الروسية سواء في الجيوبوليتيك الاقليمي أو في عملية تصحيح العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى.

من أجل إلقاء المزيد من الضوء على حقيقة هذا الموقف الروسي، لا بد من عرض الهواجس والشكوك التي تساور موسكو وتحليلها هي الناتجة عن غياب أجواء الثقة في التعامل مع الغرب أو عن عدم توافر أي ضمانات لمراعاة أي حكم بديل للنظام الأساس للمصالح الروسية في سوريا.

الهواجس والشكوك الروسية

في تطوّرٍ مفاجىء في الموقف الروسي من الأزمة التي تشهدها سوريا، قرّرت القيادة الروسية إرسال طائرتين إلى مطار بيروت لإخلاء سبعة وسبعين شخصًا من الرعايا الروس المقيمين في دمشق. وقد أظهرت هذه العملية وفق تحليل بعض المصادر الغربية، أقوى مؤشّر على وجود تحضيرات تقوم بها موسكو لمواجهة إحتمالات سقوط نظام بشار الأسد، على الرغم من الإصرار الروسي على أن هذه العملية لا تشكّل نقطة البداية لعملية كبرى لإخلاء آلاف الرعايا الروس الذين يعيشون في سوريا[8]. واعتبر متحدّث باسم وزارة الطوارئ الروسية التي نظّمت عملية الإخلاء من بيروت إلى موسكو، أنه لا خطط إضافية لإخلاء المزيد من المواطنين الروس، وأن خطة الإخلاء هذه لا تشكّل تبدّلاً في السياسة الروسية تجاه سوريا. لكن لم يُخفِ هذا المتحدّث أن الأمر إلى هذه الوزارة قد صدر عن القيادة العليا في روسيا، التي تركت أمر القرار بمغادرة سوريا للمواطنين الروس أنفسهم. واعترف المتحدّث أن هذه الرحلة قد لا تكون الوحيدة، ويمكن إخلاء المزيد من الرعايا بناءً على طلبهم

8- «**Relieved Russians Return Home after Fleeing Syria Violence**», www.reuters.com/article/2013/01/23/us-syria-crisis-russians-idUSBRE90M085201

من القنصلية الروسية في دمشق. هذا وكانت وزارة الخارجية الروسية قد أعلنت سابقًا أن هناك خططًا موضوعة لتنفيذ عملية إخلاء واسعة إذا دعت التطوّرات الأمنية لذلك، مع مشاركة واسعة من قبل البحرية الروسية عبر القاعدة البحرية في طرطوس[9]. لكن عملية الإخلاء الجوي عادت وتكرّرت مرّة ثانية عبر مطار دمشق.

جاءت خطوة إجلاء الرعايا عبر مطار بيروت في وقتٍ أجرت فيه سفن من البحرية الروسية من بحر الشمال والبحر الأسود مناورات قبالة الشاطئ السوري، وذلك في خطوة اعتبرها البعض أنها عرض للقوة، ولاستمرار دعم روسيا لنظام الأسد، بينما رأى فيها آخرون خطوة طبيعية من أجل طمأنة المواطنين الروس الموجودين في سوريا[10].

تأتي هذه التطوّرات المفاجئة بعد إغلاق القنصلية الروسية في مدينة حلب بعد القصف الذي استهدف جامعتها في 15 كانون الثاني/يناير 2013، وفي أعقاب تصريح أدلى به نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف في شباط/فبراير 2013 قال فيه: «لا يمكن استبعاد إنتصار المعارضة السورية»[11]. لكن وعلى الرغم من الحدث المفاجئ لعمليتي الإخلاء فإن الموقف الروسي يبقى داعمًا للنظام السوري، تأكيد معارضة أي تدخّل خارجي في الأزمة، بما فيه تدخّل الشرعية الدولية المتمثّلة بمجلس الأمن الدولي.

على الرغم من كل هذه المؤشّرات التي تدلّ على مدى إدراك موسكو لخطورة الوضع الذي يواجهه نظام الأسد في سوريا، خصوصًا بعد وصول طلائع المواجهات العسكرية إلى بعض أحياء دمشق، تصرّ القيادة الروسية

9- «**Russia sends worships toward Syria for possible evacuation**», www.nytimes.com/.../russiasends-worships-toward-syria-for-possible-evacuation

10- Kattie Stallard, Sky News, «**The Russian Evacuation that officially isn't**», www.news.sky.com/story/1041294/the-russian-evacuation-that-officially-isn't

11- BBC News, «**Syria Government losing control-Russian official**» www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-20710561

على الظهور بأنها ما زالت تمسك بمفاتيح الحل للأزمة السورية، على الرغم من الفشل الذريع في المباحثات التي أجراها وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف مع الموفد الدولي والعربي الأخضر الابراهيمي في موسكو في الاسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر 2012، حيث وضعت موسكو نفسها في موقفٍ يعارض رؤية الابراهيمي للحلّ. وتكون بذلك قد صنّفت نفسها أنها لن تكون جزءًا من الحل المطروح من قبل المجتمع الدولي.

كان المسؤولون الروس، وعلى مدى أشهر سابقة، قد أكّدوا وجود رؤية مختلفة لديهم عن طبيعة الحل الذي تحاول الدول العربية والغربية تسويقه، ولكن بعض الأطراف لم يشأ الدولية تصديق حقيقة ما يقوله هؤلاء، معتبرًا أن ذلك لا يعدو كونه مناورة مؤقّتة تهدف إلى كسب الوقت إلى حين توافر الظروف المناسبة للتوافق وقبض الثمن الذي تريده موسكو.

على ضوء الفشل الواضح للمحادثات بين لافروف والابراهيمي بدا أن هناك خلافًا واسعًا بين المقاربة التي تعتمدها موسكو من أجل حل الأزمة السورية وتلك التي يعتمدها المجتمع الدولي. فموسكو لا تريد أن يكون لمجلس الأمن الدولي أي دور في إيجاد حل سياسي يقوم على إقامة حكم مرحلي بديل، لأن ذلك سيؤدّي حكمًا إلى التخلّص من الرئيس الأسد. كما هي لا تقتنع بأن الأسباب التي تحرّك المجتمع الدولي مصدرها المشاعر الانسانية تجاه ما يواجهه الشعب السوري من قصفٍ وتدمير ومجازر، وإنما دوافع أخرى تتعلّق بالجيوبوليتيك الإقليمي، وبأن واشنطن تسعى إلى التخلّص من حكم الأسد المتحالف مع إيران، في محورٍ إقليمي يتعارض مع المصالح الأميركية في هذه المنطقة الاستراتيجية، التي تحتفظ فيها الولايات المتحدة والغرب بمصالح حيوية منذ عقود عديدة.

يربط بعض المحلّلين الغربيين قناعة موسكو بوجود نوايا غربية للتخلّص

من نظام بشار الأسد بالتصريح الذي صدر عن الرئيس باراك أوباما في 18 آب/أغسطس 2011 ويقول فيه: «حان الوقت للرئيس الأسد للتنحي عن السلطة»[12]. لقد بدّد هذا التصريح أي أمل بإيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين واشنطن وموسكو داخل مجلس الأمن، وهذا ما تشير إليه المحاولات الفاشلة والمتتابعة لإقناع موسكو بإظهار قدر من المرونة والإيجابية حول ما طرح من مشاريع قرارات دولية أو ما حمله المندوب الدولي والعربي من مقترحات للحل.

وفي ظل استمرار الدور الروسي في رفض الدخول كشريك في أيّ حلٍّ دولي من أجل إنهاء الأزمة السورية، يبدو أن لدى موسكو هواجس تتعدّى ما يمكن أن تخسره في سوريا من جرّاء سقوط نظام بشار الأسد، وأن القلق الذي تشعر به يتعلّق بعلاقاتها مع واشنطن وبلعبة التوازنات التي تحاول هذه الأخيرة فرضها عليها[13].

من المؤكّد أن روسيا بدأت تشعر بالضيق وبمحدودية قدراتها على دعم النظام لوقف زحف المعارضة باتجاه دمشق، وبأن استمرارها في معارضة الحلّ الدولي يطرح مجموعة واسعة من الأسئلة حول أسباب تمسّكها بسياستها الراهنة. ويفترض البحث عن أجوبة لتفسير السلوكية الروسية الراهنة مراجعة الموقف الروسي وتحليله في إطار العلاقات مع سوريا، والقوى الإقليمية، والمجتمع الدولي وخصوصًا مع الولايات المتحدة. كما يمكن أن تساعد مثل هذه المقاربة الشاملة، في إدراك حقيقة دوافع الرفض الروسي لكل الحلول، وبالتالي في إيجاد المخارج اللازمة من المأزق الدبلوماسي الراهن.

12- «**Obama Calls on Syria's Assad to step aside**» www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/08/2011818125712354226

13- Alexander Shumilin, «**Russia and the Syria problem**», The Russian International Affairs Council. www.russiancouncil.ru/en/inner/?id_4=1360

تداعيات العلاقات الأميركية–الروسية

من الطبيعي أن يفكّر الرئيس باراك أوباما، مع بداية رئاسته الثانية، كغيره عن الرؤساء الأميركيين الذين سبقوه في ما سيذكُره التاريخ له من إنجازات حقّقها خلال فترة وجوده في البيت الأبيض، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

من المؤكّد أن الرئيس أوباما يطمح إلى أكثر من ذكر التاريخ له أنه أوّل رئيس أميركي من أصول أفريقية. فلولايته الثانية تبدأ في ظل تجاذبات سياسية داخلية لا سابق لها بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول مجموعة من القضايا المالية والاجتماعية، والتي من أبرزها تنامي الدين العام الأميركي إلى مستويات غير مسبوقة، بالإضافة إلى تثبيت برنامج الرعاية الصحية الجديد وتطبيقه، والذي يستمرّ النقاش حول تمويله وعدالته ومدى فعاليته. لكن التحدّي التاريخي الذي يواجهه أوباما يبقى متمحورًا حول قدرته على إخراج أميركا من حال الركود الاقتصادي، وإطلاق عجلة النمو من جديد[14].

في السياسة الخارجية، يبدو أن الرئيس أوباما قد اختار فريقه الجديد من أشخاص يدعمون توجّهاته ومفهومه للدور الجديد الذي يمكن أن تضطلع به الولايات المتحدة في العالم، بعيدًا عن سياسات الهيمنة التي اعتمدتها الإدارة الأميركية في عهد جورج دبليو بوش. وهو يدرك أهمية إجراء تغييرٍ أساسي في السياسة الخارجية، بحيث تتقدّم الدبلوماسية على العمل العسكري، كما أنه يؤمن بالانفتاح والتعاون المتعدّد الأطراف، والذي يمكن أن يساعد أميركا على تحمّل أعباء حلّ النزاعات الدولية، بالإضافة

14- «**Washington and Moscow still hope for Reset**», 2. Jan 21, 2013 www.rbth.m.opinion/2013/01/21/washington_and_moscow_...reset_2

إلى الانفتاح والحوار وصولاً إلى إتفاقات معقولة، مع الدول غير الحليفة[15]. وينطلق أوباما في توجّهاته من إدراكه المصاعب والتعقيدات التي واجهتها السياسة الخارجية الأميركية منذ بداية الألفية الثالثة، وجنوح الإدارة السابقة إلى اعتماد استراتيجيات تقوم على ردّ الفعل، تمامًا كما حدث بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر2001، الأمر الذي دعاه إلى البحث عن حلول دبلوماسية بدل اعتماد استراتيجيات طموحة ومغامرة.

لا يمكن للسياسة الخارجية الأميركية تجاهل الدور القيادي الشامل الذي يفترض أن تضطلع به واشنطن في مواجهة الأزمات والمشاكل الكبرى التي تواجهها دول ومناطق عديدة من العالم. ولكن يبدو أن المقاربة الجديدة ما زالت تعتمد على خفض النفقات وتنفيذ الانسحاب العسكري من أفغانستان العام 2014.

لن تحتلّ العلاقات مع روسيا رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية الأميركية الجديدة، على الرغم من التداعيات «السامة» التي شهدتها هذه العلاقات خلال فترة ولاية أوباما الأولى، مع تسجيل فشل محاولة تصحيح مسار العلاقات المتدهورة، التي ورثها عن عهد الرئيس بوش.

باتت الخلافات الأميركية – الروسية واضحة وهي تشمل مختلف الأزمات والمشاكل الدولية الممتدّة من سوريا إلى إيران، ومن أفغانستان إلى كوريا الشمالية. وتدرك الإدارة الأميركية أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يمسك بيده أوراقًا هامة يمكنه استعمالها لعرقلة الجهود الأميركية الساعية إلى معالجة هذه الأزمات[16].

من الصعوبة بمكان سبر غور ما يجري في كواليس البيت الأبيض

15- Ibid

16- «**Sour U.S. – Russia Relations Theater Obama's Foreign policy agenda**», www.article.washington.com/2013-01-13/world/36323155-1-putin-and-obama-missile-defense.

والكرملين، وبالتالي استشراف ما يمكن أن يجري من تفاهمات مستقبلية، إلا أن الظروف الراهنة توحي بأن أوباما يأمل شخصيًا بإمكان مساعدة بوتين لحلّ بعض الأزمات الضاغطة، ومن بينها الأزمة السورية. وتنطلق آمال أوباما من قناعته بعدم وجود رغبة أو مصلحة لدى الطرفين في تحويل التوتّرات التي شهدتها مرحلة الرئاسة الأولى إلى نزاعٍ مفتوح ودائم[17].

كانت العلاقات الأميركية–الروسية قد شهدت العام 2012 تدهورًا ملحوظًا، بلغ حدّه الأقصى بإصدار قوانين وتشريعات تعاقب فيها إحدى الدولتين الدولة الأخرى. فلقد أصدر الكونغرس الأميركي قانونًا حمل إسم قانون ماغنيتسكي يستهدف روسيا في موضوع حقوق الانسان، وذلك على خلفية موت المحامي الروسي سيرغي ماغنيتسكي العام 2009. ووقّع الرئيس أوباما القانون، مسقطًا التحفّظات التي كان قد عبّر عنها سابقًا في أثناء بحث هذا القانون في الكونغرس. وردّ وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف في تشرين الأول/أكتوبر 2012 على صدور هذا القانون بقوله: «نحن نعرف الأجندة المخفية وراء هذه اللعبة السياسية، والتي يستعملها أولئك الذين لا يريدون تحسّنًا في العلاقات الروسية–الأميركية، وهم يفتّشون عن أي ذريعة لمعاقبة روسيا على سياستها المستقلّة والواضحة في معالجة الشؤون الدولية».

ردّت روسيا بسرعة بتشريع قانون يمنع تبنّي الأسر الأميركية أطفالاً من روسيا، عرف بإسم «قانون ديمتري ياكوفليف»، تيمنًا بطفل تبنّته عائلة أميركية توفي العام 2008 بسبب تركه داخل سيارة مقفلة تحت الشمس. عادت روسيا وخفّفت وقع هذا القانون بتأجيل تنفيذه لعام واحد. وكان بوتين قد استغلّ حال الفوضى والتعثّر التي واجهتها الإدارة الأميركية بعد عملية

17– Ibid

الهجوم على القنصلية الأميركية في «بنغازي» ومقتل أربعة ديبلوماسيين، من بينهم السفير الأميركي في ليبيا، من أجل توجيه ضربة مؤلمة لإدارة أوباما، وذلك من خلال طرد الوكالة الأميركية للتطوير الديمقراطي، التي تعمل في روسيا منذ بداية التسعينيات. وجاءت هذه الضربة مباشرةً بعد إلغاء بوتين لبرنامج التعاون المعروف بإسم «سي تي آر» أو «نان لوغار» «Nunn-Lugar» (نسبةً إلى إسمي العضوين في مجلس الشيوخ الأميركي اللذين كانا وراءه) والموقّع في 17 حزيران/يونيو 1992 الهادف إلى تدمير أسلحة الدمار الشامل السوفياتية وتأمينها[18].

يرى بعض المحلّلين الأميركيين، ومنهم من سبق وعمل في إدارة بوش، أن قرارات بوتين تعبّر عن ردٍّ «ساخر» على محاولات أوباما إعادة بناء العلاقات مع روسيا، وأنها تأتي لتحمّل واشنطن مسؤولية التدهور الحاصل في العلاقات المشتركة، مع كل ما يعني ذلك من عدم إبداء بوتين أي رغبة للتعاون في مسائل هامة، كمعاهدات السلاح النووي، أو الدرع الصاروخية، أو البرنامج النووي الإيراني أو الأزمة السورية[19]. ويعتبر هؤلاء أن محاولات أوباما للتقرّب من روسيا قد فشلت، وأن نظرته إلى العالم ليست واقعية، وهي تتعارض مع دروس التاريخ، وخصوصًا مع المبادئ التي نادى بها المؤرّخ الاغريقي ثوسيديديس (460 ق.م.–395 ق.م.) قبل 2300 سنة ومفادها أن الأمم تسعى لتحقيق مصالحها كالأفراد عبر مقاربات عقلانية أحيانًا، أو عبر استعمال القوّة والتسبّب بنتائج دراماتيكية أحيانًا أخرى[20]. ويرى هؤلاء أن موسكو قد ردّت على مبادرة أوباما للتعاون بمجموعة من

18- The New York Times, «**Russia Won't Renew Pact on Weapons with U.S.**», October 10, 2012. www.nytimes.com/2012/10/11/world/europe/russia_won't_renew_pact_with_us_on_weapons.html?

19- Foreign Policy, «**How the Russians «Reset» Explains Obama's Foreign Policy**» by Douglas J. Feith and Seth Cropsey, October16, 2012. www.foreignpolicy.com/articles/2012/10/16/how_the_russian_reset_explains_obama_s_foreign_policy

20- Ibid

التحرّكات والمواقف المتعارضة كليًا مع المواقف المعلنة للسياسة الخارجية الأميركية ومن أبرزها: غزو روسيا لأجزاء من جورجيا التي تعتبر صديقًا وحليفًا لواشنطن، وتشغيل محطة «بوشهر» النووية في إيران، وتكثيف شحنات الأسلحة والذخائر الهجومية للنظام السوري، وذلك على الرغم من تحذيرات وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون في حزيران/ يونيو 2012 من تسليم سوريا صفقة من الطوافات المسلّحة لدعم معركة النظام السوري ضدّ المعارضة. وبلغ الموقف الروسي حدّه الأقصى من خلال تصريح الجنرال نيقولاي ماكاروف أدان فيه قرار إنشاء الدرع الصاروخية الأميركية، كما هدّد «باتخاذ قرار باستعمال القوة الرادعة المدمّرة إذا ساءت الأوضاع» مع أميركا والغرب[21].

في المقابل يرى الخبراء الروس أن أوباما سيحاول في ولايته الثانية تجديد جهوده لإعادة بناء علاقات مثمرة مع روسيا، إلا أن الظروف المتوافرة الآن غير مؤاتية لتحقيق مثل هذا الهدف، فالإرادة السياسية وحدها لا تكفي لتجاوز العقبات التي يفرضها الإرث الثقيل الناتج عن الولاية الأولى.

يرى المحلّل السياسي الروسي نيقولاي زلوبن أنه «لا تتوافر الفرص المؤاتية لتحسين العلاقات الروسية – الأميركية. وأن مثل هذه الفرص لم تظهر لفترة طويلة، بحيث يصبح من المتوقّع إستمرار تدهور العلاقات الثنائية. ولا توجد أجندة واضحة لتجديد علاقات التعاون، وأن العلاقات ستبقى رهن العواطف المتبادلة (بين القيادتين) والمحمّلة بقدرٍ كبير من الديماغوجية السياسية». ويؤكّد زلوبن أن قانون ماغنيتسكي قد تسبّب بضررٍ فادح في العلاقات المشتركة، وأنه سيشكّل العقبة الأساس في أي مقاربة لتحسين العلاقات بين البلدين. لقد وجد خصوم أوباما في الكونغرس،

21- Ibid to reference «18»

بتشريع هذا القانون الفرصة المؤاتية لتعكير علاقاته مع بوتين، ومنع أي تفاهمٍ أو تقاربٍ بينهما في المستقبل القريب[22].

كما يرى المحلّل الروسي، رئيس مجلس السياسة الخارجية والدفاعية، فيودور لوكيانوف أن «روسيا لن تحتل، في ظل الظروف الراهنة، موقع الأولوية في سياسة أوباما الخارجية». ويضيف أن «الولايات المتحدة في ممارستها قيادتها الشاملة ستعمل على الابتعاد عن بعض المعضلات الشاملة، وأن أوباما سيكون إنتقائيًا قدر الإمكان، وذلك بهدف تخفيض النفقات المالية، ومن بينها الانسحاب المبكّر من أفغانستان»[23].

من ناحية ثانية تشكّل روسيا، من دون شك، عنصرًا مساعدًا لأميركا في مقاربتها لحلّ عدد من المعضلات وخصوصًا في ما يعود للانسحاب من أفغانستان، وفي المباحثات الثورية مع إيران، وفي البحث عن حلّ للأزمة السورية. وهذه الأزمات منفصلة ولا رابط بينها، وإن معالجتها بصورة متتالية تحت ضغط عامل الوقت سيتطلّب تحسّنًا شاملاً في العلاقات الروسية – الأميركية.

لذا يبدو من الصعب جدًا توفير الظروف الملائمة لتغيير الأجواء المخيّمة على العلاقات بين موسكو وواشنطن في الوقت الراهن، خصوصًا في ظلّ تركيز الرئيس أوباما على أولوية معالجة المشاكل الداخلية الأميركية. ومن هنا فإنه من الصعب، لا بل من شبه المستحيل، توقّع حدوث أي اختراق في جدران المأزق السوري، وذلك على الرغم من المغامرة التي تخوضها القيادة الروسية، والتي قد تتسبّب لها بعزلة دولية، بالإضافة إلى الأضرار الفادحة التي قد يتسبّب بها سقوط نظام بشار الأسد المفاجئ لمصالح روسيا في الشرق الأوسط وشرقي البحر المتوسط.

22- Russia Beyond the Headlines, «**Will Russia be Obama's Foreign policy priority?**» by Nikolai Zlobin and Fyoder Lukyanov. Jan. 20, 2013, Interfax.
www.rbth.su/international/2013/01/20/will_russia_be_obamas.....

23- Ibid

مدى القابلية الروسية للحل

قدّم رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفديف في مقابلة أجرتها معه شبكة «سي.أن.أن.» الأميركية على هامش مشاركته في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس–سويسرا تصوّرًا شاملاً حول رؤيته لمجريات الأزمة السورية، ومستقبل النظام، وإمكان إيجاد مخرج للحرب المدمّرة الجارية بين النظام السوري والمعارضة. واتسمت إجابات ميدفديف عن الاسئلة بقدرٍ عالٍ من الصراحة والواقعية السياسية سواء في توصيفه للأخطاء المتكرّرة التي ارتكبها الرئيس الأسد أو حول مصيره ومستقبله، أو في رؤيته مخاطر استمرار الحرب عقودًا في ظل تمسّك المعارضة بإزاحة النخبة السياسية الحاكمة كليًا عن المسرح السياسي[24].

وكان اللافت في المقابلة تشديد ميدفديف على تحقيق الوحدة الوطنية في سوريا بإشراف المجتمع الدولي على العملية السياسية، وعلى أنه يتوجّب على الولايات المتحدة والقوى الأوروبية والإقليمية إقناع المعارضة بقبول التفاوض على مخرج سلمي للأزمة، وليس مجرّد المطالبة برحيل الأسد.

تشير هذه المقاربة الشاملة والواقعية بالإضافة إلى الانتقادات التي وجّهها ميدفديف للرئيس الأسد لعدم تجاوبه مع مطالبه، عندما كان في موقع رئاسة الدولة، إلى ضرورة الإسراع في إجراء الإصلاحات المطلوبة، وإلى إمكان تعاون روسيا مع الأطراف الدولية والاقليمية من أجل إيجاد حل سياسي يجنّب سوريا حربًا أهلية طويلة الأمد. لكن لا يمكن أن تبدّد مقابلة رئيس الحكومة الروسية كل الشكوك التي تركتها المواقف والسلوكيات التي اتبعتها موسكو تجاه الأزمة السورية، سواء من خلال استعمال حق النقض تكرارًا في مجلس الأمن، أو في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية أو المحادثات

24- «**Medvedev: Assad Made Fundamental Mistake**», March 1, 2013. Interview with CNN in Davos, Switzerland.
www.rferl.org/content/Medvedev_Assad_syria_Russia/24885248.html

الثنائية التي شاركت فيها لبحث مجريات الأزمة السورية ومستقبلها، بما فيها اجتماع الرئيسين أوباما وبوتين في قمة مجموعة العشرين في «لوس كابوس» في المكسيك في حزيران/يونيو 2012[25]. من هنا من واجب موسكو أن تقوم بخطوة عملية لتبديد هذه االشكوك، وقد يتطلّب ذلك قيام وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بخطوة دبلوماسية جديدة، تؤكّد جدية موسكو في فتح حوار مع المعارضة السورية لإيجاد مخرج من المأزق الحالي، على أن تتبع ذلك باتصالات متعدّدة الأطراف لدعم مهمة المندوب الدولي الأخضر الابراهيمي، وبالتالي إظهار رغبتها في المشاركة بمؤتمر دولي للسلام في سوريا على غرار المؤتمر الدولي الذي انعقد في «دايتون» من أجل حلّ مشكلة البوسنة.

وفي رأينا إن موسكو ما زالت بعيدة عن اعتماد أي مقاربة عملية للوصول إلى طاولة المفاوضات للبحث جديًا عن مخرج للأزمة، حيث تشكّل الخطوة الأولى في هذا المسار إعلانها قرارًا من جانب واحد بتجميد شحناتها من الأسلحة والذخائر للنظام السوري. من البدهي أن لا ترى المعارضة السورية الممثّلة بالائتلاف السوري أي فائدة من الذهاب إلى موسكو والاجتماع بالمسؤولين الروس، قبل إعلان موسكو عن وقف دعمها اللوجستي للنظام.

في المقابل، من المفترض أن تتحرّك الدبلوماسية الأميركية والأوروبية لاستطلاع إمكان ترجمة تصريحات ميدفديف إلى خطوة جديدة تخطوها موسكو باتجاه دعم المجتمع الدولي لحلّ الأزمة السورية، وذلك انطلاقًا من أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به موسكو في المرحلة الراهنة، خصوصًا مع اقتراب المواجهة المدمّرة من قلب العاصمة دمشق، مع كل ما يمكن أن يترتّب على ذلك من أخطار على مؤسسات الدولة السورية الرئيسة، والتي

25- The Guardian, «**Obama and Putin call for End to Violence in Syria**», June 18, 2012. www.guardian.co.uk/world/2012/June18/obama_Putin_Syria_meeting

سيؤدّي خرابها إلى شيوع حالٍ من الفوضى العارمة، بالإضافة إلى الدفع نحو حرب أهلية قد تطول سنوات.

ولا بدّ أن تتخلّى واشنطن عن تشاؤمها الحاصل نتيجة كل الزيارات التي قام بها مسؤولون ديبلوماسيون كبار إلى موسكو لبحث الأزمة السورية، من دون أن يفضي ذلك إلى أي نتائج إيجابية، وأن تتجاوز أيضًا مشاعر الإحباط التي أنتجتها مباحثات المندوب الدولي والعربي الأخضر الابراهيمي مع الوزير لافروف في كانون الأول/ديسمبر 2012، والذي خرج باستنتاج عام أن موسكو لا تريد أن تكون شريكًا في الحل الدولي[26].

وعلى واشنطن أن تدرك أهمية الإفادة من الملامح الإيجابية التي حملتها تصريحات ميدفديف في تجاوز حال الجمود الدبلوماسي الراهن. لكن، لا بدّ أولاً من استشراف مدى تطابق ما يقوله ميدفديف مع ما يضمره الرئيس بوتين.

ولا بدّ أن تتحرّك واشنطن باتجاه موسكو من جديد من أجل المساعدة على تبديد كل الشكوك الروسية تجاه النوايا الغربية حول إمكان القيام بعمل عسكري غربي لتغيير النظام في سوريا، على غرار ما حدث في كوسوفو وأفغانستان والعراق وليبيا.

واستنادًا إلى التجارب الماضية لم يكن بوسع موسكو الاقتناع بأن المواقف العدائية التي تتخذها واشنطن والعواصم الأوروبية من الرئيس الأسد نابعة من حرصها على أرواح المواطنين السوريين. وسادها شعور واضح بأن وراء هذه المواقف مصالح تتعلّق بالجيوبوليتيك الإقليمي، وبأن واشنطن تسعى للتخلّص من النظام السوري الذي عارض مصالحها لعقود، خصوصًا من خلال تحالفه القوي مع إيران. وبنت موسكو هذه القناعة إنطلاقًا من

26- Al-Hayat Newspaper, «**Librahimi and the Keys to the Doors of the Syrian Hell**», Jan. 3, 2013. By George Semaan, www.syriaobserver.com/commetary/all_commentary/brahini=and=the-keys=to=the=doors.

التصريح الذي أطلقه الرئيس أوباما في 18 آب/أغسطس 2011، حيث قال: «جاء الوقت للرئيس الأسد للتخلّي عن السلطة»[27]، إذ كان من الصعب منذ ذلك التاريخ إقناع القيادة الروسية بإمكان البحث عن حلٍّ دولي من خلال قرار يتّخذه مجلس الأمن.

السؤال المطروح الآن، هل يمكن الاستمرار في تحليل الموقف الروسي تجاه البحث عن حلّ للأزمة السورية من خلال الجدلية الأميركية القائمة على: روسيا لا تريد الحل، أو روسيا غير قادرة على الحل؟

ناقش صاموئيل شاراب المسؤول السابق في الخارجية الأميركية في عهد أوباما في مقال في «الانترناشيونال هيرالد تربيون» فكرة أن موسكو لا تريد الحل، وأنها لن تشارك في دعم أي خطة لإقصاء بشار الأسد، وذلك انطلاقًا من مبدأ عدم موافقة موسكو على التدخّل في سيادة الدول الأخرى، وحرصًا على أن لا يفتح ذلك الباب أمام تدخّلات غربية في الشؤون الروسية الداخلية، أو في شؤون الدول الأخرى المجاورة لها. وكانت موسكو قد أعلنت في مناسبات عديدة أنها لن تضغط على الرئيس الأسد للتنازل عن السلطة، وأن على السوريين أن يقرّروا مستقبل حكومتهم وبلدهم[28].

خلط أصحاب هذه النظرية حول عدم رغبة روسيا بأي حل، وبعضهم من المحافظين الجدد، ما بين عدم رغبة واشنطن الضغط على الرئيس السوري، ورغبة موسكو في المشاركة في البحث عن حل دبلوماسي، وخرجوا باستنتاج أن ذلك سيؤدّي لاحقًا إلى سقوط الرئيس الأسد تحت ضغط التحوّلات الجارية سياسيًا أو على الأرض داخل سوريا. وكانت موسكو تأمل أنه من خلال مثل هذه المقاربة السياسية أن تحافظ على مصالحها في سوريا، من خلال دخولها كفريقٍ أساس في التسوية اللاحقة.

27- National Post, «**U.S. agrees to work with Russia on Syria, but insists President Assad Must «Go»**», Dec. 7, 2012. www.nationalpost.com/2012/12/07/us agrees_to_work....

28- The National Interest, «**How to Work with Russia on Syria**», By Paul J. Saunders. Jan. 7, 2013 www.nationalinterest.org/printcommentary/how_work_russia_

ناقشت صحيفة «واشنطن بوست» في افتتاحيتها في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2012 فكرة عدم قدرة روسيا على الحل، وذلك انطلاقًا من فرضية وجود قرار نهائي لدى الرئيس الأسد بالقتال حتى «الموت»، وشكّك المقال بقدرة روسيا على إقناعه بتغيير موقفه، والبحث عن حلٍّ سياسي[29]. ويبدو من تصريحات ميدفديف الأخيرة أن الرئيس الأسد لم يكن مستعدًا للتجاوب حتى مع طلب الرئاسة الروسية باعتماد الاصلاح لحكمه.

لقد أثبت الأسد في خطابه في دار الأوبرا في دمشق رفضه المطلق لكل الدعوات له بالتخلّي عن الحكم. لكن، لا يمكن التحجّج بمواقف الأسد المتعنّتة لإعطاء روسيا العذر، فهي تملك الكثير من النفوذ والعلاقات داخل القيادات السورية العسكرية والأمنية والاقتصادية لممارسة ضغطها على الأسد لإقناعه بسلوك طريق الحل.

إنطلاقًا من المؤشّرات الجديدة الصادرة عن موسكو سواء بترحيل بعض الرعايا الروس من سوريا عبر مطار بيروت أو دمشق أو من خلال الواقعية الواضحة في تصريحات ميدفديف، على الدبلوماسية الأميركية أن تأخذ المبادرة للتفاوض مع المسؤولين الروس حول كيفية إنهاء الحرب الدائرة في سوريا، على أساس أن ذلك يشكّل خطوة على طريق تصفية الأجواء بين البلدين، على أن يتبع ذلك بحث معمّق لحل كل المسائل الشائكة العالقة.

بعد استعراض مدى قابلية القيادة الروسية للبحث عن مخارج للأزمة السورية، وبعد تحليل الموقف الروسي من خياري «روسيا لا تريد الحل أو أن روسيا غير قادرة على الحل» بات من الضروري بحث المصالح الروسية في سوريا والمنطقة، تمهيدًا لاستشراف إمكان تطوّر موقفها من موقفٍ داعمٍ للنظام إلى موقفٍ متعاون مع الجهود الدولية والعربية لإيجاد مخرج من الأزمة.

29- Ibid.

المصالح الروسية في سوريا والمنطقة

يشير تصريح وزير الخارجية الروسي لافروف عشية اجتماع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن مع الموفد الدولي والعربي الأخضر الابراهيمي مع رئيس الائتلاف السوري المعارض أحمد معاذ الخطيب في ميونيخ، والذي نفى فيه انضمامه للاجتماع المذكور لبحث الأزمة السورية، وإمكان إطلاق مبادرة حوارية بين المعارضة وبين بعض الممثلين عن النظام، إلى أمرين أساسيين[30]:

الأول: إن موسكو مستمرّة في دعمها وحمايتها للرئيس الأسد ونظامه وهي غير جاهزة للمشاركة (حتى الآن) في أي اجتماعات أو مناورات تؤدّي إلى إضعافه وإسقاطه، خصوصًا بعدما اتضح لها أن المرونة التي أبداها رئيس الائتلاف المعارض أحمد معاذ الخطيب لجهة القبول بمحاورة أطراف من النظام كمدخل لحلّ سياسي للأزمة، كانت مشروطة بإقصاء الرئيس الأسد عن المشاركة بأي حل، بالإضافة إلى شروط أخرى.

الثاني: إن موسكو غير مستعدة للمشاركة بأي مبادرة سياسية تقودها الولايات المتحدة وتبحث في إيجاد المخارج الممكنة للجمود الذي وصلت إليه مهمة المبعوث الدولي، والتي اصطدمت بالرفض الروسي بعد اجتماع الابراهيمي مع لافروف في موسكو في آذار/مارس 2013، وعلى أساس أنها لا تحترم توافقات جنيف التي تتمسك بها الدبلوماسية الروسية كأساس للبدء بأي حوار سياسي، من دون استبعاد الرئيس الأسد. إن مسارعة لافروف إلى إعلان عدم مشاركته في حوار ميونيخ، على الرغم من وجوده في المكان يؤكّد على عدم وجود مبادرة دبلوماسية مشتركة ما بين واشنطن وموسكو، وأن الخلافات القائمة بين العاصمتين مستمرّة وتشمل إلى جانب اختلاف رؤيتهما للحلّ في سوريا، مشاكل وقضايا حيوية تتعلّق بدور الدولتين وموقعهما

30- Lavrov speech at 49th Munich Security conference. Feb. 2, 2013
www.eu.international.ru/lavrov/353_russian_foreign_minister...

في السياسة الدولية، بالإضافة إلى الضغوط الداخلية المتبادلة حول قضايا تتعلّق بالحريات وحقوق الانسان.

من المؤكّد أن المخارج الدبلوماسية الكفيلة باحتواء إستمرار موسكو في سياسة التعنّت التي اتبعتها منذ بداية الأزمة السورية ستتطلّب مباحثات تؤدّي إلى توافق على مختلف القضايا المعلّقة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى احترام المصالح الروسية الحيوية ومراعاتها في سوريا. ولا يمكن التوصّل إلى مثل هذه التوافقات من خلال اجتماع في ميونيخ، فالأمر يتطلّب قمّة أميركية–روسية، يتفق خلالها الرئيسان باراك أوباما وفلاديمير بوتين على حلول للقضايا المعلّقة كما يتفقان على الدعوة لمؤتمر دولي – إقليمي يقدّم الحل الشامل للأزمة السورية على غرار مؤتمر «دايتون» الذي وضع إطار الحل التفصيلي لأزمة البوسنة في التسعينيات من القرن الماضي.

ترتبط موافقة موسكو على الانخراط جديًا في البحث عن حلّ للأزمة السورية بإمكان حصولها على ضمانات الحفاظ على مصالحها في سوريا، والتي تعني ضمان موسكو استمرار العلاقات القائمة مع سوريا حاليًا في ظل حكم النظام البديل، مع تعهّدات بالحفاظ على كل المعاهدات والاتفاقات المعقودة بين البلدين[31].

لا بدّ في هذا الاطار من استطلاع المصالح الروسية في سوريا، بالإضافة إلى تحليل الدوافع السياسية التي تدفع موسكو لاعتماد مواقف متصلّبة في تعاملها الراهن مع الدول العربية والغربية في كل ما يعود للأزمة السورية.

أولاً: مبيعات السلاح لسوريا

عندما نتحدث عن المصالح الحيوية بين روسيا وسوريا فإن أول ما يمكن

31- Stratfor Global Intelligence, «**Consequences of the fall of the Syrian Regime**», July 24, 2012. www.stratfor.com/weekly/consequences-fall-syrian-regime

أن يتبادر إلى الذهن العلاقات التجارية القائمة بين البلدين، ومن ضمنها مشتريات سوريا من السلاح الروسي. تبلغ التبادلات التجارية بين البلدين ما يقارب مليار ومئة مليون دولار، وفق إحصاءات العام 2010، وتتخلّف عن التبادلات الروسية مع تركيا وإيران وإسرائيل ومصر. ولكنها ترتدي مع سوريا أهمية خاصة، نظرًا إلى العقود المبرمة مع الشركات الروسية المتخصّصة بصناعة الأسلحة، حيث تعتبر سوريا شريكًا أساسًيا لروسيا في مضمار استيراد السلاح الروسي، سواء في زمن الاتحاد السوفياتي أو مع روسيا الاتحادية بعد تفكّك الاتحاد[32].

تجدّدت مبيعات الأسلحة الروسية لسوريا بعدما توصّلت الدولتان إلى إتفاقات حول الديون المترتّبة من الفترة السوفياتية العام 2005، وبقرار من الرئيس بوتين قضى بشطب ما يقارب 80% من الديون التي تجاوزت 13 مليار دولار أميركي[33].

تجدّدت عقود صفقات الأسلحة الروسية لسوريا، وخصوصًا مع الشركات الروسية التي تأثّرت بعملية شطب الديون السابقة. بلغت الواردات السورية من السلاح الروسي 8% من مجموع الصادرات الروسية، وهي في المرتبة الرابعة بعد الهند والجزائر وفيتنام، ولكنها عادت وتقدّمت إلى المرتبة الثانية العام 2011، حيث بلغت وارداتها 15%، أي أنها حلّت مباشرةً بعد الصين التي استوردت 39% من مجمل صادرات الأسلحة الروسية خلال العام المذكور[34].

تستورد سوريا من روسيا طائرات «ميغ 29» المقاتلة وطائرات التدريب «ياك 130»، وصواريخ دفاع جو من طراز «بانتسير» و«بوك–م2» أو ما

32- The New York Times, «**For Syrian, Reliant on Russia for weapons**», www.nytimes.com/2012/02/19/world/middleast/for-russia-and-syria...

33- See annotation 2.

34- See annotation 2 and annotation 32.

يعرف غربيًا بـ«سام–17»، بالإضافة إلى دبابات «ت–72» وصواريخ جوالة للدفاع البحري من طرازي «جوخنت وباستيون». وقدّرت قيمة هذه الصفقات بما يقارب ستة مليارات دولار. وكانت موسكو تتوقّع ارتفاع قيمة العقود الجديدة مع سوريا، بنسبة تعوّض فيها ما خسرته من توقّف عقودها مع ليبيا بعد الثورة[35].

تدرك روسيا مدى الخسائر التي ستلحق بها في حال سقوط النظام في سوريا، الأمر الذي يفسّر دوافع تمسّكها بالنظام، وبالتالي عدم إظهار أي مرونة في مجلس الأمن، بانتظار التوصّل إلى توافق مع الولايات المتحدة على إطار حلّ يؤمّن لها استمرار احترام مصالحها في سوريا، وعلى رأسها تجارة السلاح.

لكن، ليس هناك من خطر على المشتريات السورية من روسيا في المديين القريب والمتوسط، حيث تستمر حاجة سوريا إلى شراء المعدّات العسكرية وقطع البدل والصيانة لمختلف المنظومات الدفاعية التي تملكها منذ عقود.

ثمة مؤشرات أن لروسيا مجموعة من المصالح والضمانات التي تريد تحقيقها قبل تغيير مواقفها وبالتالي الانخراط في حل الأزمة السورية وأبرزها:

1- الحصول على ضمانات من المعارضة السورية بالتزام هذه الأخيرة تنفيذ كل العقود والبروتوكولات المعقودة، ومنها استمرار شراء السلاح الروسي.
2- تتطلّع موسكو إلى الحصول على مكافأة كبيرة لقاء تبديل موقفها من النظام ومن الرئيس الأسد، من خلال توقيع عقود جديدة لشراء الأسلحة الروسية من قبل دولتي الكويت والامارات، حيث سبق لهاتين الدولتين أن استوردتا السلاح الروسي.

35- Ibid.

3- تصمّم موسكو أن تحصل على «الجزرة الكبرى» كمكافأة على انخراطها في الحل من خلال فتح «السوق السعودية» أمام صادراتها من الأسلحة.

يمكن أن يشكّل انفتاح هذه الأسواق الكبيرة أمام تجارة السلاح الروسي، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات الدول الخليجية على تسديد قيمة العقود مباشرةً، المكافأة التي تبحث عنها موسكو للانخراط في حل دولي ينهي المأساة السورية.

ثانيًا: قاعدة طرطوس البحرية

عندما نتحدّث عن المصالح الاستراتيجية والعسكرية الروسية في سوريا، فإن القاعدة البحرية في طرطوس تأتي في رأس قائمة هذه المصالح، حيث أنها تشكّل القاعدة البحرية الوحيدة التي ورثتها روسيا من الفترة السوفياتية في البحر المتوسط والتي لا تعترف روسيا بها كقاعدة بحرية لأسطولها بل تصفها بأنها نقطة دعم لوجستي وتقني. وبالفعل فإن روسيا تستعملها كالقاعدة الوحيدة المتوافرة لها لإصلاح سفنها وتموينها في المتوسط.

جرى بناء هذه القاعدة بموجب اتفاق مع النظام السوري العام 1971. ويمكنها بعدما تمّ تحديثها أن تخدم أربعة مراكب متوسّطة الحجم من خلال رصيفين عائمين بطول مئة متر[36]. كان لدى السوفيات في السبعينيات قواعد بحرية في مصر وأثيوبيا وفيتنام، ولكن لم يبق منها سوى قاعدة طرطوس، وهذا ما يعطيها أهمية خاصة لا بل استراتيجية بالنسبة للمراكب البحرية الروسية العاملة في البحر المتوسط، وما تؤكّده 12 عملية إصلاح إلى المراكب الروسية جرت في هذا المرفأ خلال السنتين الماضيتين، والتي شملت مراكب من أسطول البحر الأسود ومراكب من أسطول البلطيق والتي

36- «**Naval facility in Tartus**». en.wikipedia,org/wiki/Russia_naval_facility_in_tartus
www.thediplomat.com/flashpoints=blog/2012/02/21/russian-syrian-naval-base

انتشرت عملانيًا في المتوسط أو في البحر الأحمر والقرن الإفريقي في مهمّات لمكافحة القرصنة البحرية في هذه المناطق[37].

تستعمل قاعدة طرطوس البحرية كذلك لمهمّات أخرى من أبرزها شحن الأسلحة والذخائر الروسية للقوات المسلّحة السورية، وهي ترتدي أهمية خاصة بالنسبة إلى روسيا في ظلّ الأحداث الراهنة سواء لاستمرار عمليات شحن المعدّات الروسية إلى سوريا أو لتسهيل إجراء عمليات إخلاء الرعايا الروس من سوريا عندما تدعو الظروف والتطوّرات إلى ذلك[38].

تحدّث بعض التقارير الصحافية عن قيام روسيا في الفترة التي سبقت أحداث الربيع العربي، ببذل أقصى جهودها لعقد اتفاقات مع كل من ليبيا واليمن من أجل استئجار قاعدة بحرية تصلح كقاعدة لوجستية لدعم عمليات «المارينز» الروسي، ولكن من دون أي نتيجة. من هنا تظهر أهمية قاعدة طرطوس لعمليات البحرية الروسية في البحر المتوسط والبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي بحيث لا يمكن لموسكو الاستغناء عنها طالما لا تتوافر لها أي قاعدة أخرى بديلة في المناطق المذكورة. بالمقابل تفترض الطموحات الروسية إلى الاضطلاع بدور القوة العظمى والوصول إلى المياه الدافئة وجود قواعد لها في المناطق المذكورة أعلاه.

لكن يجب عدم إعطاء قاعدة طرطوس وحصول الأسطول الروسي على التسهيلات المطلوبة نسبة عالية من الأهمية من أجل تبرير الموقف الروسي الداعم سياسيًا وعسكريًا لنظام الرئيس الأسد. ويمكن للدبلوماسية الروسية الانفتاح على المعارضة السورية والتوافق معها على الحفاظ على التسهيلات المعطاة للأسطول الروسي في طرطوس بعد سقوط النظام. ويبدو أن التوصّل

37- «**Russia may use Tartus naval base for anti-piracy mission**», www.rusnavy.com/news/navy/index.php?ELEMENT_ID=16534

38- Institute for the study of war, «**Russian naval base Tartus**», July 31, 2012. www.understandingwar.org/si/5/default/files/backgrounder_russian_ navalbasetartus.pdf.

لضمانات من هذا النوع ليس بالأمر الصعب أو المستحيل في مقابل تغيير روسيا لموقفها الراهن الداعم للنظام.

لا بدّ من ربط أهمية قاعدة طرطوس بعلاقة التحالف القائم بين روسيا وسوريا، والتي تحرص موسكو على الحفاظ عليها بعدما خسرت كل التحالفات التي كانت قائمة مع عدد من الدول الأخرى في حوض المتوسط والشرق الأوسط مع انفراط الاتحاد السوفياتي ما أضعف موقفها وتأثيرها في الجيوبوليتيك الاقليمي والمتوسطي. وكانت العلاقات الروسية–السورية قد تدهورت في عهد الرئيس بوريس يلتسن، حيث اتهمته سوريا بالانحياز ضد المصالح العربية وبرفضه إجراء أي تسوية للديون السورية العالقة من زمن الاتحاد السوفياتي[39].

بدأت العلاقات بالتحسّن بعد وصول الرئيس بشار الأسد إلى الحكم في بداية القرن الحالي، وخصوصًا بعد إتفاقية تخفيض الديون بنسبة 80% التي عقدها الرئيس فلاديمير بوتين مع النظام السوري العام 2005، وإن ما يدلّ على تنامي علاقات التعاون والصداقة بين القيادتين يتمثّل بالزيارات الثلاث التي قام بها الرئيس الأسد إلى موسكو في الأعوام 2005 و2006 و2008، بالإضافة إلى الزيارة التي قام بها الرئيس ميدفيديف إلى دمشق العام 2012، والتي كانت أول زيارة يقوم بها رئيس روسي إلى سوريا[40]. وكان من النتائج السياسية البارزة لهذا التحسّن الذي طرأ على العلاقات أن دعمت سوريا بقوة الموقف الروسي في حربي الشيشان وجنوب أوسيتيا.

لا تقتصر الحسابات الروسية لدعم نظام بشار الأسد على أهمية قاعدة طرطوس أو على نموّ العلاقات الثنائية، بل هي تستند أيضًا إلى قراءات

39- Mark Katz, «**Putin's foreign policy toward Syria**». www.digilib.gruu.edu/dspace/bitstreaus/1920/3024/1/putinsyriameria.pdf.

40- Margaret Klein, «**Russian's policy: on the way to Isolation**». www.sepss.org/liles/spaw/uploads/file/policy/03-30-212-russia's-policy-on-syria- klein.pdf.

وحسابات جيو–استراتيجية، حيث ترى موسكو أن إسقاط نظام الأسد يعتبر مقدّمة لإسقاط النظام الايراني، ويشكّل ذلك خسارة استراتيجية كبرى لروسيا، بحيث تفقد حليفيها الوحيدين في منطقة الشرق الأوسط. كما سيؤثّر حتمًا على الدور الذي تطمح روسيا إلى الاضطلاع به من جديد كقوة رئيسة في التوازنات الدولية الجديدة، خصوصًا في ظلّ تراجع مستوى الوجود العسكري الأميركي بعد الانسحاب من العراق، ومع اقتراب موعد الانسحاب من أفغانستان.

لكن على موسكو ألا تتجاهل الأثمان التي ستترتّب عليها في حال استمرار دعمها النظام السوري في الحرب، حيث سيؤدّي ذلك حتمًا إلى عزلتها. ويبدو الآن أن هناك نافذة مفتوحة لكي تبدأ موسكو باعتماد مقاربة متوازنة حيال ما يجري في سوريا وذلك من خلال استغلالها لتطوّرين بارزين: إجتماع الوزير لافروف مع رئيس التحالف السوري المعارض أحمد معاذ الخطيب في ميونيخ بداية شباط/ فبراير 2013، وتولّي جون كيري مهماته كوزير جديد للخارجية في ولاية أوباما الثانية[41]. إن الكرة الآن هي في الملعب الروسي، وعلى الدبلوماسية الروسية تلقّفها وإثبات قدرتها على المشاركة في البحث عن مخرج للأزمة وجدارتها بالقيام بذلك.

الموقف الروسي بأبعاده الاقليمية

من المفارقات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية هذا الإصرار الروسي المستمرّ على دعم وجود الرئيس بشّار الأسد في السلطة. السؤال المطروح هو: كيف يمكن للقيادة الروسية تبرير سياستها الخارجية للشعب الروسي والذي اعتبر على مدى عقود طويلة أنه صديق للشعب السوري ولمعظم الشعوب العربية؟

41- Ibid.

لم تقتصر العلاقات بين الشعبين الروسي والسوري على الفترة الزمنية للحرب الباردة، وما نتج عنها من فرزٍ سياسي على المستوى الدولي، كما أنه لا يمكن ربطها واقتصارها على توريد السلاح الروسي إلى سوريا منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي، فالعلاقات قديمة بين البلدين والشعبين، وهي تعود إلى القرن التاسع عشر وذلك انطلاقًا من العلاقة الخاصة بين الكنيسة الارثوذكسية في البلدين، وإلى استقرار جالية شركسية أتت من شمال القوقاز الروسي في سوريا في القرن التاسع عشر أيضًا[42].

وهناك مفارقة أخرى، إذ في الوقت الذي صوّتت فيه روسيا مع الصين مستعملةً حق النقض ضد ثلاثة قرارات في مجلس الأمن تدين عمليات القتل في سوريا، نرى القيادة الروسية توجّه الدعوات إلى بعض قيادات المعارضة السورية إلى موسكو والتي كانت آخرها دعوة رئيس الائتلاف المعارض أحمد معاذ الخطيب، للتباحث معها حول المخارج الممكنة من الحرب الدائرة في مختلف أنحاء سوريا[43]. واللافت أيضًا أن روسيا لم توافق على أي من الدعوات التي وجّهت للرئيس الأسد، عربيًا ودوليًا، للتخلّي عن السلطة. كما استمرّت في تصدير الأسلحة والذخائر للنظام السوري. لكن، ليس هناك أي إثباتٍ قاطعٍ حول نيّة موسكو لوقف عمليات توريد السلاح والذخائر أو إبطائها في المستقبل المنظور.

لا يمكن ربط هذا الإصرار الروسي على دعم الرئيس الأسد بمبيعات السلاح الروسي للجيش السوري. هناك، من دون شك، مجموعة من الاعتبارات والمصالح ذات البعد الدولي والإقليمي، تبرّر هذا الإصرار، خصوصًا في ظل إدراك القيادة الروسية الأضرار المترتّبة على هذا الموقف على المستويين العربي والدولي.

42- «**Syria's civil war destabilizing the Caucasus**» www.wsws.org/en/articles/2013/02/18/lauc-f18.html.

43- BBC news – «**Syria opposition chief invited to Moscow**», Feb 2, 2013. www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-201306648

ولعل من أهم الأسباب السياسية التي أوردتها الخارجية الروسية في تبريرها لاستعمال حق النقض ضد مشاريع القرارات الخاصة بسوريا في مجلس الأمن كان اعتراضها على التفسيرات «الخاطئة» التي اعتمدتها الدول الغربية للقرار الخاص بليبيا، من أجل تبرير تدخّلها العسكري المباشر لقلب نظام القذافي[44].

كما تبدي القيادة الروسية حرصًا شديدًا على ربط مواقفها تجاه الأزمة السورية ولجوئها إلى استعمال حق النقض بموضوع الحفاظ على مفهوم الدول وحقّها وسيادتها، والذي لا يجيز بالمطلق للدول الأخرى التدخّل في الشؤون الداخلية لدولةٍ ما. وهذا الأمر لا يشمل التدخّل العسكري فحسب بل يتجاوزه إلى رفض نظام العقوبات الاقتصادية. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن موسكو تدرك الآن مدى التراجع الحاصل على مستوى «الشرعية الدولية» في احترام حق سيادة الدول، وأن روسيا والدول التي كانت عضوًا في الاتحاد السوفياتي باتت معرّضة لتدخّلات خارجية في أمورها الداخلية.

ولا يمكن ربط موقف فلاديمير بوتين المتصلّب بالطريقة التي حصل فيها التدخّل الغربي في ليبيا[45]، فهناك إرث ثقيل من التدخّل الغربي الخارجي في شؤون بعض الدول القريبة جدًا من روسيا، ومنها في جورجيا في أثناء «ثورة الورود» التي شهدتها، وفي أوكرانيا خلال الثورة البرتقالية حيث قامت الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية المموّلة من الدول الغربية بدعم الانتفاضتين والمساعدة على إقامة سلطة جديدة موالية للغرب. حدث هذا التدخّل الغربي ما بين العامين 2003 و2004، ومن ثم عاد وتكرّر في جمهورية قرغيزستان العام 2005 في عملية خلع الرئيس عسكر أكاياف عن السلطة.

44- Lavrov: «**Russia will not allow Libyan's scenario in Syria**» www.counterpsyops.com/.../russia_cu.ll-not-allow-libyans-scenario-in-syria.

45- Reuters, Feb 26, 2012, «**Russian Putin warns west not to meddle**» www.reuters.com/article/2012/02/27/45-russia-putin-idUSTRE81Q04K20120227.

وهناك خشية لدى بعض المستشارين في الكرملين من أن ينتقل «الفيروس البرتقالي» للثورة الأوكرانية إلى روسيا نفسها من أجل العمل على قلب السلطة، لذا اتخذت القيادة الروسية احتياطاتها المسبقة لمواجهته من خلال إيجاد منظّمة شبابية روسية مرتبطة بالنظام يمكن دعوتها للنزول إلى الشارع لمواجهة أي انتفاضة ثوروية ضد الحكم. وطلبت السلطات الروسية، ومن باب الحيطة والاستدراك، إلى جميع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تتلقّى مساعدات من الخارج ضرورة تسجيل نفسها لدى دوائر وزارة الداخلية «كعميل أجنبي»[46].

في مراجعة سريعة للمواقف الروسية التي أعلنها السفير الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين نجد أن هناك حججًا متدرّجة من أجل تبرير استعمال روسيا حقّ النقض ضدّ مشاريع القرارات التي تقدّمت بها الدول العربية والغربية لمعالجة الأزمة السورية.

ربط تشوركين «الفيتو» الروسي في تشرين الأول/أكتوبر 2011 ضدّ مشروع قرار يطلب فرض عقوبات على سوريا، بكونه يتعلّق بحق سيادة الدولة وأن على مجلس الأمن إحترام «مبدأ السيادة وعدم التدخّل». وجاء مشروع القرار الدولي الثاني في شباط/فبراير 2012 ليعبّر مجلس الأمن من خلاله عن مخاوفه وهواجسه العميقة من مقتل آلاف المدنيين، طالبًا من الجميع وقف العنف، من دون التهديد باستعمال أي إجراءات تدخّل. واستعملت روسيا مجدّدًا حق النقض بحجة عدم وجود توازن في الدعوة لمختلف الأطراف بوقف العنف وأن القرار لا يحمّل المعارضين النظام مسؤولية واضحة عن العنف. وجاءت المحاولة الثالثة لاستصدار قرار من مجلس الأمن في تموز/يوليو 2012 يهدّد سوريا بلجوء المجلس إلى اتخاذ تدابير تحت الفصل

46- «**Russian NGOS receiving foreign funding greet new law to register as foreign agents**» www.bellona.org/ancient-20/2/ngo_law_in_force.

السابع إذا لم تنفّذ القرارات الدولية السابقة. وقد واجهته روسيا باستعمال حق النقض وذلك على خلفية أنه يفتح الطريق أمام فرض عقوبات وتدخّل عسكري ضد النظام وأنه سيخرّب كل ما اتفق عليه من مبادئ في اجتماع جنيف الخاص بسوريا[47].

وفي معرض تحليل الموقف لا بدّ من ربط الموقف الروسي الداعم للنظام السوري برؤية روسيا للتطوّرات في منطقة الشرق الأوسط، ومن بينها العلاقات الخاصة والمتينة التي تربطها بإيران، والتي تعتبرها الصديق الأقرب لسوريا وروسيا على حد سواء. فالعلاقات الروسية–الإيرانية كانت دائمًا حميمة ومتينة منذ تفكّك الاتحاد السوفياتي سواء في مجال التعاون الاستراتيجي في بحر قزوين أو في المجال النووي والعسكري أو في مجال المساعدة على ضبط الأوضاع في جنوب القوقاز وشمالها، وخصوصًا الحركات ذات الخلفية الإسلامية[48].

ولا بدّ هنا من الاشارة إلى التلاقي الحاصل بين بوتين والقيادات الإيرانية حول الكراهية التي يكنّها كل منهما للولايات المتحدة، ولضرورة طردها من منطقة الخليج وإسقاط الأنظمة العربية المتحالفة معها. وهناك أيضًا المخاوف الروسية–الإيرانية من انتشار إرهاب «القاعدة»، حيث يمكن لإيران وروسيا التعاون لضبط الوضع في سوريا والعراق وأفغانستان بعد انسحاب قوات حلف الأطلسي.

تعتقد الدبلوماسية الروسية أن مواقفها تجاه سوريا ودول الربيع العربي الأخرى كانت وما زالت تتّسم بالواقعية السياسية والمدعومة برؤية مستقبلية حول الإرهاب وسرعة انتشاره ومخاطره بعد سقوط الأنظمة

47- «**Russia and China veto Syria sanctions resolution at UN Security Council**», the New York Times. www.nytimes.com/2012/07/20/world/middle east/russia-and-china.

48- «**Russia, Iran sign agreement to form strategic partnership**» www.flashtraficblogwordpress.com/2013/02/14/russia-iran-sign-agreements-to-form.

التي تمثّل «الستاتيكو» السياسي والأمني الإقليمي القائم منذ عقود. وتعتقد موسكو أن الوصول المبكّر للجماعات الإرهابية إلى سوريا، ومقتل السفير الأميركي في ليبيا يدعمان وجهة نظرها وقرارها لحماية النظام السوري من السقوط تحت ضغط التدخّل العسكري والاقتصادي الغربي[49].

لكن، هل يمكن لروسيا الاستمرار في اعتماد هذه السياسات الداعمة لكل من سوريا وإيران في ظل التطوّرات الراهنة التي يشهدها البلدان؟

يبدو بوضوح أن نظام الأسد بات مهدّدًا بالسقوط عسكريًا وإقتصاديًا، حيث استنزفت الأحداث الجارية القسم الأكبر من احتياطه المالي والأمني، وإن المساعدات التي يتلقّاها من حلفائه في طهران لا تكفي للاستمرار طويلاً في المعركة الراهنة. ولا تبدو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل إيران مريحة في ظلّ الإنهيار الحاصل لقيمة النقد، وستؤدّي مفاعيل العقوبات الغربية إلى مزيدٍ من التدهور خلال الأشهر المقبلة، وقد ينعكس ذلك على الوضع الأمني والسياسي، وبشكلٍ دراماتيكي، بحيث أنه لا يمكن التنبؤ بنتائجهما.

وهنا لا بدّ من طرح السؤال: هل لدى روسيا خطّة بديلة تعتمدها لدعم خياراتها تجاه سوريا والمنطقة في حال سقوط الأسد وإضعاف الحليف الإيراني أو سقوطه؟

في رأينا إن الخيار الوحيد لمواجهة تطوّرات كهذه يبقى في البحث عن مخارج لائقة لبوتين لتصحيح علاقاته مع الغرب ومع الدول العربية والشعب السوري، وذلك من خلال دفعه إلى تغيير حساباته وفق ما جاء في تصريح وزير الخارجية الأميركي الأخير من باريس في 27 شباط/فبراير (2013) في مؤتمره الصحافي المشترك مع نظيره الفرنسي لوران فابيوس.

49- Russia beyond the Headlines, «**Russia continues pragmatic stance on Syria**», January 10, 2013. www.rbth.ru/articles/2013/0110/russia_continues_pragmatic_stance...

تعقيدات أبعد من الأزمة السورية

لم تحمل تصريحات الرئيس فلاديمير بوتين ووزير خارجيته لافروف الأخيرة أي تبدّلٍ أساس في الموقف الروسي الداعم للرئيس بشّار الأسد ونظامه، حيث يمكن لهذا الأخير أن يطمئن إلى استمرار الدعم الروسي الدبلوماسي والعسكري له، وبالتالي مدّه بجميع القدرات اللازمة للصمود في وجه كل الضغوط الداخلية والخارجية.

يؤكّد ثبات الموقف الروسي الداعم للنظام السوري التقليد الروسي الدبلوماسي في دعم الأنظمة الصديقة والحليفة حتى الرمق الأخير. الأمر الذي يفسّر استمرار الدعم السوفياتي أولاً، ومنذ العام 1970 للرئيس حافظ الأسد، والذي حصلت موسكو مقابله على حقّ استعمال قاعدة بحرية في طرطوس جرى إهمالها بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، حيث قرّر الرئيس بوتين العام 2008 إعادة تجهيزها واستعمالها من قبل الأسطول الروسي المبحر في المتوسط.

لم تكتفِ القيادة الروسية باستعمال حق النقض بالإشتراك مع الصين في مجلس الأمن ضدّ ثلاثة قرارات تدين النظام السوري، بل دعمت هذا النظام في كل المحافل الدولية والإعلامية، حيث لم يفوّت أي من القادة الروس أي مناسبة إلا وعبّروا عن استمرار تمسّكهم بدعم بقاء الرئيس الأسد في الحكم. وكانت موسكو قد أفهمت جميع وفود المعارضة السورية التي زارتها سابقًا عن تمسّكها وتشجيعها لاعتماد طريق الحوار السياسي بين المعارضة والنظام لإيجاد حلّ للأزمة، وهذا ما أصرّت عليه موسكو في اجتماع جنيف الخاص بسوريا. وجرى مجدّدًا تأكيد هذا الدعم على لسان وزيري الخارجية والدفاع الروسيين في تصريحين لهما في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر2012 [50].

50- «**Russia says supplying Assad with «Defense» Arms under soviet-era deals**», Nov 5, 2012. www.haaretz.com/news/middle east/russia-says-supplying....

في الوقت الذي يجري فيه ربط الموقف الروسي الداعم للرئيس الأسد برغبةٍ من موسكو في الحفاظ على القاعدة البحرية في طرطوس، يرى العديد من الخبراء أن هناك أسبابًا أخرى لاستمرار الموقف الروسي على حاله من الصرامة والعناد. ويستعيد هؤلاء الخبراء المواقف التي عارضت فيها موسكو خلال العقدين الماضيين التدخّل الدولي في الشؤون الداخلية للدول، ومحاولات إجراء تغييرات في بنية الحكم في عدد من الدول من خلال الضغط السياسي أو التدخّل العسكري، كما حصل في كوسوفو العام 1996 أو في ليبيا مؤخّرًا. ويربطون هذا الموقف الروسي بالهواجس والمخاوف التي تؤرق القادة الروس من إمكان تطبيق مثل هذه المقاربات التي يعتمدها الغرب في قلب نظام الحكم في بعض الدول السوفياتية السابقة أو في داخل بعض الكيانات التي هي جزء من الاتحاد الروسي. ويطرح أصحاب هذا الرأي تساؤلات حول حقّ الدول الغربية وبعض الدول العربية وتركيا في قلب نظام الأسد وفرض حاكم جديد في دمشق، وعن إمكان تطبيق الإجراءات نفسها مستقبلاً من أجل تغيير النظام الحليف لروسيا بقيادة ألكسندر لوكاشانكا في بيلاّروسيا[51].

يبدو أن القيادة الروسية الراهنة تتجاهل عن عمد سجل الاتحاد السوفياتي أو روسيا الاتحادية نفسها باللجوء إلى الوسائل نفسها التي تتّهم الدول الغربية باعتمادها من أجل القيام بعمليات تدخّل لقلب أنظمة الحكم أو دعمها في دول تعتبرها صديقة أو إنها تشكّل منطقة نفوذ حيوي لها، وذلك على غرار الغزو السوفياتي لأفغانستان، أو احتلال قسم من مولدوفا أو التدخّل الروسي المباشر في أوسيتيا وأبخازيا[52].

تحاول الدبلوماسية الروسية الآن التملّص من الخضوع للحقّ الذي أعطاه

51- See annotation 44.
52- Margaret Klein - see annotation 40.

مجلس الأمن العام 2005 لنفسه بإجازة التدخّل بشكل «جماعي» من أجل حماية الشعوب ضد الجرائم الجماعية، وجرائم الحرب والتنظيف العرقي، وعلى أساس اعتبارها جرائم ضد الانسانية[53].

ويحاول وزير الخارجية سيرغي لافروف تبرير رفض روسيا إدانة النظام السوري أو دعوة الرئيس الأسد للتنحي عن الحكم بأنه يأتي في سياق ردّ الفعل على تجاوز مضمون القرار الدولي الذي اتخذه مجلس الأمن في شأن ليبيا، حيث أجازت الدول الغربية لنفسها حقّ استعمال القوّة العسكرية من أجل قلب نظام القذافي بالقوة، تحقيقًا لأهدافٍ ومكاسب استراتيجية واقتصادية. واعتبر لافروف بأن تعميم هذا الأمر على دول ومناطق أخرى «سيؤدّي إلى دفع نظام العلاقات الدولية نحو حال من الفوضى»[54].

ولا بدّ هنا من إعادة التذكير بالأهمية التي تنظر فيها روسيا إلى التحالف الاستراتيجي الذي يربط بين إيران وسوريا، والذي يشكّل في نظرها ثقلاً ضروريًا لموازنة سلوكية الهيمنة التي تعتمدها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. ويراود موسكو بعض الهواجس حول إمكان حصول توافق وتنسيق أميركي–إسرائيلي في مجال ممارسة المزيد من الضغوط الأمنية والعسكرية ضد إيران.

ويرى العديد من الخبراء الروس في المجالين الأمني والشرق أوسطي أن تهديد إيران بعد سوريا لن يكون في مصلحة روسيا، وإنه سيؤثّر على الحضور الروسي في الجيوبوليتيك الإقليمي، كما أنه يتعارض مع الرغبة والخطط الروسية لاستعادة موسكو دورها في المنطقة، كشريكٍ أساسي لا يمكن تجاهله.

53- Wikipedia encyclopedia-Humanitarian Intervention, see also global research for western military aggression. www.globalresearch.ca/un-human-rights-commisioner-navi-pillay-pretext-maker...

54- «**The UN charter, the responsibility to protect, and the Syria issue**» www.ciis.org.en/english/2012-04/16/content_4943041.html

مواجهة مخاطر العزلة

من المؤكد أن المنطق الذي يستعمله القادة الروس لتبرير استمرار دعمهم السياسي والعسكري للنظام السوري في وجه الدول الغربية، من ضمن سياسة توازن القوى وتقاسم النفوذ على المستوى الدولي، هو غير مقبول بالنسبة إلى معظم الدول العربية، وخصوصًا منها التي شهدت إنتفاضات شعبية مثل تونس وليبيا ومصر واليمن. وترفض جميع الشعوب العربية التبريرات الروسية المدافعة عن النظام السوري في ظل استمرار عمليات القتل والتدمير بواسطة الأسلحة والقنابل الروسية. وجاءت تصريحات الرئيس المصري الأخيرة المطالبة بإنهاء حكم الرئيس الأسد في أقرب وقت ممكن، سواء في قمة عدم الانحياز في طهران أو في اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الأخير في القاهرة بمنزلة ردّ عربي صارم على المواقف الروسية «الداعمة» لاستمرار عمليات القتل الجماعي الجارية في سوريا منذ ما يقارب السنتين.

تتجاهل القيادة الروسية بشكل كامل كل النداءات العربية لها للتخلّي عن النظام السوري، ويبدو أنها غير عابئة بالأضرار التي يمكن أن يتسبّب بها موقفها المتعنّت على مستوى علاقاتها مع الشعوب العربية، وتحديدًا مع الشعب السوري، وذلك على الرغم من وجود قناعة دولية شبه كاملة أن النظام السوري ساقط لا محالة، وأن المسألة باتت مسألة وقت.

لن ينفع تسويق روسيا لفكرة إندلاع حرب عربية–إيرانية على أثر سقوط نظام الأسد في تخفيف المسؤولية التي تحمّلها الشعوب والحكومات العربية لروسيا على دورها في قتل آلاف المدنيين السوريين.

يمكن تشبيه الموقف الدبلوماسي الروسي بعملية السير على حبلٍ مشدود وقد يترتّب على ذلك وقوع روسيا في حالٍ من العزلة على غرار العزلة المفروضة عربيًا ودوليًا على النظام السوري. على موسكو أن تدرك أن

13 دولة أعضاء في مجلس الأمن تؤيّد اتخاذ قرار ضد نظام الأسد تحت الفصل السابع، وكانت أبرز محاولة في هذا السياق مشروع القرار الذي جرى التصويت عليه في 4 شباط/فبراير 2012 حيث صوّتت روسيا والصين وحدهما ضده[55]. وإذا استمرّت موسكو في موقفها المتعنّت لتعطيل الشرعية الدولية فإن ذلك سيعرّضها لخسارة نفوذها تدريجًا في السياسة الدولية، وذلك من خلال تشكيل تحالف دولي (من خارج مجلس الأمن) لاتخاذ خطوات وتدابير قاسية ضد النظام السوري، بما فيها إمكان التدخّل عسكريًا كما حدث في كوسوفو. ولا بدّ أن تأخذ الدبلوماسية الروسية بعين الاعتبار إجتماع 60 دولة في أكثر من مؤتمر (بدءًا من اجتماع تونس في 24 شباط/فبراير 2012) من أجل تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري، وتشديد العقوبات ضد النظام، بالإضافة إلى عدد كبير من دول العالم التي اجتمعت في مؤتمر الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 من أجل دعم الائتلاف الذي تشكّل من المعارضة السورية بقيادة أحمد معاذ الخطيب وتأييده. ومن الملاحظ أن روسيا والصين قد قاطعتا هذا المؤتمر، حيث اعتبرت موسكو أن هذا المنهج يتعارض مع رؤيتها لحل الأزمة. لكن يبدو أن لافروف قد غيّر موقفه تجاه الائتلاف السوري بعد اجتماعه بأحمد معاذ الخطيب على هامش مؤتمر في ميونيخ، حيث دعاه لزيارة موسكو لإجراء مباحثات حول الأزمة في مطلع شهر آذار/مارس 2013، لكن الزيارة إلى موسكو تأجّلت لأسباب سياسية وبقرار من الائتلاف المعارض.

تدرك موسكو أن جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، وأيضًا تركيا، قد فرضت جميعها حصارًا على النظام، ويمكن لهذه الدول أن تلجأ إلى فرض عزلة على روسيا إذا استمرّ الموقف الروسي في دعمه للمحور

55- «**Patriot missiles in Turkey: targeting Syria or Iran?**» www.rt.com/news/patriot-turkey-syria-iran-204/

الإيراني–السوري، وفي تقديم كل أنواع الأسلحة والذخائر للنظام. ويبدو أن الإصرار الروسي على الموقف الداعم مرشّح للإستمرار، ما سيؤدّي إلى خسارة موسكو علاقاتها الجيّدة مع جميع الدول العربية وتركيا، بحيث لا يبقى لها من صديق في المنطقة سوى طهران.

جرى مؤخّرًا إجتماع بين الجامعة العربية برئاسة أمينها العام نبيل العربي وعضوية عدد من وزراء الخارجية وغياب وزيري خارجية السعودية وقطر، مع وزير الخارجية الروسي لافروف، في إطار «المنتدى الروسي–العربي» الذي تشكّل العام 2009 ولم يجتمع مرة واحدة بعد ذلك بسبب أحداث الربيع العربي[56]. وعبّر العربي ولافروف في نهاية الاجتماع عن تفاؤلهما بإمكان بدء حوار بين النظام السوري والمعارضة. ووعدت موسكو بتهيئة أرضية ملائمة للحوار بين المعارضة وممثّلين عن النظام في موسكو. ويؤكّد موعد انعقاد المنتدى والأجواء التي سادته على وجود رغبة لدى موسكو في إظهار موقفٍ مرن تجاه المعارضة السورية، محاولةً بذلك استغلال المبادرة التي أطلقها رئيس الائتلاف السوري أحمد معاذ الخطيب، والتي قال فيها أنه على استعداد للقاء أطراف من النظام (أمثال نائب الرئيس فاروق الشرع) للبحث عن تسوية سلمية للأزمة من خلال تشكيل حكومة إنتقالية تملك كل الصلاحيات لنقل البلاد من حال الحرب إلى السلم[57]. ويبدو أن العقدة ما زالت تتمثّل برفض الرئيس الأسد تسليم صلاحياته لنائب الرئيس كشرطٍ أساس لبدء الحوار. وكان لافروف قد اعتبر أن الرهان على حل عسكري يشكّل وسيلة لتدمير الطرفين، مضيفًا «آن الأوان لوقف هذا النزاع المستمرّ منذ سنتين»[58].

56- Margaret Klein, «**Russia's policy on Syria: on the way to isolation**» See annotation 40.

57– صحيفة السفير، «**لقاء روسي وعربي: فرصة للحل السوري**» 21-2-2013.

58– المصدر نفسه.

أما السؤال المطروح فيتركّز على مدى استعداد روسيا للاستمرار في التعاطي مع الأزمة بالمرونة التي أظهرتها بعد الاجتماع بين لافروف وأحمد معاذ الخطيب أو في أثناء انعقاد «المنتدى الروسي–العربي» في موسكو. وإذا لم تؤدّ المساعي إلى انعقاد مؤتمر الحوار الذي تدعو إليه موسكو بسبب تعنّت الرئيس الأسد ورفض تنازله عن صلاحياته لنائبه، هل تعود موسكو إلى مواقفها المتصلّبة الداعمة للنظام السوري؟

وكان سبق أن زارت موسكو ثلاثة وفود من المعارضة السورية، واجتمعت مع مسؤولين روس ومن بينهم لافروف، ولكن موسكو استمرت في موقفها الداعم للنظام. ويبدو مجدّدًا أن القيادة الروسية ما زالت غير متحمّسة لفكرة الضغط على الرئيس الأسد للتنازل عن صلاحياته لنائبه الشرع. وفي حال عدم حدوث ذلك، فإن على موسكو أن تتوقّع المزيد من التدهور في موقعها لدى الشعوب العربية. وستعبّر الجماهير عن غضبها من استمرار الدعم الروسي للنظام من خلال تنظيم المزيد من مظاهرات الاحتجاج والإدانة الشعبية أمام السفارات الروسية في مختلف العواصم العربية.

وهناك قناعة لدى الدول العربية وشعوبها أن موسكو ما زالت قادرة على الاضطلاع بدور إيجابي من أجل البحث عن حل سياسي للأزمة، وأنها قادرة على ممارسة كل أنواع الضغوط على الرئيس الأسد لإقناعه بالتنازل عن صلاحياته لنائبه، ولكنها لم ولن تفعل ذلك لأسباب تتعلّق بعلاقاتها مع الغرب ولاعتبارات تتعلّق بطموحاتها الجيو–استراتيجية في المنطقة.

تجاوز إشكالية الموقف الروسي

وضعت الأزمة السورية العالم أمام حال انقسام، كان قد طواها منذ عقود ومنذ انتهاء الحرب الباردة. وما نشهده اليوم من خلافات بين الدول الغربية وروسيا والصين حول المقاربة التي يجب اعتمادها لحل الأزمة السورية

يتعدّى أطر الاختلاف في الرأي حول طبيعة الحل المنشود، ليظهر أنه خلاف في العمق، وأن هناك استحالة لردم الفجوة القائمة بين المعسكرين. الأمر الذي يثير تساؤلات عديدة حول مستقبل النظام الدولي، وحول جدوى مجلس الأمن في حلّ الخلافات الدولية.

لقد أظهر فشل الجهود التي بذلها الموفد الدولي والعربي الأخضر الابراهيمي وقبله كوفي أنان، وعدم تجاوب النظام مع المبادرة التي أطلقها رئيس التحالف السوري المعارض أحمد معاذ الخطيب في شهر آذار/مارس 2013 أن ظروف التوافق على بدء حوار بين النظام والمعارضة لم تنضج بعد. وتؤكّد المواقف الروسية والأميركية الأخيرة استمرار الخلافات القائمة بين موسكو وواشنطن التي تدرك أن معارضة موسكو لكل الحلول التي تؤدّي إلى سقوط النظام السوري هي مرشّحة للاستمرار، وإنها تنطلق من مجموعة من الاعتبارات الجيو–استراتيجية الهامة (من وجهة النظر الروسية) وأن الأمر يتجاوز مسألة التدخّل العسكري الغربي في ليبيا وإسقاط نظام العقيد القذافي. ويعدّد الأميركيون عددًا من المسائل العالقة مع موسكو، ومنها أن الأمر لم يعد مقتصرًا على الموقف الروسي من الأزمة الليبية أو الأزمة السورية، بل إن الأمور تتعدّاهما إلى حاجة موسكو لإعادة تأكيد دورها «كقوة عظمى» خصوصًا بعد عودة بوتين إلى رئاسة الدولة، واعتماده نزعة سلطوية، تطمح إلى تصحيح العلاقات مع أميركا، وخصوصًا في ما يعود لمناطق البلقان وشمال أفريقيا والشرق الأوسط[59].

ولا بدّ في هذا السياق من الإشارة إلى رغبة بوتين في التعامل مع الولايات المتحدة على قاعدة المساواة في تبادل المصالح، مع وجود قناعة لديه أن تغيير النظام السوري في الوقت الراهن لن يكون في مصلحة روسيا في المدى المتوسط أو البعيد.

59- Margaret Klein – see annotation 40.

في رأينا يضاف إلى تعقيدات العلاقات الروسية–الأميركية هواجس موسكو من قيام نظام إسلامي متشدّد في سوريا على أنقاض النظام العلماني الراهن، وذلك بعدما شهدت الثورات العربية الأخرى صعود الأحزاب الإسلامية إلى الحكم. ويمكن ربط هذه الهواجس الروسية بالتجارب القاسية التي واجهتها موسكو في مواجهة الحركات الإسلامية والانفصالية في الشيشان وبعض جمهوريات القوقاز ذات الأكثرية الإسلامية[60].

لم تنجح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تطوير صيغة دبلوماسية مقنعة لاحتواء الرفض الروسي لكل مشاريع القرارات الدولية الخاصة بالوضع السوري. ويبدو أن هذا المأزق مرشّح للاستمرار في المدى المنظور.

إنطلاقًا من هذا الواقع لم يبق أمام القوى الغربية والدول العربية من خيار سوى تقديم المزيد من الدعم السياسي والمالي والعسكري للمعارضة السورية، على أن يشمل الدعم العسكري الأسلحة النوعية المطلوبة من أجل تصحيح الخلل الحاصل في موازين القوى بين النظام والمعارضة.

كما يمكن أن يؤدّي مثل هذا الدعم النوعي إلى تغيير المعادلة الميدانية لمصلحة المعارضة في ريف دمشق وبعض أحيائها، وأن يدفع ذلك القيادة الروسية لإعادة حساباتها تجاه مساندتها للنظام، وبالتالي الشروع بالبحث عن خطة بديلة لإنهاء النزاع، من دون التمسك بالرئيس الأسد كشريك في الحل.

من الصعب جدًا التكهّن بالمسار الذي يمكن أن تسلكه الأحداث في سوريا خلال الأشهر المقبلة، ولا تقتصر الأسباب على الإشكالية المترتّبة على الموقف الروسي المتصلّب، بل تشمل أيضًا التردّد الأميركي في اتخاذ موقف سياسي وعسكري بدعم الثورة، من أجل تسريع عملية إسقاط النظام عسكريًا أو من خلال إجباره على الحوار من أجل نقل كامل الصلاحيات إلى حكومة

60- «**Fear of Islamist expansion prompt Russian support for Assad**»
www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/2012/02/presidential-candidate-Obama-wil.html

إنتقالية، تتشكّل من المعارضة، ومن النظام، ومن أشخاص لم تتلطّخ أياديهم بدم المدنيين الأبرياء.

لا ينتظر حدوث تبدّل في الموقف الروسي من أجل تسهيل حدوث اختراق ديبلوماسي في جدار الأزمة، ولذلك لا بدّ من توقّع حدوث تطوّر إيجابي في الموقف الأميركي، خصوصًا بعد انتشار خبر الاقتراح الذي تقدّمت به الوزيرة السابقة هيلاري كلينتون قبل مغادرتها وزارة الخارجية، والذي حظي بدعم وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان، والمخابرات المركزية، والذي أسقطه قرار الرئيس أوباما الشخصي[61].

لا يمكن أن يستمر الرئيس أوباما في موقفه المتردّد تجاه دعم المعارضة السورية بالسلاح، لأنه سيدرك، عاجلاً أم آجلاً، مخاطر تداعيات استمرار الأزمة السورية، بما في ذلك تدفّق مئات الألوف من اللاجئين، هربًا من الحرب. في ظلّ هذه الظروف المأسوية لا بدّ من توقّع حصول تحرّك دولي جدّي وفاعل خلال العام الجاري من أجل احتواء تداعيات الأزمة المتفاقمة داخل سوريا على دول الجوار.

هل ينجح جون كيري في تحقيق ما فشلت هيلاري كلينتون في تحقيقه، من خلال اعتماد دبلوماسية فاعلة باتجاه روسيا تفضي إلى دفع الكرملين إلى اعتماد موقف «إيجابي» يسهّل انعقاد مباحثات سياسية بين الحكومة السورية والمعارضة من أجل التوافق على تشكيل حكومة إنتقالية.

بعد إجتماع كيري مع لافروف في برلين في 26 شباط/فبراير2013، أعلن هذا الأخير أنه اتفق مع نظيره على بذل كل من موسكو وواشنطن «كل ما في وسعهما لتهيئة الظروف لإطلاق الحوار بين المعارضة والنظام السوري بأسرع ما يمكن»[62]. وقالت فيكتوريا نولان الناطقة بإسم الخارجية

61- «**Leon Panetta the former secretary of defense, along with General Martin Dempsey talked about such proposals to support the Syrian opposition in with arms to one of the senate committees**».

62– صحيفة السفير، «**لافروف وكيري اتفاق على تهيئة ظروف الحوار السوري**». 13-2-2013

الأميركية أن الجلسة كانت ناجحة حيث بحث الوزيران في كيفية تطبيق «إتفاق جنيف الصادر في 30 حزيران/يونيو 2012» والذي يدعو الحكومة والمعارضة إلى الحوار وتأليف حكومة إنتقالية واسعة الصلاحيات. وكان اللافت في تصريح لافروف قوله «أكّدنا تفاهمنا بشأن عدم القبول باستمرار العنف، وانطلاقًا من هذا التفاهم أكّدنا عزمنا على عمل كل ما بوسعنا لإطلاق الحوار بأسرع وقت»[63].

وكان قد سبق لجون كيري أن أكّد أن واشنطن «متفائلة بإمكان إيجاد أرضية مشتركة مع روسيا في التفاوض مع سوريا»، وأضاف كيري أن سياسة الرئيس أوباما حيال سوريا تنطلق من تفضيله الحل السياسي عبر التفاوض، إنما بما يؤدّي إلى رحيل الأسد. وأثنى على مبادرة أحمد معاذ الخطيب والتي ستساهم في المسعى «إلى تقارب إنهيار الدولة السورية»[64].

لكن تبقى المعضلة الأساسية في كيفية ترجمة هذه الأجواء الواعدة إلى مواقف فعلية على الأرض توقف سفك الدم السوري. لا يمكن الاعتداد بالأجواء «الإيجابية» التي صدرت بعد اجتماع كيري مع لافروف في برلين، حيث كان قد سبقها بأيام إعلان روسيا أنها «تزوّد سوريا معدّات عسكرية وأسلحة»، قال أناتومي إيسابكين مدير الوكالة الروسية لتصدير الأسلحة «إن روسيا سلّمت أسلحة لسوريا بما فيها أنظمة دفاعات جوية». وأضاف «نواصل الوفاء بالتزاماتنا وعقودنا لتسليم معدات عسكرية» كما نقلت عنه وكالة أنترفاكس[65].

وعلى الرغم من كل ما قيل بعد اجتماع كيري ولافروف أو بعد اجتماع الرئيس الفرنسي هولاند مع بوتين في موسكو، أو بعد ما انتهى إليه مؤتمر

63– المصدر نفسه.

64– صحيفة الحياة، «كيري متفائلون بإمكان إيجاد أرضية مشتركة مع روسيا حول سوريا» عدد الأربعاء 13 شباط/فبراير 2013.

65– صحيفة الحياة، «روسيا: نحن نزوّد سوريا الأسلحة ضد المعارضة». الأربعاء 13 شباط/فبراير 2013 – نقلاً عن وكالة أ.ف.ب. من موسكو.

أصدقاء سوريا الذي انعقد في روما في 2013/2/28، إن سلوك طريق الحل السياسي ما زال بعيدًا، ومع امتداد المعارك في الداخل السوري ودخول قوى إقليمية على خط العملية العسكرية فإن سوريا مهدّدة بالتفتّت.

إنتهى مؤتمر روما بنتائج مخيّبة للآمال بعد أن رفضت الولايات المتحدة تزويد المعارضة السورية أسلحة نوعية، حيث اكتفت بزيادة مساعداتها الطبية والغذائية وغيرها، ولكن الأمل يبقى معلّقًا على الدول الأخرى التي شاركت في المؤتمر والتي وعدت في بيانها الختامي «بتنسيق جهودها من أجل مساعدة الشعب السوري ودعم القيادة العسكرية العليا للثوار وللجيش السوري الحر من أجل تمكينهم من الدفاع عن أنفسهم»[66]. ومن الممكن أن تؤدّي هذه الجهود المبذولة لتصحيح الميزان العسكري بالتوازي مع الجهود لعقد حوار بين النظام والمعارضة إلى إقناع روسيا بالتعاون مع الشرعية الدولية لإيجاد مخرج من الأزمة.

الاستنتاجات

على الرغم من أهمية العلاقات التجارية والسياسية بين روسيا وسوريا وعلى الرغم من أهمية قاعدة طرطوس البحرية بالنسبة إلى الأسطول الروسي المبحر في المتوسط، فإن الموقف الروسي «المتصلّب» تجاه الأزمة السورية يرتبط إلى حد بعيد بتعقيدات العلاقات القائمة بين روسيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة، ومن أبرزها: الدرع الصاروخية، ونزع السلاح، وقضايا حقوق الانسان والقضية النووية الإيرانية، بالإضافة إلى إرث التدخّلات الأميركية في الدول القريبة من روسيا.

يضاف إلى كل السجل الحافل بالخلافات مع الغرب وجود رغبة لدى الرئيس بوتين لاستعادة دور روسيا كلاعبٍ أساس في الجيوبوليتيك

66- www.reuters.com/assets/print?aid=USBRE91R0KM20130228.

الشرق أوسطي والدولي، وهو يحاول أن يستغلّ نقاط ضعف الرئيس أوباما وخصوصًا رفضه إستعمال أي شكل من أشكال القوة العسكرية من أجل حل النزاعات الإقليمية، والتركيز فحسب على المقاربة الدبلوماسية للمساعدة على إيجاد الحلول، والتي تبقى، وفق عقيدة أوباما، من مسؤولية القوى الإقليمية.

لا يمكن تجاهل الهواجس الروسية التي ولّدها التدخّل العسكري الغربي في ليبيا، إذ أن تعميم هذا التدخّل سيشمل سوريا، ما سوف يفتح الباب لتدخّلات عسكرية غربية في المحيط الجغرافي القريب من روسيا. كما يفتح احتمال أن تكون إيران مستهدفة بعد سوريا، لا سيما أن روسيا ترتبط معها بعلاقات ومصالح استراتيجية، لذا لا يمكن أن تقبل بأن تخسر حليفيها في الشرق الأوسط: إيران وسوريا.

تدرك روسيا أن نجاحها في منع حصول أي تدخّل عسكري غربي في داخل سوريا لاعتبارات إنسانية أنه سيطيل عمر نظام الأسد، ولكن ذلك لن يحميه من التفتيت والسقوط في المستقبل، كما تدرك تمامًا أن الجيوبوليتيك الإقليمي والدولي لن يسمح لأن يكون للرئيس الأسد أي دور في قيادة سوريا في المستقبل. من هنا التصلّب الروسي في دعم النظام ليس سوى وسيلة لكسب الوقت بالنسبة إلى موسكو إلى حين التوصّل إلى حوار سياسي يؤمّن المصالح الروسية في سوريا وفي المنطقة.

صدرت عن بعض القيادات الروسية تصريحات تؤكّد عدم تمسّك موسكو بشخص الأسد، كما تحدّثت مصادر روسية رفيعة عن قرب موعد رحيل الأسد عن السلطة، ولكن لم يمنع مثل هذا التقويم لضعف النظام من متابعة شحن الأسلحة والذخائر الروسية للنظام، بحجة تنفيذ عقود قائمة بين الدولتين.

كما لا يمكن لروسيا أن توقف دعمها للنظام السوري بشكلٍ قاطع لأن مثل

هذه الخطوة ستعرّض إيران لمزيد من الضغوط والمخاطر، وخصوصًا لجهة تهديد نفوذها في العراق ولبنان ومنطقة الخليج. إن دفع إيران إلى وضع دفاعي سيكون لمصلحة الولايات المتحدة وحلفائها الاقليميين.

بدأت الدبلوماسية الروسية تشعر بأنها قد وصلت إلى أبعد ما يمكن أن تفعله من خلال دبلوماسية الممانعة التي اعتمدتها لمنع حصول تدخّل غربي في سوريا، وبأنه لا يمكنها الاستمرار في هذه السياسة المتصلّبة وأن هناك إمكانًا لمواجهة خطر عزلة عربية ودولية. وهذا ما يرسّخ الاعتقاد أن روسيا تريد الآن وبقوة إيجاد أرضية للحوار بين الحكومة السورية والمعارضة. وهذا ما يشير إليه دعوتها أحمد معاذ الخطيب لزيارة موسكو، وإظهار استعدادها لاستضافة الحوار، وكانت جولة المباحثات بين لافروف وجون كيري إيجابية، ويمكن البناء عليها من أجل إيجاد أرضية مشتركة تسهّل التعاون في المستقبل.

في النهاية ستكون روسيا من الخاسرين الكبار (مع إيران) عندما يسقط حكم الأسد. وتواجه السياسة الخارجية الروسية منذ اندلاع الأزمة السورية مصاعب كبيرة، خصوصًا بعدما ظهرت بمظهر المعطّل للشرعية الدولية.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

النفط والغاز: مأزق إضافي للأزمة السورية

البروفسور ميشال نعمة 115

في أساس "القومية الترحيبية":
النفط والغاز: مأزق إضافي بالنسبة إلى الأزمة السورية

د. زكريا فواز 117

البروفسور ميشال نعمة

النفط والغاز: مأزق إضافي بالنسبة إلى الأزمة السورية

الربيع العربي يضرب ويترك تأثيره على الخارطة الإستراتيجية الجغرافية والاقتصادية في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى تدخّلات البلدان الأجنبية والركود الاقتصادي الذي يعاني منه العالم العربي ثمة عصا ثالثة في عجلة تتمثل بـ«لعنة النفط». هذا المقال يربط، بالإضافة إلى العناصر الإستراتيجية الأخرى، التأثير الذي أحدثه النفط في الخارطة السياسية للعالم العربي وفي المقام الأول بناءً على الاستنتاج بأن الربيع العربي لا يزال عنصراً عنيفاً للتغيير الديمقراطي.

ثمة تفسيرات عديدة بخصوص المسار الصعب للديمقراطية في العالم العربي ويقول البعض أن الشروط الاقتصادية والاجتماعية المسبقة للديمقراطية غير موجودة وهذا صحيح على الأرجح من الناحية الاقتصادية. البعض الآخر يركزّ على العقبات التي تحدثها سياسة تعتمد على صلات القربة المطبوعة بعدم الثقة وغرائز الصمود التي تتطوّر في المناخ الشرق أوسطي. لهذا فإن المعايير والقيم الضرورية من أجل نظام سياسي ديمقراطي مستدام غير موجودة بكل بساطة.

هناك عناصر خارجية واقتصادية وثقافية لا تحصى تؤثر في نهاية الأمر على الاستقرار السياسي وتطوّر المجتمعات. إلا أن التركيز هنا فهو على الاختراق السياسي والتأثير الاقتصادي – السياسي – الاجتماعي الذي أحدثه النفط على هذا التطوّر.

د. طارق مجذوب

في أساس "القومية التركية": جولة مقتضبة تاريخية على الأسس التي قامت عليها الجمهورية

إستفاق «الأكراد» على القومية في اليوم الذي بدأوا يفقدون فيه الإمبراطورية، فهي التي ألهمت ثورة «الشباب الأتراك» العام 1908 ثم حفرت شيئاً فشيئاً هوية الإمبراطورية المتهاوية بعيد الحرب العالمية العام 1914 لتصل في النهاية إلى إنشاء وطن جديد ومختلف اسمه تركيا مع أتاتورك.

منذ زمن غير بعيد، كانت تركيا الحالية عبارة عن مقاطعة في إمبراطورية عثمانية كبيرة، كانت تتميّز بتعدّديتها الثقافية والإثنية وحتى الدينية أو المذهبية.

فالقومية التركية ليست إذاً عبارة عن صورة لازمانية، بل على العكس فإن نشأتها وبدايتها هي وليدة وضع سياسي واجتماعي خص، عرف تطوّرات على مدى القرون، والتي سوف نعود إليها لاحقاً باختصار.

يتميّز المجتمع التركي الحالي بنموّ قومية بهندسة متحركة (النموذج التركي، القومية التركية – الإسلامية، القومية العلمانية، أو القومية العلمانية المتسلطة)، والتي لا يمكن لأحد بأن يصفها كما لو أنها ستكبح مسار التطوّر في البلد.

في هذا المقال، لا مجال لإجراء نقد أو مديح للقومية التركية، بل العودة إلى أصولها، أسبابها، تحركاتها السابقة والقادمة.

شرف. تضحية. وفاء

Général de brigade à la retraite Nizar Abdel Kader

La Russie et la crise syrienne: des intérêts géostratégiques et des complications avec l'Occident

Depuis le déclenchement de l'Intifada syrienne en mars 2011, la Ligue Arabe, les Etats-Unis et l'Union Européenne ont exercé toutes sortes de pression sur le régime du Président Bashar el-Assad, à travers le Conseil des ministres arabes pour les affaires étrangères, le Conseil de sécurité et l'Assemblée générale des Nations Unie. Tous ces efforts n'ont pas réussi à arrêter la guerre, et cela à cause de la position russe et chinoise «commune» offrant le support au Président Assad et le droit de Veto plusieurs fois afin de bloquer plusieurs résolutions internationales condamnant l'excès au niveau de l'usage de force militaire par le régime.

Suite à ses positions soutenant le régime syrien, Moscou a été durement critiquée par les pays de l'Ouest et les pays arabes. Moscou réalise sans aucun doute, les résultats de sa position continue en offrant le support au régime, et elle sait très bien que cela aboutira à la fin à l'isoler aux niveaux arabe et mondial.

La résolution du commandement russe visant à offrir ce support diplomatique et militaire au régime, pose une série de questions sur les raisons qui le pousse à continuer à suivre cette politique: quels sont les buts envisagés par Moscou en Syrie? Jusqu'à quand Moscou pourra-t-elle continuer à adopter une position s'opposant à la volonté internationale et arabe? Quelles sont les motivations de cette position? Est-ce que ces motivations émanent d'intérêts stratégiques clairs ou sont-elles le fruit de différends profonds avec Washington sur des questions stratégiques liées aux balances des forces, et au rôle auquel la Russie aspire à jouer au niveau de la politique mondiale? Jusqu'à quand Moscou pourra-t-elle continuer de jouer ce rôle dans le terrain de la légitimité mondiale? Comment est-il possible de dialoguer avec Moscou et la convaincre de modifier sa position actuelle envers le régime?

On va essayer, à travers cette recherche, de répondre à toutes les questions liées à la position russe de la crise syrienne, et voir la possibilité de modifier cette position pour que la Russie se lance sérieusement dans les efforts arabes et internationaux visant à trouver des échappatoires pour la crise syrienne.

Général de brigade Dr. Ryad Chayya

Le système électoral majoritaire, le système électoral proportionnel et les petites circonscriptions: avantages et inconvénients

Nombreuses sont les questions qui préoccupent les Libanais. Tous les aspects de la vie libanaise, surtout les élections législatives, comme étant un des piliers de la démocratie, une occasion libanaise qui se répète chaque quatre ans, constituent un rendez-vous pour renouveler l'espoir en un meilleur futur pour tous les Libanais.

Or malheureusement, cette occasion se transforme au Liban en une date qui ne suscite aucun enthousiasme chez les citoyens. Ils ne voient pas en les élections une occasion pour renouveler la vie politique.

C'est alors que nous posons la question suivante: est-il possible de transformer les élections législatives en un rendez-vous avec le changement afin que les citoyens retrouvent l'espoir en une meilleure vie dans leur patrie? Est-il possible que la nouvelle loi électorale puisse devenir le moyen de changement tant voulu?

En traitant ce sujet évoquant le système électoral majoritaire et le système électoral proportionnel et les petites circonscriptions, j'ai voulu traiter en premier lieu, même brièvement, la question des élections et la démocratie, puis j'élabore profondément les deux systèmes susmentionnés, ainsi que leurs avantages et leurs inconvénients, et les petites circonscriptions, pour enfin retirer certaines conclusions et remarques.

Le conseil supérieur pour juger les présidents et les ministres, La nature de sa spécialisation

Le système de la justice pénale constitue un pilier fondamental de l'Etat basé sur l'autonomie de l'autorité juridique comme a été défini par l'article 20 de la Constitution Libanaise. Il est le garant pour protéger les droits des citoyens et de la nation contre toute agression. L'Etat libanais a élaboré cette garantie dans le préambule de la Constitution.

La dernière loi du code des procédures pénales a accordé aux cours normales la compétence d'examiner tous les procès pénaux, sauf au cas d'une loi qui lui accorde des cours exceptionnelles ou spéciales comme le conseil juridique ou le conseil supérieur pour juger les présidents et les ministres par exemple, cette compétence; la spécialisation des cours normales est à l'origine, vu qu'elles émane de l'autorité globale.

C'est alors que nous avons choisi de mettre le point dans cette recherche, sur le conseil supérieur pour juger les présidents et les ministres, vu la nature de sa spécialisation.

Nous allons étudier la création de cette cour et la responsabilité pénale des personnes soumises à son autorité.

Nous avons alors divisé cette recherche en trois chapitres. Dans le premier chapitre nous évoquons la création du conseil supérieur pour juger les présidents et les ministres, dans le deuxième chapitre, la responsabilité pénale du Président de la République, tout en définissant la compétence du conseil supérieur pour le juger. Afin de continuer l'étude au niveau de la compétence de ce conseil, il est impératif de poser la responsabilité pénale du président du Conseil des ministres et des ministres, et c'est ce qui va être évoqué dans le troisième chapitre.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

- *Colonel Bechara el-Khoury*

  Le conseil supérieur pour juger les présidents et les ministres, La nature de sa spécialisation ***69***

- *Général de brigade Dr. Ryad Chayya*

  Le système électoral majoritaire, le système électoral proportionnel et les petites circonscriptions ***71***

- *Général de brigade à la retraite Nizar Abdel Kader*

  La Russie et la crise syrienne: des intérêts géostratégiques et des complications avec l'Occident ***73***

Retired Brigadier General Nizar Abdul Kader

Russia and the Syrian crisis – Geo-strategic interests and complications with the West

Since the outbreak of the Syrian Intifada in March 2011, the Arab League, the United States and the European Union have exercised all sorts of pressures against the regime of President of Bashar el-Assad through the council of Arab Foreign Ministers, the Security Council and the United Nations General Assembly. All of these efforts did not succeed in putting and end to the war due to the joint Russian – Chinese stance which is supporting President Assad through the repeated vetoes to block any international resolutions condemning the use of extreme military force by the regime to crush the Intifada.

Moscow was slammed by Arab and Western countries because of its stances that supported the Syrian Regime.

Moscow realizes without any doubt the results of its continuous support to the regime will eventually lead to its isolation on the International and Arab Level.

The Russian diplomatic and military support to the regime poses a series of questions regarding the reasons and motives behind this policy: what are the objectives which Moscow aims to achieve in Syria and through Syria? For how long can Syria keep on opposing the International and Arab will? Are these motives based on clear strategic interests or due to deep differences with Washington over strategic issues related to the balance of power and the role which Moscow aspire to play in International Policy? For how long can Syria keep on playing this role in the field of International legitimacy? How can Moscow be reasoned with and convinced to change its current stance from the Regime?

Through this research, we will attempt to answer all the questions related to the Russian stance from the Syrian crisis and we will consider the possible change in this stance so that Russia may get involved in the Arab and International efforts aimed at finding the necessary ways to solve the Syrian crisis.

Brigadier General Dr. Riyad Chaya

The majoritarian and proportional electoral law and small circumscriptions: advantages and disadvantages

Many are the things preoccupying the Lebanese people since all the aspects of Lebanese daily life and especially the parliamentary elections as a main pillar of democracy constitute an occasion which is being repeated every 4 years. It is basically a new date for regeneration and hope for a better future where the citizens can put their worries aside.

However, what is unfortunate in Lebanon is that this important occasion turns into a date that does not instigate any enthusiasm in the hearts of the citizens since they do not consider the elections as an opportunity to renew the political life.

For all these reasons we ask the following question: is it possible to turn the parliamentary elections into a time for change and bringing back the hope of a decent life for all the citizens in their country? Could the new electoral law serve as a tool for the promised change?

In my discussion of the subject which will tackle the majoritarian and proportional systems as well as the system of small districts, I wanted to approach, albeit briefly, the issue of elections and Democracy. Then I will thoroughly explain the aforementioned electoral systems with the advantages and disadvantages of each one of them in addition to the law of small districts to deduce some results and remarks.

The Supreme Court for the Prosecution of Presidents and ministers
The special nature of specialization

The Penal Justice system constitutes a main pillar in the state structures. It is based on the independence of the judicial authority as defined in the 20th article of the Lebanese Constitution and it serves as a guarantee for the rights of the citizens and the country against any aggression.

The Lebanese State established this guarantee in the Constitution's preamble.

The last Code of penal justice gave to ordinary courts, according to a general provision, the jurisdiction to consider all penal action, except when there is no special law that forbids it to consider certain issues and reserves it to exceptional courts or special courts such as the Tribunal or the Supreme Court for the prosecution of presidents and ministers since these courts are officially designated for these purposes for they possess the inclusive jurisdiction.

Therefore we have chosen to concentrate in this research on the supreme court for the prosecution of presidents and ministers since this falls under its jurisdiction.

Furthermore, we will be studying the formation of this court and the penal responsibilities of the individuals who fall under its jurisdiction.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Dr. Colonel Bechara el-khoury*

The Supreme Court for the Prosecution of Presidents and ministers, The special nature of specialization ***61***

• *Brigadier General Dr. Riyad Chaya*

The majoritarian and proportional electoral law and small circumscriptions: advantages and disadvantages ***63***

• *Retired Brigadier General Nizar Abdul Kader*

Russia and the Syrian crisis – Geo-strategic interests and complications with the West ***65***

Elle espère, grâce aux projets d'aménagement (la politique des grands barrages), pouvoir provoquer des fixations «obligées» des Turcs de la montagne (dénomination quasi-officielle de la population kurde)(53) et d'en finir avec cette hémorragie interne en monnayant ses «prestations hydrauliques» aux pays de la région en manque d'eau.

Sans idée précise de ce qu'elle aimerait être, la Turquie ne peut pas projeter une image plausible d'elle-même. Par contre, l'image que les non-Turcs (Arabes et Kurdes entre autres) ont du pays exerce une influence notable sur la quête de soi de la Turquie. Pour redéfinir l'identité de la Turquie, la meilleure approche ne consiste pas à restaurer simplement le cliché éculé de la «Turquie, pont entre l'Orient et l'Occident», mais en le modifiant: au lieu de considérer l'identité turque comme le pont lui-même, pourquoi ne pas l'envisager comme la quintessence de la circulation intense à double sens qui l'emprunte?

L'intérêt de substituer une image dynamique à une image statique est aussi d'inciter à voir le phénomène du «turquisme» comme une métaphore et non une loi; la clarté et l'identité semblent presque contradictoires et, même quand la crise d'identité sera terminée, la quête se poursuivra à jamais.

Mais, entre rejouer les représentations du passé ou en dénouer les nœuds gordiens pour libérer l'avenir, la Turquie se doit de choisir entre juger son Histoire ou se laisser juger par elle.

53- Norman Frankel, «**Water and Turkish Foreign Policy**», Political Communication and Persuasion, Vol. 8, nº 4, pp. 269-270.

que symboliquement les principes d'Atatürk (qui ne sont pas forcément bien compris), c'est peut-être, hélas, à cause d'une certaine presse intellectuelle qui juge plus facile de répéter des clichés que d'approfondir des nouveautés.

Acculée à un voisinage plus ou moins hostile qui la qualifie entre autres de laquais de l'OTAN ou de l'administration américaine, secouée par une revendication séparatiste kurde allant de l'avant, placée devant ses responsabilités vis-à-vis de ses frères turcs d'outre frontières(51), refoulée par l'Union Européenne, «ranimée d'esprit de croisade», la Turquie essaie de colmater les brèches d'une manière ou d'une autre.

Mais une question, à plusieurs volets, se pose en termes pressants: comment la Turquie pourrait-elle retrouver son identité sans pour autant perdre ses acquis gagnés durant des décennies? En d'autres termes, comment la Turquie pourrait-elle réconcilier passé et présent, et s'investir en grande nation(52) dans l'avenir? La Turquie est-elle sortie de l'ère pro-occidentale amorcée par Atatürk pour entrer dans l'ère anti-occidentale prônée par Recep Tayyip Erdoğan (1954-)? La Turquie serait-elle en train de redéfinir une laïcité turque ou un islam laïc ? La Turquie est-elle en passe de devenir un modèle à suivre ?

La classe dirigeante de la Turquie compte avec la puissance d'impact de l'aménagement hydraulique, qui permet les transformations les plus radicales qui se puissent concevoir du milieu naturel et de ses rapports avec les entreprises humaines.

51- Les gouvernements turcs successifs ont massivement investi dans les relations torco-turciques, ne serait-ce qu'en créant des outils spécifiques (*Türk İşbirliği Kalkınma Ajansi* [Agence Turque de Coopération et de Développement], et *Türk Kültür ve Sanatlar Ortak Yönetimi* [Direction de la Culture et des Arts Turcs]) ou en multipliant les accords bilatéraux et multilatéraux.

52- Le débat national qui s'est engagé sur les efforts de promotion de la Turquie, qui domine les médias et l'opinion publique dans le pays, est lié à l'exaspération permanente de cette opinion devant le manque d'impartialité avec lequel ils sont représentés. La réaction vient égocentrique, l'une agressive, l'autre excessivement autocritique et malsaine.

Conclusion

La «synthèse turco-islamique» n'est pas exempte de contradictions. Puisque sa seconde composante risque à tout moment d'être happée par le panislamisme rampant et la première, de dériver vers les revendications impérialistes de «libération des frères turcs»(47) - de Mossoul et d'ailleurs(48) -, et d'ouvrir la porte aux revendications nationales kurdes dont le nationalisme toujours vivace reprend sous une forme de militantisme militaire dès 1984.

Plus de soixante quinze ans après sa mort, les principes d'Atatürk sont toujours, officiellement du moins, ceux qui régissent la République turque. Les villes en plein essor et l'infrastructure en plein développement ont donné au pays une allure authentiquement moderne. Mais la question cruciale demeure: les 76 805 524(49) habitants de ce pays en voie de développement n'ont-ils pas négligé les «travaux en cours» d'une recherche de l'identité nationale parce qu'ils étaient satisfaits d'une identité adaptée à 10 millions d'âmes, toutes ethnies confondues, essayant de surmonter le choc de la défaite militaire et le marasme économique?

Si tous les milieux(50) de Turquie n'acceptent aveuglément

47- Turcs d'Iran, au moins 19 500 000 locuteurs selon les recensements iraniens, ou d'Afghanistan, estimés à au moins 3 millions, Ouzbeks Turkmènes et autres beaucoup moins nombreux.

48- On est en droit de se demander si, depuis la proclamation de la République en 1923, la Turquie avait voulu oublier ses frères turcs (de Bulgarie, du Caucase, ...). Car, tout d'un coup, la fin du communisme mit fin brutalement à cette quasi insularité voulue par Atatürk. Dès lors, ce désenclavement est-il le désaveu du nationalisme kémaliste ou, au contraire, son accomplissement ?

49- Chiffre donné à titre indicatif pour juillet 2009 (http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/...).

50- Il faut, à ce stade, considérer le rôle de l'intellectuel turc et la différence entre l'intellectuel occidental et son homologue turc. La plupart des intellectuels occidentaux ont dépassé le stade de la recherche de leur identité nationale (même les idées d'Oswald Spengler dans «**Le Déclin de l'Occident**» sont aujourd'hui démodées) et ne se considèrent plus comme les mentors de la nation. L'intellectuel turc, par contre, surtout «l'intellectuel progressiste», estime que c'est son devoir et son privilège de guider la nation qu'il «daigne préparer» à la démocratie. Ces explications permettent d'affirmer, sans simplification excessive, qu'en comparaison des masses, les milieux intellectuels souffrent d'une sorte de crise provoquée non seulement par le conflit qui se déroule dans leur esprit entre la pensée occidentale et les courants idéologiques, une certaine nostalgie du passé glorieux (et, en partie, l'héritage de l'Islam), mais aussi par la rupture du lien avec les masses, seules véritables dépositaires du «turquisme».

Dink[42], exaspérés des dérives autoritaires de l'»Etat profond» (qui n'est autre que l'avatar haineux et vociférant du nationalisme turco-islamique ou laïc).

Depuis la dernière mouture du Code Pénal en 2005, en vertu de l'article 301, plusieurs Turcs ont eu maille a partir avec la justice pour avoir paraît-il «porté atteinte à la Nation turque»[43]. Ce code punit aussi les atteintes aux intérêts nationaux fondamentaux (article 305), l'incitation à la haine, à l'hostilité ou à l'humiliation (article 216), ou encore le fait de détourner la population du service militaire (article 318)[44].

Les événements qui secouent actuellement la région laissent augurer de profonds changements majeurs en Turquie. Déjà, le pays fait face à un conflit identitaire ou à un tiraillement interne: la montée de l'islamisme, et le refus de plus en plus marqué de l'impérialisme occidental. L'actuelle confrontation entre ces deux tendances met en opposition modernité et turcité[45], et conduit de plus en plus à renforcer le nationalisme de la population turque. Certains politologues vont même jusqu'à redouter un retour du nationalisme laïc autoritaire qui serait dangereux et dévastateur pour l'image de la Turquie européenne[46], pourtant encore candidate virtuelle à l'Union Européenne.

42- Le journaliste turc d'origine arménienne, Hrant Dink, a été abattu le 19 janvier 2007 devant les locaux de la rédaction d'Agos, le journal en langue arménienne qu'il dirigeait. Aucun doute ne subsiste quant à l'identité du tireur, bénéficiant du soutien des forces de l'ordre et des groupuscules ultranationalistes. Ce qui fait encore question dans cette affaire, c'est l'étendue de la ramification de cette pieuvre qui a su s'enfouir profondément au sein des structures de l'Etat.

43- On doit rajouter l'atteinte à la mémoire d'Atatürk (loi no 5816 du 25 juillet 1951).

44- Pour quelques articles et un livre consacré à l'affaire Hrant Dink, Nedim Sener, du quotidien Milliyet encourt une peine de prison lourde. Arat Dink a été lui aussi poursuivi pour avoir seulement fait mention des propos tenus par son père en 2006 à l'agence de presse Reuters dans lequel l'éditorialiste parlait du génocide arménien de 1915.

45- La turcité peut se définir par ses composantes traditionalistes et religieuses. Pour plus d'information sur le sujet, voir : Nasan Maksudyan, Türklüğü Ölçmek, (Bilimkurgusal Antropoloji ve Türk Milliyetçiliğinin Irkçı Çehresi), Metis Yayınları, 2005 «Mesurer la turcité, Science-fiction anthropologique et le visage raciste du nationalisme turc».

46- Voir : Jean-Francois Bayart, «**Turquie : un nationalisme est-européen et postimpérial, Fonds d'analyse des sociétés politiques**», pp. 139-153, disponible sur le site : http://www. fasopo.org/publications/legscolonial_jfb_1205.pdf

Le noyau fondateur du courant turco-islamique, le «Foyer d'Intellectuels» (ou Foyer des Lumières, Aydınlar Ocağı), créé en 1970 par les élites de droite, réussit surtout à faire la synthèse entre les tendances nationalistes kémalistes ou supranationaliste panturquiste et l'islamisme; et parvint à devenir le mentor du front national, coalition des partis de droite et d'extrême droite qui dirigea le pays de 1975 à 1980, de la constitution conservatrice établie par les militaires en 1982.

Retour a la «synthèse turco-islamique» ou au «nationalisme laïc»

La «synthèse turco-islamique», qui a inspiré certains auteurs du coup d'Etat militaire de 1980 en vue d'enrayer la crise éco-financière et la dégradation de la situation intérieure, a, en tout cas, fourni au nouveau régime sa pensée. Le pouvoir militaire et son entourage se lancèrent dans l'innovation idéologique avec le lancement de la «synthèse turco-islamique», la nouvelle formule du nationalisme turc. Celle-ci reprend l'importance, affirmée pendant les années trente, de la civilisation turque développée en Asie centrale, la «culture des steppes», en lui injectant un contenu religieux.

Jusqu'à ces dernières années, Mustafa Kemal et ses successeurs, se réclamant de lui, menèrent une politique d'exaltation de la nation turque, et de tout ce qui était turc: la langue, l'histoire pré-ottomane, le soutien envers les pays ou peuples turcophones, etc.

Des Turcs, qui ne sont ni d'origine arménienne ni kurde, et qui n'appartiennent à aucune minorité religieuse, manifestent et défilent par dizaines de milliers, comme lors de la mort de Hrant

arabophones, Kurdes(38), groupes d'origine caucasienne, immigrés venus des anciennes provinces de l'Empire(39)) qui cohabitent avec l'élément turc conservent leurs usages, souvent leur langue et, en tout état de cause, une vive conscience de leur identité propre, tout en affirmant leur «allégeance» à la communauté nationale et leur «identification» à une même «conscience nationale».

Les relations entre ces nombreuses composantes de la population non turque et le pouvoir central ont toujours été, dans l'ensemble, fort bonnes. Seule l'intégration des Kurdes «dévoyés qui ont oublié leur langue (le turc) et leur identité» a posé et continue de poser de sérieux problèmes. Après les violents affrontements qui ont opposé, dans les premiers temps de la République, cette ethnie aux autorités kémalistes, de multiples incidents sont venus et viennent toujours rappeler, à intervalles réguliers, l'existence d'une question kurde insolvable(40).

Cependant, depuis un certain nombre d'années déjà, le gouvernement d'Ankara s'est tourné, pour réduire les particularismes locaux, vers une stratégie de développement tous azimuts(41). Il y a lieu de penser que celle-ci fera plus pour l'entière intégration de ces provinces dans la communauté nationale que les affrontements de naguère.

38- En Turquie vit, au moins, de 12 à 15 millions de Kurdes, ce qui constitue environ 20% de la population de la Turquie. Entre 1964 et 1971, leur situation s'est améliorée grâce à une certaine libéralisation du régime. Mais la proclamation de l'état de siège (26 avril 1971), puis le durcissement de la politique intérieure marquent l'arrêt de ce processus. A partir de 1984, le nouveau régime, issu du putsch militaire de 1980, mène une dure politique de répression contre le nationalisme kurde.

39- Depuis la fin du XVIIIe siècle de nombreuses vagues de réfugiés «muhacir» turcs et musulmans revenus des Balkans, suivent le repli de la puissance ottomane, et les pays conquis par les Russes (Turcs de Crimée, Tcherkesses du Caucase, au nombre de plusieurs centaines de millions, Turcs de diverses ethnies d'Asie centrale). Le total a dû atteindre trois millions de personnes, et leurs descendants constituent aujourd'hui le quart de la population de la Turquie.

40- Voir : Kendal Nezan, «**La genèse du nationalisme kurde**», Confluences Méditerranée, Été 2000, disponible sur le site : http://www. Confluences-mediterranee.com/numeros/34.htm

41- Cette stratégie tend vers la stratification sociale, par l'émergence de nouvelles couches sociales dans la foulée de la modernisation et de l'industrialisation. Voir Economist Intelligence Unit (EIU), Quarterly Economie Review of Turkey (Annual supplement, 1983), p. 3.

probablement aux alentours de 8 000 à 10 000 personnes.

L'exode des Juifs, stimulée par la création de l'État d'Israël, a atteint des proportions importantes dès la fin des années 40 et s'est poursuivie, par accès cycliques, tout au long des décennies suivantes. Les Juifs ne représentent plus qu'une population d'environ 17 000 âmes.

De caractère à la fois endémique et plus discrète, l'émigration arménienne elle, s'est développée parallèlement à celle des Grecs, sous l'effet des mêmes facteurs. Cependant, la communauté arménienne est celle qui s'est le mieux maintenue: elle compte, dans la seule agglomération d'Istanbul, quelque 60 à 70 000 membres.

Face aux populations non turques mais de confession islamique, la politique d'assimilation menée par le pouvoir républicain a donné en général - mais pas toujours - des résultats plus concluants qu'avec les Juifs ou les Chrétiens. L'appartenance de ces groupes ethniques à la même religion que l'élément turc a incontestablement facilité les choses. Ont également joué en faveur du processus d'assimilation les liens historiques tissés au fil des siècles entre les Turcs et leurs «protégés». Néanmoins, il suffit de parcourir l'Anatolie pour se rendre compte que la diversité ethnique y constitue, encore à l'heure actuelle, un phénomène répandu. Les diverses ethnies (Lazes[36], Tcherkesses[37], noyaux

36- Peuple islamisé de Géorgie, émigré autour de Trébizonde. Les Lazes installés en Turquie étaient au nombre de 200 000 personnes en 1984. Cependant, il subsiste toujours des membres de cette communauté en Géorgie autour de Batoumi.

37- Circassien ou Tcherkesse selon que l'on préfère l'appellation russe ou turque. D'origine turque, les tcherkesses ont quitté leur Caucase natal à la fin de la conquête russe, vers 1800, et se sont réfugiés dans l'Empire ottoman. La majeure partie d'entre eux (probablement près d'un million) ont émigré vers l'Empire ottoman. Les circassiens ont été comblés par le pouvoir ottoman, heureux de récupérer ces frères musulmans chassés par la conquête tsariste. Des terres leur ont été offertes et des privilèges fiscaux accordés. Le Palais les a toujours appréciés, les hommes pour leur vigueur, les femmes pour leur beauté. Leurs descendants forment encore des colonies importantes en Turquie.

Fort de l'appui d'un peuple auquel il a rendu son honneur et sa fierté, *«Ne mutlu Türküm diyene»*(34), Mustafa Kemal se lança dans l'entreprise de la rénovation de la Turquie: «turquifier, moderniser, occidentaliser» deviennent les trois axes d'une vaste politique appuyée sur un parti unique, le parti républicain du peuple *(Cumhuriyet Halk Partisi, dit Halk Partisi)*.

Le creuset turc

La Turquie kémaliste a donc voulu souder toutes les populations de la Turquie autour d'un même idéal national et a poursuivi, dès la fondation de la République, une politique d'intégration et d'assimilation des minorités(35). Cette politique concernait non seulement les populations non musulmanes, mais encore les différents éléments musulmans disséminés à travers le pays.

Grecs, Juifs et Arméniens se sont dans l'ensemble assez mal accommodés des tendances unificatrices du nouveau régime; elles n'ont pas résisté à une progressive désintégration qui a pris la forme de départs massifs en direction de l'étranger. Ces départs ont atteint une telle ampleur que les grandes villes de Turquie ont presque entièrement perdu le profil cosmopolite qu'elles présentaient encore vers le milieu du siècle.

En ce qui concerne les Grecs, le coup d'envoi de l'émigration a été surtout donné par l'envenimement de la question chypriote à partir de 1955; le nombre des Grecs se situe de nos jours

34- Heureux celui qui se dit Turc ou Quel bonheur pour celui qui se dit je suis turc. Ce slogan est celui qu'Atatürk a imposé comme emblème de la turquie. *Türk, öğün, çalış, güven* (Turc, sois fier, travaille, sois confiant), *Yurtta sulh, cihanda sulh* (Paix dans le pays, paix dans le monde). Ces slogans sont rappelés à l'envi sur nombre de monuments, frontons publics, voire versants de montagnes ! Pour plus d'information, voir: Ahmet Yıldız, «**Ne mutlu Türküm diyebilene**» Türk Ulusal Kimliğininm Etno Seküler Sınırlan (1919-1938), İletşim Yayınları, 2001 «**'Heureux celui qui se dit Turc', Les frontières ethno-séculaires de l'identité nationale turque**».

35- Voir, concernant la question de la genèse de la nation turque, Stéphane Yerasimos, «**Ethnies et minorités en Turquie: quelques réflexions sur un problème insoluble**», Les Temps Modernes, juillet-août 1984, nº 456-457, pp. 106-108 [96-122] ; voir aussi C.A.O. Van Nieuwenhuijze, op. cit. pp. 345-346.

Mustafa Kemal se lança dans la voie des réformes. Les principales réalisations de l'époque kémaliste en Turquie furent: d'abord la suppression du sultanat (1922), la création de la République de Turquie (1923) et l'abolition du califat (1924) - trois actes complémentaires issus du principe de la souveraineté nationale, mot d'ordre des kémalistes depuis le début de la guerre d'indépendance -. En séparant le califat du sultanat par la suppression de ce dernier, la Turquie nouvelle dissociait les pouvoirs spirituel et temporel. Ce n'était qu'une première étape. En effet, le califat subsistant aux institutions, perpétuait un dualisme des pouvoirs qui allait se faire sentir particulièrement après la proclamation de la République en 1923.

L'abolition du califat en 1924 mit fin à cette situation équivoque, parachevant ainsi la lutte engagée contre tout pouvoir spirituel inspiré de l'»internationalisme ottoman». Car, si le calife des musulmans était destitué et renvoyé, le patriarche orthodoxe connut le même sort, lui qui avait symbolisé l'internationalisme du christianisme oriental en raison des pouvoirs politiques auxquels le traité de Lausanne venait de mettre fin.

Ces changements des années 1922-1924 indiquaient de toute évidence la détermination des réformateurs turcs sur la voie de la laïcisation de l'État[33]. Ces principes sont solennellement reconnus et consacrés par les Constitutions de 1921 et 1924 (la Constitution turque de 1924 porte le nom de Principes Fondamentaux d'Organisation - *Teşkilatı Esasi Kanunu* -). Cette sécularisation de l'appareil étatique aboutira à la dissolution des tribunaux coraniques, la suppression de la référence à l'Islam comme la religion de l'État en 1928 et la mention du principe de la laïcité dans la Constitution en 1937.

33- Thierry Zarcone, op. cit., pp. 80-81.

l'Anatolie. Ils voyaient tout ce qui était «ottoman» à travers un objectif déformant, élitiste, arriéré, sordide et dégénéré.

Le panislamisme et le pan-ottomanisme furent donc obligés de céder la place à un profond nationalisme. Ce point acquis, il restait encore à savoir si la Turquie nationale allait chercher à propager sa doctrine dans les autres États musulmans turcs et à essayer de les intégrer à son système politique nouveau, sous la forme de colonie ou de confédération. Le kémalisme se pose nettement comme une puissance anti-colonialiste.

Mustafa Kemal, malgré son nationalisme militant[31], choisit le repli à l'intérieur de frontières chèrement acquises au nom de la *«real politik»* et des rapports de bon voisinage.

En remettant en honneur tout ce qui appartenait au vieux passé des Turcs, en recherchant les origines historiques du peuple installé aujourd'hui en Anatolie et rêvant de lui redonner le sens de la grandeur qu'il avait connu auparavant, le kémalisme a joué un rôle certain dans «l'éventualité intellectuelle» de former un mouvement pour l'union des peuples turcs[32].

Cependant, cette union représente d'insurmontables difficultés qui apparaissent à la simple lecture de la carte de la région; ainsi les barrières ethnographique et géographique. Les Turcs vivent dans des pays immensément étendus; ils sont imbriqués à des peuples non-turcs, tels les Iraniens, les Slaves et les Mongols. Leurs États respectifs sont séparés les uns des autres et, singulièrement, la Turquie nationaliste est séparée des républiques de l'Asie Centrale par les États caucasiens de Géorgie et d'Arménie, par l'Iran et par la mer Caspienne.

31- Voir à ce sujet, Alexandre Jevakhoff, op. cit. pp. 291-292, 394-396, 407-408, 414 et 416.

32- Voir «**La contribution et les directives d'Atatürk à l'avancement des travaux de l'Association d'Histoire turque**», in Alexandre Jevakhoff, op. cit. pp. 419-423.

Ses dons d'observation et d'analyse, ses facultés d'intuition et de prudence, faisaient de Mustafa Kemal un bon stratège, non seulement sur les champs de batailles, mais aussi dans les combats politiques qu'il avait à livrer.

Quand le triumvirat du Rassemblement pour l'Union et le Progrès disparut (Enver trouva la mort à la tête d'une charge de cavalerie en Asie centrale, Talat et Cemal furent tués par les arméniens), il était tout naturel que Mustafa Kemal, seul général invaincu des armées ottomanes, prenne la direction de la lutte pour sauver le cœur de l'empire perdu.

Sa stratégie pendant la guerre de libération (1919-1922) fut de concilier diverses formations du camp anti-impérialiste (les intellectuels avec les propriétaires fonciers, ou avec les notables, par exemple) afin de hâter l'accession à l'indépendance nationale. Celle-ci acquise, il se voyait comme le créateur d'une nation turque nouvelle.

Au lendemain de la guerre d'indépendance (1919-1922), le kémalisme eut en face de lui trois idéologies entre lesquelles il eut à choisir: le panislamisme, le pan-ottomanisme et le nationalisme.

Le panislamisme, considéré par les kémalistes comme responsable de la décadence turque; surtout que l'autorité du Khalife n'avait pu, pendant la première guerre mondiale, empêcher les «autres musulmans» de combattre dans les rangs des alliés. La guerre sainte, proclamée en 1914, aurait dû rassembler tous les musulmans autour du Sultan «Khalife et commandeur des croyants»; au lieu de cela les Arabes se sont révoltés pour proclamer leur indépendance.

Quant au pan-ottomanisme, les kémalistes le tenaient pour méprisable et indigne de l'époque moderne, surtout que le conflit mondial a singulièrement réduit l'Empire à Istanbul et

Admirateur de la IIIe République en France ou de la République de Weimar (bien plus que de la Prusse), Mustafa Kemal n'a jamais voulu regarder que vers l'Ouest d'où seul, à ses yeux, pouvaient provenir les ingrédients de la régénération morale et politique de ses concitoyens. Sa carrière militaire le mit très tôt au contact des réalités politiques d'un empire sur son déclin. Élève de l'école des cadets, on le voit déjà mêlé aux mouvements libéraux dressés contre le despotisme d'Abdülhamit II, le Sultan qui sera renversé par la révolution libérale de 1908-1909. En raison de ses activités clandestines, il fut bientôt transféré à Damas en tant que chef d'état-major - loin du centre du pouvoir -. Il parvint toutefois à créer une société révolutionnaire qui fusionne ensuite avec le Rassemblement pour l'Union et le Progrès, dirigé par le triumvirat d'Enver, Cemal et Talat.

En Syrie, Mustafa Kemal y trouva l'occasion de se convaincre que seul un État national turc pourrait œuvrer en faveur des Turcs eux-mêmes. A l'inverse des «Jeunes-Turcs Unionistes» de la deuxième période constitutionnelle de l'Empire ottoman (1908-1918), il ne voulait pas conquérir le pouvoir par une insurrection armée. Demandant la séparation du politique et du militaire, la soumission du dernier à l'autorité du premier; il suscita ainsi de vifs soupçons chez les principaux dirigeants de l'époque.

Tout en s'opposant à la politique pro-germanique et aventuriste de la faction des Jeunes-Turcs au pouvoir, avant et pendant la première guerre mondiale, Kemal n'en n'était pas pour autant favorable à une politique de soumission au camp des Alliés. Son but était de libérer le pays de toute sorte de dépendance. Enfin, une mission au front caucasien, durant la première révolution russe de février 1917, et surtout des contacts avec les prisonniers de guerre russes, l'aidèrent à approfondir sa connaissance des revendications révolutionnaires des peuples voisins.

Arméniens et aux Kurdes lors du traité de Sèvres de 1920[28].

Presque toues les terres d'Islam perdirent leur liberté. L'Empire ottoman sombra, mais du moins, grâce à la révolution nationaliste et à la guerre d'indépendance qui l'accompagna, l'Empire put échapper au protectorat et une nation[29] turque se dégagera de ce vaste ensemble défunt.

Quand la guerre d'indépendance (1919-1922) s'acheva avec succès, le général Mustafa Kemal se considéra comme le créateur d'une nation nouvelle et différente, appelée *Türkiye* ou pays des turcs[30].

Mustafa Kemal, cette figure emblématique, est né en 1881 à Salonique - un port du nord de la mer Égée, aujourd'hui en Grèce - d'une famille de classe moyenne, où le père était fonctionnaire des douanes. Tout jeune, Mustafa eut sa première querelle violente avec le chef de l'école religieuse locale, le *mulla*. L'expérience semble lui avoir laissé une profonde haine du fondamentalisme religieux. Il fit ses études dans des écoles militaires, qui étaient presque les seuls à offrir des perspectives de promotion aux jeunes gens de la société ottomane.

À l'Académie, ses prouesses en mathématiques lui valent le surnom de *kemal* (parfait). C'est là qu'il acquit un profond intérêt pour les œuvres de Rousseau, Voltaire et Auguste Conte et que lui vient l'idée folle de devenir le Napoléon de l'Orient.

28- Le 10 août 1920, le traité de Sèvres est signé. Il internationalise les détroits, place *de facto* Izmir et la plus grande partie de la Thrace sous souveraineté grecque, prévoit la création, par la Société des Nations, d'un Kurdistan indépendant, établit une Arménie indépendante et crée des zones d'influence, pour la France, dans le sud-est de l'Anatolie, et pour l'Italie dans le sud-ouest.

29- Voir C.A.O. Van Nieuwenhuijze, op. cit. p. 339.

30- Les Turcs appellent leur pays Türkiye depuis 1923. Auparavant, la Turquie d'Europe était connue par les Turcs sous le nom de Roumélie (pays des Roums, des Grecs) et celle d'Asie était appelée l'Anatolie (mot grec signifiant le Levant). En bon turc, les Turcs auraient du appeler leur Etat *Türkeli* ou adopter l'appellation iranienne *Türkistan*. Le Turkestan (en turc *Türkistan*) est littéralement le pays des Turcs, comme le Kazakhstan est le pays des Kazakhs ou l'Afghanistan celui des Afghans… Pour plus d'information, voir : Thierry Zarcone, «**La Turquie. De l'Empire ottoman à la République d'Atatürk**», Paris, Gallimard, 2005.

turque, se rangeant dans le camp des forces de la Russie tsariste en échange de la promesse de leur indépendance. Au printemps 1915, la contre offensive turque s'accompagne d'une implacable répression (massacres et déportation des populations). Les victimes arméniennes sont nombreuses et les rescapés se réfugient au Caucase, en Iran, au Liban, en Syrie ou en Occident.

Mustafa Kemal

A la fin de la première guerre mondiale, le nationalisme, la modernisation et l'anatolisation avaient plus détruit que construit.

L'épuisement de l'Empire obligea le Sultan à signer l'armistice de Moudras (30 octobre 1918) qui livra presque totalement les domaines de la Sublime Porte aux vainqueurs. En mai 1919, les Grecs débarquent à Smyrne et occupent la Capadoce pour réaliser la «Megale Idea» (ou restauration de la Grèce antique avec ses colonies ionniennes). Cette nouvelle atteinte amorce un sursaut national qu'incarne le général Mustafa Kemal. En avril 1920, la Grande Assemblée Nationale (*Büyük Millet Meclisi*, qui se désigne par les lettres B.M.M.), réunie à Angora (Ankara) et présidée par le général Kemal, forme un gouvernement nationaliste. Celui-ci déclenche la guerre contre les Grecs et les rejette à la mer. Des négociations avec l'U.R.S.S. et avec la France permettent en outre la récupération des territoires de l'Anatolie orientale et de la Cilicie. Le 1er novembre 1922, le sultanat est aboli et l'année suivante, au traité de Lausanne[27], la Turquie récupère les territoires que les Alliés avaient destinés aux

27- Commencée le 23 avril 1923, la Conférence de Lausanne s'achèvera trois mois après par la signature du Traité de Lausanne. La nouvelle Turquie, dont l'indépendance est reconnue par la France, l'Italie, la Grande Bretagne, le Japon, la Roumanie et la Yougoslavie se confond, *grosso modo*, avec celle dessinée par le Pacte national turc. On ne parle plus de Kurdistan et la partie arménienne s'arrête à la limite de la République soviétique d'Arménie. Seule déception pour les turcs, Mossoul. La Conférence de Lausanne a décidé de ne pas décider. Londres et Ankara devant poursuivre leurs négociations sous les auspices de la Société des Nations. Les capitulations sont abolies et toutes les concessions étrangères, ainsi que la dette ottomane, seront renégociées. La Turquie, enfin, recouvre la liberté en matière de politique douanière.

devenaient la politique officielle d'Istanbul; parce que leurs prédécesseurs avaient voulu ignorer les principes du nationalisme et sa force, les unionistes décidaient de rechercher leur revanche et leur renaissance dans la création d'un nouvel empire turc.

Le modernisme s'est fait par la voie d'importantes réalisations, justifiées par les usages anatoliens. En fait, ce n'était que l'expression de la volonté jeune-turque de découvrir l'Anatolie et de la turquiser. L'Anatolie - Asie Mineure ou Turquie d'Asie - devient le paradigme de ce que les Jeunes-Turcs ont voulu éradiquer et créer.

Le vrai Turc pauvre et primitif de l'Anatolie(26) devint tout d'un coup le point de mire des Jeunes-Turcs. Il fallait turquiser l'Anatolie en y installant des *«mohacir»*, immigrés musulmans chassés des territoires ottomans d'Europe, et il fallait anatoliser l'Empire, par la promotion des commerçants, des propriétaires fonciers et des banquiers turcs. Les Jeunes-Turcs ne voulaient plus que l'on puisse écrire que «le nom d'Asie Mineure a pour le public plus de retentissement dans le passé que le nom de l'Anatolie trouve d'écho dans le présent» ou encore «tandis que les Grecs et les Arméniens occupent d'office les places d'employés et s'élèvent couramment, les seconds surtout, à des fonctions de direction, le turc végète dans les rôles les plus humbles et reste voué le plus souvent aux besognes manuelles».

Le régime instauré par les Jeunes-Turcs montre son incapacité à gouverner, et tente de la compenser en orientant sa politique vers l'ultra-nationalisme. Lorsque éclate la Première Guerre mondiale, la Turquie se range aux côtés de l'Allemagne. Durant l'hiver 1914-1915, les Russes passent à l'offensive et les nationalistes arméniens se soulèvent sur les arrières de l'armée

26- Voir C.A.O. Van Nieuwenhuijze, «**Sociology of the Middle East**», Leiden, E.J. Brill, 1971, pp. 33l-338.

fameuse déclaration du grand écrivain Ziya Gökalp (1876-1924)[23] vers 1910: «Les enfants d'Oghouz Khan n'oublient jamais ce pays qui s'appelle Turan. La patrie des Turcs n'est pas la Turquie, ni même le Turkestan, leur pays est une terre vaste et éternelle: 'Touran'»[24].

Une des expressions les plus intéressantes du nationalisme turc se trouve dans son extension au panturquisme ou pantouranisme. Le panturquisme *(türkçülük)* prône l'espoir d'une union plus ou moins large de tous les Turcs. Mais le panturquisme a pu se confondre avec le pantouranisme qui lui, couvre une tendance beaucoup plus vaste visant le rapprochement des peuples du Turan. Le vocable «Turan» appartient au vocabulaire géographique iranien et désigne une notion spatiale assez vague: «le pays au nord de l'Iran». C'est ainsi qu'il a été compris dès 1839 en Hongrie, quand le *Turanische Gesellschaft* écrivait: «Les peuples qui nous sont apparentés»[25], faisant allusion aux Finnois et aux Turcs. L'idée romantique du touranisme s'est donnée libre cours et a revêtu toutes les formes imaginables, soit dans la littérature, la presse, etc. Elle s'est «concrétisée», en quelque sorte, dès 1918, lorsqu'un illustre général osmanli, rêvant de fonder un Empire turc en Asie Centrale, y trouva la mort en guerroyant pour réaliser cet idéal.

Le panturquisme et son cousin proche, le pantouranisme,

23- Membre du Comité central du Comité Union et Progrès sans interruption depuis 1908, Gökalp passe pour le théoricien du nationalisme turc. Le Foyer turc *(Türk Ocağı)*, les réformes modernistes imposées par le Comité Union et Progrès, l'illusion du pantouranisme doivent beaucoup à cet homme qui a souffert dans sa jeunesse tous les tourments de l'intellectuel réformiste nationaliste. Gökalp est devenu un véritable parrain, à la croisée des mondes politique et intellectuel. Les revues dont le premier professeur de sociologie à l'Université d'Istanbul (1915) est directement ou indirectement responsable, la Yeni Mecmua (nouvelle revue), la *Büyük Mecmua* (grande revue), la Revue de la Faculté de littérature, la Revue d'Économie politique, et l'activité de ses collaborateurs et disciples, comme la romancière et pédagogue Halide Edip ou le journaliste et futur mémorialiste d'Atatürk, Falih Rifki, lui assurent une influence considérable.

24- Voir Jean-Paul Roux, «**La Turquie**», op.cit., p. 148.

25- Ibid.

1908, la révolution des Jeunes-Turcs conduit au rétablissement de la Constitution, à l'élection d'un parlement dominé par le Comité Union et Progrès (Komiteh ou les unionistes) et à la déposition d'Abdülhamit.

La révolution jeune-turque de 1908, peut-être plus occupée de réformes que le Sultan, exerça une politique de turquisation plus marquée et se montra tout autant tyrannique. Nationalisme, modernisation, promotion de l'Anatolie, tels sont les maîtres mots des réformes appliquées par les unionistes. Mais pour les responsables jeunes-turcs, cette trilogie représente plus que les convictions majeures d'un bréviaire réformiste. Toute leur politique a été soumise à la trinité du nationalisme, de l'»anatolisation» et de la modernisation.

Par la nature de ses composantes et par leur conjugaison, cette trinité a bouleversé l'Empire ottoman. Pour la première fois dans l'histoire ottomane, les hommes au pouvoir à Istanbul ont défendu le nationalisme turc sous l'influence des Turcs musulmans venus de l'Empire russe[22]. La fondation des *«Türk Ocaklar»* (Foyers turcs) en mai 1912, véritables centres de culture turque, créés pour développer la langue turque et améliorer la connaissance économique, sociale et scientifique du peuple turc «principal élément de l'Islam», donna un élan particulier au mouvement national. Les esprits les plus chimériques rêvent d'une union de tous les Turcs, depuis les Balkans «jusqu'aux oasis de la route de la soie», et certains, encore plus utopiques, rêvent en lisant la

22- L'idée panturque est très ancienne et les théoriciens du mouvement ont sans doute quelque raison à rechercher son origine dans les anciennes civilisations de l'Asie Centrale: il semble bien que les peuples Türüks ou Uygurs avaient déjà une notion de leur communauté de famille. Dans son aspect moderne, c'est vers 1905, en Russie, qu'apparurent ses premières manifestations. En 1908, l'Assemblée turque fut fondée à Istanbul dans le but d'étudier la situation et les activités de tous les peuples turcs. Voir Jean-Paul ROUX, «**La Turquie**», Payot, Paris, 1953, p. 148.

sa nationalité[17]. Quand il disparaîtra, tous les peuples dominés mais conservés se dégageront d'eux-mêmes, et le «peuple turc»[18] dans une prise de conscience nationale essaiera de constituer, à l'exemple de l'Occident, un État turc au sens occidental du terme.

Jusqu'à son abolition, le gouvernement khalifal ne craignait pas de supprimer des documents officiels le mot «turc» pour le remplacer par le mot «musulman».

La révolution jeune-turque de 1908

Le mot «turc»[19] était péjoratif à l'époque ottomane, il désignait un rustre, un vilain méprisable, la populace de la glèbe (les ploucs), enraciné au sol et qui ne cultivait pas les belles-lettres persanes ou la philosophie gréco-arabe, et qui ignorait presque tout de l'Islam.

Il avait fallu attendre le célèbre poète Mehemet Emin, rentré vivant dans le panthéon de la turquité avec son poème «Moi je suis Turc», paru en 1897, pour entendre chanter la grandeur d'âme de la race[20] conquérante: *«Ben bir Turkum, dinirn, cinsirn uludur»*[21].

Dès lors, la leçon de Mehemet Emin fut passionnément écoutée. Tout le pays vibra de cet appel national. C'est dans cet état d'esprit que la révolution naquit dans les provinces anatoliennes. En juillet

17- Afin de s'attirer le soutien des provinces arabes, le gouvernement du sultan Abdülhamit (l876-1909) recherche une politique panislamique. Mais cette tentative a pour double résultat de renforcer l'opposition des Jeunes-Turcs rassemblés dans le Comité Union et Progrès (dit le Komiteh), et de radicaliser celle des Arméniens après une répression terrible consécutive à une vague d'attentats (1892-1896).

18- Le terme «le peuple turc» a fait son apparition le 8 avril 1923 parmi les «Neufs Principes» énoncés par Mustafa Kemal Atatürk.

19- «Appeler Turc un osmanli (ottoman), notait déjà le français Jouannin en l840, c'est lui adresser une grossière injure», cité in Alexandre Jevakhoff, Kemal Atatürk, «**Les chemins de l'Occident**», Tallandier, 1989, p. 11.

20- D'après une annonce parue dans le quotidien Cumhuriyet en date du 24/07/1937, l'une des conditions recherchées pour les postulants à l'École Vétérinaire Militaire d'Ankara été d'être de «race turque». Dans une autre annonce parue dans le même quotidien le 6/09/1938, les candidats devaient «appartenir à la race turque» pour devenir professeurs à l'École d'Aviation.

21- Je suis Turc, ma religion, ma race sont grandes.

le clergé arabe. Les Balkans, après cinq cents années d'occupation ottomane ne seront pas turcs, pas davantage musulmans. Ainsi, il est peut-être excessif de dire que la République Turque est une continuation de l'Empire Ottoman.

Si la stature des empires des grands conquérants dont nous venons d'évoquer les noms peut présenter certaines similitudes avec le profil de celui des ottomans, leur brièveté empêche de pousser plus loin le parallélisme. Les ottomans ont su préserver leur dynastie pendant près de sept cents ans.

Il y a bien, à certains égards, quelques caractères communs entre l'Empire austro-hongrois et l'Empire ottoman. Pour que la similitude soit cependant satisfaisante, il aurait fallu que l'Empereur d'Autriche fût en même temps Pape, un Pape du Moyen Age, dont l'autorité spirituelle aurait été indiscutable. En effet, le souverain ottoman est à la fois Sultan c'est à dire Empereur (ou Padischah, c'est à dire Roi des Rois), et Khalife, successeur du prophète, pontife suprême chargé de défendre l'Islam.

L'Empire Ottoman est donc un empire nuancé qui peut être, en quelque sorte, baptisé «Confédération» (bien que le droit constitutionnel interdit cet usage). Tant que l'Empire fut fort, tant que son armée fut victorieuse et son économie florissante, la «juxtaposition communautaire» subsista et la paix sociale régna. Mais, dès que la dynastie s'affaiblit, la «confédération» se disloqua. Balkans et provinces arabes redevinrent aussitôt des régions de troubles où les convoitises des grands États se donnèrent libre cours.

L'Empire ignore tout du «Contrat Social». Il est le seul «fait» qui groupe des agrégats disparates. Il ne se soucie ni de «turquiser» ni même de regrouper les Turcs. Bien au contraire, au fur et à mesure de sa décadence, il cherche à oublier ses origines, reniera

qui avaient déjà donné à l'Islam les seltchukides), et sous la conduite d'un certain Ertugrul, dont le fils Osman, fonde aux environs de 1288 une principauté. Cette principauté deviendra l'Empire Osmanli (ottoman par déformation occidentale)[15], grande expression politique des Turcs[16].

L'Empire Osmanli n'avait comme idéologie que celle de l'Islam. Il croyait représenter l'empire musulman dans toute la dimension de ce terme et dans toute son efficacité. C'était un empire théocratique dégagé de tout sentiment national.

L'Empire Ottoman se présente avec des caractéristiques fortement originales, en quelque sorte comme sui generis. On ne peut, en effet, le considérer sous l'angle traditionnel en Europe, comme ces dominations éphémères que furent celles d'Alexandre le Grand ou de Napoléon, ni le traiter comme une entité nationale.

Si l'on regarde, par exemple, l'histoire des Capétiens de France, on voit une famille sortir de l'ombre, se hisser au pouvoir suprême sur une parcelle de terre et s'activer opiniâtrement à homogénéiser autour d'elle, à créer une nation ayant autant que possible un faisceau d'idéaux et de caractères communs: une langue, une religion commune. Rien de tel chez les ottomans. Certes, c'est un empire turc, avec une dynastie turque, mais cet empire représente une superstructure élastique tolérant tous les éléments primitifs ou autochtones: des groupements ethniques intacts, des religions variées, une multitude de langues et de cultures. Dans ce grand complexe ottoman, les Turcs jouent certes le premier rôle, mais les autres peuples ont une place considérable: l'armée en partie albanaise; le commerce et les finances grecs, arméniens ou juifs;

15- Pour plus d'information, voir: Dimitri Kitsikis, op. cit.

16- Voir Colonel Lanouche, op. cit., pp. 19-91.

Al Hakim (1031-1075) et de la fille de l'un deux, Torgul Beg. L'Empire Seltchukide couvrit la Turquie, l'Iran et l'Irak actuels.

Occupés à contenir les Croisades entre le XI[e] et le XIII[e] siècle, les seltchukides voyaient arriver de nouveaux venus d'Asie centrale. La frontière orientale de l'Empire Khalifal était ouverte; le barrage (Sassanide d'abord, Arabe ensuite) qui depuis des siècles retenait le flot asiatique était brisé. Ces bandes conquérantes revendiquaient le droit de vivre sur les pays conquis par le grand parent seltchukide. Ces gens remuants, toujours insoumis, se firent diriger sur l'Anatolie, verrouillée par Byzance.

Les Turcs qui arrivaient en Anatolie, les Turkmènes (c'est à dire les nomades) étaient des soldats et des bergers et avaient comme cadre social la tribu. Théoriquement la tribu était musulmane mais ne pratiquait qu'une religion sommaire. Les masses demeuraient païennes, chamanistes, avec quelques greffes des pratiques obligatoires de l'islamisme. Seuls les chefs avaient, en revanche, quelques notions coraniques.

Les tribus turques en Anatolie ne tardèrent pas à être plus nombreuses que partout ailleurs. Elles s'y entasseront, s'y superposeront progressivement à la population autochtone en la poussant toujours plus loin vers l'ouest. Quand l'empire Seltchukide s'écroulera, le pont qui unissait l'Asie centrale au Proche-Orient se brisera; partout les tribus turques se feront assimilées par les populations arabes et persanes. Cependant, en Anatolie, loin de se faire assimiler, elles assimileront et feront de l'Asie Mineure l'actuelle Turquie.

L'Empire Ottoman

La domination des seltchukides ouvrit la voie aux ottomans appartenant à une tribu Oguz du Turkestan (ces mêmes Oguz

caste, et ne connaissaient d'autre loi que la discipline militaire.

Forts de leurs prouesses militaires, les Turcs vinrent s'engager dans les troupes des califes abbassides de Bagdad(14) comme mercenaires ou comme soldats esclaves. Les reîtres turcs avaient trop d'intérêt à servir l'Islam pour hésiter à se convertir. A la fin du IXe siècle, les Turcs musulmans occupaient la plupart des postes de commandement militaire de l'Empire.

Cependant, ce n'est qu'au Xe siècle que l'Islam s'introduisit en terre turque (Asie centrale) et que les Turcs commencèrent à se convertir grâce aux Arabes qui amenaient avec eux leurs conceptions religieuses. En 954, au sein du Turkestan chinois, le prince héritier de Kachgar embrassa l'Islam; de ce jour commença la vocation de l'Asie centrale pour l'Islam.

En revanche, aux environs de l'an 1000, l'empire Khalifal avait vieilli et les Turcs, pour la première fois, franchirent en conquérants ses frontières.

Tout l'ouest des pays turcs était alors aux mains de la vaste tribu des Oguz dont l'autorité s'étendait, entre autres, sur la rive gauche de la Volga. Et au Xe siècle, sous une poussée de leurs voisins du nord et de l'est, les Oguz s'étaient trouvés scindés en deux groupes. Le plus important avait traversé la Volga et avait fini par se faire massacrer en Grèce. Le second était parti vers les terres de l'Islam. Arrivé en Transoxiane (au-delà du fleuve), sa classe dirigeante avait commencé à s'islamiser et à s'iraniser.

A ce groupe appartenait une tribu ayant un dénommé Seltchuk à sa tête. Les seltchukides parvinrent, vers 1034 et 1035, à se créer une petite principauté à Merv. Princes encore faibles, ils se trouvèrent servis par le mariage du Khalife Abbasside de Bagdad

14- Les Arabes ne semblent pas avoir lu les passages de l'histoire romaine relatifs au recrutement et au licenciement des étrangers dans la milice.

religion polythéiste comportant de nombreux totems et une grande part de magie, leur religion était plutôt une conception naturelle de la vie et du monde, une culture. Peu à peu, des tribus comme les Ouïgours(12) adoptèrent le boudhisme vers 726 après J.C., certaines devinrent zoroastriennes, nestoriennes ou manichéennes vers 781 après J.C. Les turcs Khazars adoptèrent le judaïsme vers 800 après J.C.(13).

Au moment même où le Turkestan (anciennement soviétique), commençait à se turquiser, l'Islam, né en Arabie et débordant avec le peuple arabe de toutes parts des frontières naturelles de la péninsule, s'étendit sur le monde méditerranéen et proche oriental, s'emparant entre autre de l'Iran. Le premier contact des Turcs et des Arabes fut un contact militaire, un heurt entre deux grands peuples sortant chacun de leurs steppes et de leurs déserts, soldats dans l'âme et ivres de conquêtes.

Pourtant, arabes et turcs, en combattant les uns contre les autres étaient mus par des sentiments bien différents. Chez les Arabes la guerre était une guerre sainte, la propagation de la foi étant un impératif. Les Arabes formaient déjà un empire immense, en voie de devenir démesuré, centralisé entre les mains du Khalife.

Les Turcs ne formaient pas sur ses marches d'Orient une confédération puissante et organisée; c'étaient des tribus, en lutte contre les peuples iraniens et en luttes intestines, plus préoccupées de pillage que de conquêtes nationalistes ou religieuses. Leur nationalisme était différent du nationalisme actuel, ils avaient l'orgueil de leur nom, de leur tribu et de leur

12- C'est aux Ouïgours de la région de Tourfan - c'est à dire au nord du Turkestan oriental, dans les vallées des Monts Tian-Chian - que l'on doit en grande partie la turquisation des pays qui portent aujourd'hui le nom de Turkestan, bien que cette transformation ethnique ait été commencée par les *Türüks*.

13- Il existe aujourd'hui un petit nombre de turcs chrétiens en Pologne, les Gagauz, et des juifs d'origine turque, les Karaïtes, qui vivent dans les États baltes.

Auparavant, et pendant de longs siècles, le peuple nomade turc s'aventurait d'une marre asséchée à l'autre, luttant contre la sécheresse, la chaleur torride et le froid glacial de la nuit. C'est presque par le jeu d'une loi primitive de la nature que, lorsque ces transhumants tombaient sur des terres cultivées, ils en pillaient les richesses. Si les noms d'Attila le Hun, de Gengis Khan et de Tamerlan, chevauchant à la tête de leurs hordes(8), évoquent l'horreur et la cruauté, il faut replacer ces personnages dans le contexte de la tragédie des nomades face aux sédentaires, de l'étrier face à la charrue.

C'est de cette souche que sont sortis les peuples turcs. Seule la langue les sépare des Européens, des Slaves et des Sémites(9). Outre le turc traditionnel parlé aujourd'hui en Turquie, des millions de turcs vivant en Iran, au Caucase, en Asie centrale, en Russie et au Turkestan chinois parlent une forme de turc ou des langues apparentées comme le mongol ou l'ouzbek, qui appartiennent à la famille linguistique ouralo-altaïque(10), de même que le finnois, le hongrois, le japonais, le coréen(11).

Le mot «turc» apparaît pour la première fois dans les annales chinoises dès 1300 avant J.C., sous la forme *«T'ou-kiue»* ou *«Türük»*.

L'ancienne religion de ces nomades était le chamanisme, une

8- *Ordu* signifie armée.

9- Il y a trois groupes de sémites qui se distinguent par leurs langues: les juifs, les arabes et les assyriens.

10- Le berceau des langues turques se situe quelque part entre Altaï et Xangay-Xentey (ou Khangaï et Khenteï) dans l'actuelle Mongolie. Le groupe linguistique turc est classé dans un domaine altaïque qui recouvre les langues turques/turciques, mongoles et toungouzes-mandchoues. De fait, non moins d'une quarantaine de langues altaïques sont classées comme turques et turciques. Les effectifs vont de quelques dizaines de millions () à quelques centaines de locuteurs (Tofa de Sibérie, Tsaatan de Mongolie…).

11- La question de savoir si les Turcs sont de race jaune est loin d'être tirée au clair. On constate que les turcs d'Asie Centrale, berceau des turcs, sont actuellement de race jaune; on en a conclu hâtivement qu'ils descendaient d'une même souche ethnique. Cependant, il est fort plausible que dès les temps les plus anciens, il y ait eu des turcs de race blanche à côté des turcs de race jaune. Ainsi, le nom «Turc» servirait à couvrir, non pas une unité ethnologique, mais seulement une unité linguistique.

ou confessionnelle. Le nationalisme turc[5] n'est donc pas une figure atemporelle, bien au contraire, sa naissance et son amorce sont le fait d'une situation politique et sociale particulière, qui connaît des évolutions au cours des siècles, sur lesquelles on va revenir brièvement. L'actuelle société turque se caractérise par la recrudescence d'un nationalisme à géométrie variable (turquisme, panturquisme, nationalisme turco-islamique, nationalisme laïc, ou nationalisme laïc autoritaire), que d'aucun pourrait juger comme un frein au processus de modernisation du pays.

Il ne s'agit pas, dans cet article, de faire une critique ni une apologie du nationalisme turc, mais plutôt de revenir sur ses origines, ses causes, et ses manifestations – passées et à venir –.

Les peuples «Turcs»

Le monde turc *(Türk Dünyası)*[6] ou les peuples «turcs»[7] que nous voyons aujourd'hui installés dans la limite de la Turquie et répandus en Europe orientale et en Asie, des plaines du nord de la Mer Noire jusqu'aux rives de l'Océan Pacifique, sont originaires de l'Asie centrale. Un ensemble de plus de 250 millions de personnes, qui s'étend des rives de l'Adriatique jusqu'au Xinjiang en Chine.

La carte ethnographique des temps modernes pour l'Europe orientale et le Proche-Orient ne commence à prendre forme que vers le Xe siècle de l'ère chrétienne.

5- Dimitri Kitsikis, «**L'Empire ottoman**», Paris, PUF, 1991, pp. 120-122; Riva Kastoryano, «**Le nationalisme turc**», avril 1999, disponible sur le site: http://www.ceri-sciences-po.org

6- Six pays souverains (Turquie, Azerbaïdjan, Kazakhstan, Ouzbékistan, Kirghizie, Turkménistan), et de nombreuses entités politiques aux statuts très divers des Balkans à la Chine. Il faut différencier entre turquisme *(türkçülük)* et panturquisme *(türkçülük),* turcité *(türklük)* et appartenance à un peuple turcophone. Les Turcs parlent de *Kazak* Türkleri (Turcs kazakhs) ou *Özbek Türkleri* (Turcs ouzbeks) là ou les intéressés eux-mêmes affirment fièrement leur identité nationale retrouvée avec le démantèlement de l'Union Soviétique.

7- Colonel Lanouche, «**Histoire de la Turquie**», Payot, Paris, 1953, pp. 9-18 (chap. I - L'origine des Turcs et leur premier établissement en Asie Mineure).

Aux origines du «nationalisme turc»: bref survol historique des principes fondateurs de la République

Dr. Tarek MAJZOUB*

Introduction

Les «*Türk*»[1] se réveillèrent au nationalisme le jour où ils commencèrent à perdre l'Empire. On l'a vu inspirer la révolution des «Jeunes Turcs»[2] en 1908, puis forger peu à peu l'identité de l'Empire décadent aux lendemains de la guerre de 1914, pour enfin déboucher sur la création d'une nation nouvelle et différente appelée *Türkiy*[3] avec Atatürk[4].

Il n'y a pas longtemps encore, la Turquie actuelle n'était qu'une province dans un empire ottoman plus vaste, qui se caractérisait par son multiculturalisme, son pluri-ethnisme, et même sa pluralité religieuse

1- *Türk* signifie «fort».

2- Appelés aussi les «Jeunes-Turcs Unionistes» de la deuxième période constitutionnelle de l'Empire ottoman (1908-1918) - la première datant de 1877 -.

3- Türkiye signifie littéralement Pays des Turcs.

4- Surnom de Mustafa Kemal (1881-1938), dit Atatürk. Ata voulant dire à la fois «père» et «ancêtre», «*Türkata*» eut été grammaticalement plus juste mais moins harmonieux que «*Atatürk*». Le 24 novembre 1934, à l'unanimité, l'Assemblée nationale propose à Kemal de devenir «*Atatürk*», c'est-à-dire littéralement «Turc-père».

* *Docteur en Droit International, Professeur de Droit*

West. Moderate movements in power may establish an acceptable relation with the West. Others may adopt an uncompromisingly revolutionary and anti-Western stance. In security terms, the Western debate about Islamic «fundamentalism» has turned on the potential for the emergence of a concerted Islamic bloc poised for a «clash of civilizations» with the West[25]. However, It should be made very clear that the powerful cleavages within the Muslim Middle East again Sunni vs. Shiia, make the prospects for a broad civilizational clash remote. Moreover, it is worth noting that while Islamic movements in general may not wish the West well, their principal targets are internal, and their agendas, even in power, are likely, and for a long period of time, to be overwhelmingly domestic.

In the fashionable focus on Islam as a force in Middle Eastern futures, it is easy to forget the powerful role of nationalism as a driver in the evolution of the region. In leading countries such as Algeria, Egypt, and Turkey, the experience of throwing off the old regime and constructing a modern state remains a powerful image in contemporary politics. Some observers have described the current Egyptian and Algerian turmoil as the second half of an unfinished nationalist revolution. Turkey's Islamists rely heavily on nationalistic images and rhetoric. Nationalism can arguably be seen as the leading force behind the recent behavior of states as diverse as Iran, Egypt, Syria, Iraq, and Iran.

25- Samuel Huntington, «**The Clash of Civilizations?**» Foreign Affairs, Summer 1993.

phenomenon, reinforced by the growing ease of communication within and outside Syria(23). Indeed, the information revolution is itself a leading driver in the political and security future of Syria and the Middle East at large. This infrastructure is also bolstering the effectiveness of opposition movements, both peaceful and violent, including terrorists. Modern telecommunications have emerged as the basis for more effective communication between exiled opposition leaders and their supporters in Syria and elsewhere. In the 1970s, Ayatollah Khomeini used smuggled cassettes to spread his message in Iran. Today, Islamists rely on the Internet to reach over the barriers to political organization erected by regimes(24). The net result of this trend is likely to be a progressive loss of central control in traditionally authoritarian societies across the greater Middle East. This loss by itself is likely to result in the collapse of regimes as it did in some Arab States, it will be important factor in the ability of diverse groups, whether moderate or extreme, to undermine the power and legitimacy of the present and future ruling elites. However, the power of Islam as a religious, cultural, and political force is likely to be another «permanently operating factor» across the Middle East.

The growth of Islamist movements and the possible rise of more new Islamic regimes will have potentially important implications for conflict within and among Middle Eastern societies (Sunni vs. Shiia), as well as between the Muslim world and the West. Where violent Islamist movements exist but cannot easily triumph, as in Syria, the stage may be set for prolonged strife affecting regional balances and the ability of states to clash or cooperate with the

23- «**The rise of networks and their political implications**» are treated in David Ronfeldt, «**Tribes, Institutions, Markets, Networks: A Framework About Societal Evolution**», Santa Monica, CA: RAND, P-7967, 2012.

24- Brian Nichiporuk and Carl H. Builder, «**Information Technologies and the Future of Land Warfare**», Santa Monica, CA: RAND, MR-560-A, 2012.

key states, including Algeria, Egypt, Libya, Turkey, Jordan, and Iran, as well as the Syrian rebellion, Bosnia and Chechnya on the periphery, is already being driven by Islamic politics in government or in opposition. Attempts by established regimes to crush radical Islamic opposition, as in Tunisia, Algeria, Egypt, and Jordan have proven to be unsuccessful. These movements reflect deep-seated political, economic, and social problems. Repressed and driven underground, Islamic movements tend to be viewed by much of the Muslim public, with keen eye on the Sunni lower classes, as the only legitimate answer to their societies' predicaments and to their deepening identity crisis.

Under these circumstances Islamist movements are acquiring a monopoly by default as the only serious opposition to failing regimes(22).The pressures giving rise to the Islamist phenomenon are long term, and the phenomenon itself is likely to prove durable. Authoritarian government framework, as assumed by some scholars, provides a potentially significant force for change over the longer term, suggesting that Middle Eastern societies after the Arab Spring are likely to become more complex and more diverse as new interest groups and sub-state actors emerge. The social complexity in Syria has potentially significant implications for the way in which states outside the region seek to influence the behavior of regional actors, especially in the context of economic instruments. A related trend, already evident in Syria, especially where a private sector has been accompanied by dysfunctional or chaotic society, has been for individuals increasingly to organize their lives without reference to the state. Ethnic, religious, and other «networks» have been leading beneficiaries of this

22- Ian O. Lesser and Ashley J. Tellis, «**Strategic Exposure: Proliferation Around the Mediterranean**», Santa Monica, CA: RAND, MR-742-A, 1996. See also Lesser and Fuller, p. 165.

that Syria would be appealing because of its geopolitical location. According to the Washington Institute for Near East Policy (WINEP, the think tank of AIPAC)[21], the Mediterranean basin contains the largest reserves of gas and it is Syria that there would be the most important. This institution also hypothesized that the battle between Turkey and Cyprus would expand because of the inability of Turkey to assume the loss of the Nabucco project (despite the contract signed with Moscow in December 2011 for the transport of part of South Stream gas via Turkey).

The revelation of the secret Syrian gas raises awareness of the enormity of the issue about it. Who controls Syria could control the Middle East. And from Syria, gateway to Asia, he will hold «the key to Russia House,» as stated in the Tsarina Catherine II, as well as that of China via the Silk Road. Thus, it would provide ability to dominate the world because this century is the century of gas. It is for this reason that the signatories to the agreement of Damascus, allowing gas to pass through Iran-Iraq and access to the Mediterranean, creating a new geopolitical space and cutting the lifeline of Nabucco. Well informed specialists have indicated that «Syria is the key to the new era of gas».

Syria predicament: Between Islam and Nationalism

It is likely that the two most powerful forces on the Middle Eastern political scene in the future will be Islam and nationalism. Over 30 years after the Islamic revolution in Iran, political Islam is far from a spent force in the internal politics of Muslim countries. Indeed, it shows clear signs of vigor in a wide variety of settings in and around the Middle East. The evolution of Islamists in

21- The Washington Institute for Near East Policy (WINEP) is a think tank based in Washington, D.C. focused on United States foreign policy in the Middle East. Established in 1985 the institute's mission statement states that it seeks «to advance a balanced and realistic understanding of American interests in the Middle East». The group is often described as being pro-Israel.

involved in gas distribution through the acquisition of assets and facilities, in addition to a proposed joint control of distribution networks. Meanwhile, Moscow shows its flexibility on the price of gas, subject to being allowed access to highly profitable Chinese domestic market. It was agreed, therefore, that experts from Russia and China would work together in the following areas: «The coordination of energy strategies, forecasting and prospecting, market development, energy efficiency, and energy sources alternative».

Other common strategic interests concern the risks facing the project of «missile shield» U.S. Washington has involved not only Japan and South Korea but, beginning in September 2011, India was also invited to become partner. Accordingly, the concerns of both countries meet at the time when Washington's stimulus strategy in Central Asia, that is to say, on the Silk Road. This strategy is the same as that launched by George Bush (draft Greater Central Asia) to roll back the influence of Russia and China in cooperation with Turkey to solve the situation in Afghanistan by 2014, and impose military force by NATO in the region. Uzbekistan has already hinted that it might welcome NATO, and Putin said that this is an intrusion and an attempt by the U.S. and the West to undermine Russia. The alternative for Russia is the expansion of space-Russia Kazakhstan-Belarus cooperation with Beijing. This overview of the mechanisms of current international struggle provides an idea of the formation process of the new international order based on the struggle for military supremacy and whose keystone is energy (oil and gas).

Syria: Curse of Gas

When Israel began extracting oil and gas during the 2009, it was clear that the Mediterranean basin had entered the game and

at the same time, would diminish their influence, and could harm their energy policy in Iran and/or in the Mediterranean. In addition, Gazprom could become one of the investors or operators of major new gas fields in Syria or Lebanon. It is no coincidence that on 16 August, 2011, the Syrian Ministry of Oil announced the discovery of a gas well in Karaa, near Homs. Its production capacity would be 400,000 cubic meters per day (146 million cubic meters per year), not to mention the gas present in the Mediterranean.

Projects Nord Stream and South Stream thus reduces the influence of U.S. policy, which now seems to lag behind. The signs of hostility between the States of Central Europe and Russia have improved, but Poland and the United States seem unwilling to give up. Indeed, in late October 2011, they announced the change in energy policy following the discovery of coal deposits which should reduce European dependence vis-à-vis Russia and the Middle East. This seems to be an ambitious but long-term, because of the many procedures required before marketing; corresponding to the coal found in sedimentary rocks thousands of meters underground and require hydraulic fracturing techniques under high pressure to release the gas, not to mention the environmental risks(20).

Role of China

The Sino-Russian cooperation in the energy sector is the engine of the strategic partnership between the two giants. This is, according to experts, the «base» of their double veto reiterated in favor of Syria. This cooperation is not only the supply of China on preferential terms. China is led to become directly

20- Ibid. «**Sections on Alternative projects and Economic and political aspects**».

Holding Company), and Romanian (Trans-gas). Five years ago, the initial project costs were estimated at $ 11.2 billion, but could reach $ 21.4 billion by 2017. This raises many questions about its viability given that Gazprom was able to conclude contracts with various countries that were alienated from Nabucco, which could no longer rely on the surplus of Turkmenistan, especially since the failed attempts to hold on Iranian gas. This is one of the unsung secret of battle for Iran, which has crossed the red line in its challenge to the U.S. and Europe, by choosing Iraq and Syria as transport paths part of its gas.

Thus, the best hope for Nabucco remains in the supply of gas from Azerbaijan. And the Shah Denis field becomes almost the sole source of gain of a project that seems to have failed even before it started. This is what reveals the acceleration signatures of contracts awarded by Moscow for the redemption of a Nabucco sources originally intended, on the one hand, and the difficulties in imposing geopolitical change in Iran, Syria and Lebanon on the other part. This at a time when Turkey is quick to claim its share of the Nabucco project, either by signing a contract with Azerbaijan for the purchase of 6 billion cubic meters of gas in 2017, by the annexation of Syria and Lebanon with the hope to block the transit of Iranian oil or to receive a share of the rich gas in Syria. Apparently a place in the new world order, that of gas or something else, go through a number of services, ranging from military support to the hosting of strategic missile defense system.

Perhaps the greatest threat to Nabucco is Russia's attempt to disrupt the negotiating process and provide better contracts in favor of Gazprom for North Stream and South Stream, which would invalidate the efforts of the United States and Europe,

Gazprom is building in cooperation with Germany in order to export gas to the major consumption centers of Western Europe.

Gazprom has set up a joint facility of storage with Serbia in order to supply gas to Bosnia-Herzegovina and Serbia itself. Feasibility studies have been conducted on similar modes of storage in the Czech Republic, Romania, Belgium, Great Britain, Slovakia, Turkey, Greece and even France. Gazprom strengthens the position of Moscow, provider 41% of European gas supplies. This means a substantial change in relations between East and West in the short, medium and long term. It also announced a decline of U.S. influence, by missile shields interposed, seeing the establishment of a new international organization, which the gas will be the main pillar. Finally it explains the intensification of the fight for gas on the east coast of the Mediterranean in the Middle East.

Nabucco Vs. Turkey

Nabucco would bring gas 3,900 kilometers from Turkey to Austria and was designed to provide 31 billion cubic meters of gas annually from the Middle East and the Caspian Basin to European markets. The willingness of the NATO coalition-United States-France to end the obstacles that rose up against its gas interests in the Middle East, notably Syria and Lebanon, is that it is necessary to provide stability and caring for the environment when it comes to gas infrastructure and investment. The Syrian response was to sign a contract to transfer its territory to Iranian gas through Iraq. Thus, it is on the Syrian and Lebanese gas that focuses the battle, will supply be directed through Nabucco or South Stream?

The Nabucco consortium consists of several companies: German (REW), Austrian (OML), Turkey (Botas), Bulgarian (Energy

positioned itself in Lebanon and chosen local partners to be part of a project developing gas found off the Lebanese coast. Interestingly, Gazprom bank, a subsidiary of Russia's biggest government-controlled gas company (of which Russian Prime Minister Dmitry Medvedev was once chairman) has already established a presence in Lebanon as Gazprom bank-Invest.

Gazprom has also been aggressively angling for a share of Israeli-discovered offshore gas reserves. Russian President Vladimir Putin did the company's bidding himself with Israeli officials, but Gazprom has not yet won a stake in one of the Israeli gas licenses, having recently lost out on one opportunity to Australia's largest oil and gas company, Woo Gazprom leaders have not only developed their project, but they also made sure to counter Nabucco. Thus, Gazprom owns 30% of the project to build a second pipeline to Europe, broadly following the same route as Nabucco[19] which is, by the admission of his supporters, a proposed «policy» intended to show its strength by slowing or blocking the Nabucco project. Besides Moscow rushed to buy gas in Central Asia and Caspian Sea in order to suppress its opponents, it is trying to ridicule Washington politically, economically and strategically at the same time.

Gazprom operates gas facilities in Austria, that is to say in the strategic area of Germany, and also leases facilities in Britain and France. However, it is the major storage facilities in Austria which will be used to redraw the energy map of Europe, since they feed Slovenia, Slovakia, Croatia, Hungary, Italy and Germany. At these facilities, we must add the center storage of Katrina, that

19- The Nabucco pipeline (also referred to as the Turkey–Austria gas pipeline) is a proposed natural gas pipeline from Erzurum in Turkey to Baumgarten an der March in Austria. The aim of the Nabucco pipeline is to diversify the natural gas suppliers and delivery routes for Europe, thus reducing European dependence on Russian energy. From Wikipedia, the free encyclopedia.

domestic chaos.

Russian stakes in Syria

The perplexing outcome of the Syrian conflict go beyond the fate of the Assad dynasty, stretching to questions of who, in the future, will be exporting which gas, from where, and to which buyers. A friendly regime in Syria would take Russian interests into consideration, while a new regime that does not look at Moscow favorably will be an obstacle to Russia. The latter's energy interests in the region would also require the emergence of a friendly regime that would take Russian interests into consideration. A new regime that is allied with the West would be an obstacle to Russia's expanding presence across the emerging East Mediterranean gas basin and its ability to maneuver to protect its own share of the gas market against competing natural gas resources.

In trying to guarantee its share in the division of zones of influence, and interests, with other powers, Russia wants to make sure it has a say in the emerging East Mediterranean gas province, which involves Cyprus, Israel, Lebanon, and Turkey. Conscious of Europe's declared attempts to free itself from dependence on Russian gas, Moscow's objective is to make sure that any export schemes from the East Mediterranean to Europe will not compete with its own gas-export plans through the existing trans–Black Sea Blue Stream pipeline to Turkey and the upcoming South Stream pipeline to Europe.

Russia has been consolidating its business relations with Cyprus. Moscow was even negotiating a bailout scheme in case Cyprus fails to secure a deal from the EU. Russian companies are eager to sign the contract to develop Cyprus's offshore gas, competing with the likes of Shell and Total. Russia has also

urban areas, with all the constraints on deployment, mobility, and the use of force this implies.

Population increases are also changing the character of Middle Eastern states and introducing or deepening sources of internal conflict soliciting spiral foreign penetration that is going to be non-stop. Population growth and urbanization have simply changed the nature of Syria and its surrounding countries. Transformations have occurred as a result of migration and population growth and in some cases disparities in population growth along ethnic and religious lines have fundamentally altered political balances and the prospects for stability. Prominent examples include the steady erosion of the Maronite position in Lebanon in the face of a growing Muslim population; the expanding and increasingly assertive Shiite population in the smaller Gulf States; the relatively rapid growth of Kurdish communities in Turkey, Iran, and Iraq; and the high birth rates among Palestinians and Israeli Arabs. Demographic changes along these lines will continue to be a source of friction within Middle Eastern societies as old political arrangements and ethnic compacts lose their relevance. For this reason among others, ethnic and separatist conflicts are likely to be a feature on the regional scene in the future.

Population size and growth will be a factor in the power balance and potential regime stability of future Syria. Large population can be a source of vulnerability when coupled with low economic growth rates in addition to the pressures noted above. The most stable and powerful states in the future may be those where demographic pressures and economic performance have been brought into line, allowing regimes to devote additional resources to investment, development of defense industries, and the acquisition of modern military forces without risking

its end, it will reinforce long-standing trends toward relocation and urbanization across the country as populations move to the cities in search of jobs and social services. Uncontrolled dislocation and urbanization is already a well-established trend around the southern Mediterranean and the Middle East. Cities such as Cairo, Damascus and Istanbul, designed for hundreds of thousands, now rank among the most densely populated in the world. Indeed, the Middle East has long been dominated by its cities, including provincial cities in the rural hinterland. Cities are and will continue to be the focus for intellectual, economic, and political activity. As a whole, the region is more heavily urbanized than East Asia, South Asia, or Africa(18).

The inability of the future government/s to adjust to the problems of urbanization will have political consequences. Islamist movements in particular will make their mark in urban politics where they could register striking electoral successes. Whereas traditional rural relationships among families, clans, landowners, and peasants once formed the basis for political stability in many Middle Eastern societies, Middle Eastern politics now turn increasingly on economic relationships and new systems of patronage based in the cities. It is in the cities that disparities between the «haves» and «have-nots» are most striking (theory of relative deprivation). The future shape of Middle Eastern politics and Syria is not an exception, whether radical or moderate, is likely to center on urban areas, and control of the cities will be a leading measure of state control. Any Western involvement in the region's internal conflicts for example, to defend friendly Arab States or to protect Western citizens and assets, will have to account for the likelihood of operations in

18- Richards, Alan and Waterbury, John (1996) «**A Political Economy of the Middle East Westview**» p. 251.

challenges of Islam and nationalism. Taken together, these trends have encouraged and will almost certainly continue to support a pervasive sense of insecurity within the Arab World and the Middle Eastern societies at large that is if we only include Turkey and Iran. When officials and observers within the region itself talk about future security, they will be concerned first and foremost with domestic security. The key issues identified so far will all have consequences for the types of conflict and non-conflict demands and constraints the U.S. is likely to be held responsible of their consequences across the region.

Although global population growth has slowed considerably, disproving the extremely pessimistic assumptions of the 1970s, the population trends in the Middle East have not followed this hopeful pattern and specifically in Syria. Overall, the Syrian population was expected to double by 2025 a count estimated before the start of upheaval, with annual growth rates of roughly 3 percent(17). Over the last ten years, the Gulf States and the countries of the Maghreb, including Egypt, have experienced population growth on the order of 40%, with the result that per capita GNP has dropped sharply. The population around the southern and eastern shores of the Mediterranean is likely to reach 350 million not long after the end of the century (by contrast, the total population of the current members of the European Union will not exceed 300 million in the same period).

From a social viewpoint, it is perhaps more significant that the proportion of people under 15 years of age in these highest-growth areas will reach 30% by 2025. Demographic change of this kind will have a number of potentially destabilizing consequences most notably in Syria. First, as the crisis starts to see

17- «**Demographics of Syria**», From Wikipedia, the free encyclopedia.

U.S. and Terrorism: Recent events have reinforced American awareness of terrorism as a security problem. Terrorism is a well-established mode of conflict on the Middle Eastern scene. Now it is claimed to be entrenched in the Syrian conflict. The U.S. has opted to continue to have a keen stake in limiting the threat of terrorism to friendly regimes and Western citizens and assets, as well as preventing the spillover of political violence emanating from the region. A variety of future regional conflict scenarios may stem from terrorist action, and counterterrorism is likely to be a motivating factor in many instances of U.S. and Western military intervention. Terrorism might also emerge as a tactic for regimes bent on more-traditional forms of regional aggression. In the future, U.S. strategy will probably address the problem of terrorism both as a stand-alone threat and as a «fifth column» or «asymmetric» risk in regional conflicts(16). Potential extra-regional peer competitors might include a resurgent Russia, a more assertive European Union, or, at the borderlands of the Middle East, China. Such developments across the region might trigger the starting point of the premise that political-military trends inside the region, as well as on its periphery, will influence the U.S to use air and space power in defense of its national interests as it makes out of it.

Syria a Setback Society

Syria is in turmoil as a result of internal and external challenges. The most consequential trends in this context include: Demographic change and relentless urbanization, problems of economic growth and reform, dysfunctional societies and the erosion of state control, and crises of political legitimacy and the

16- «**Democracy, Terrorism and the Middle East**», By Chris Forster, The Foreign Policy Centre, April 2007.

ultimate guarantor of world access to Middle Eastern oil. Future aggression by Iraq or Iran against the oil-rich Arabian Peninsula would doubtless trigger an American military response on the order of the Desert Storm operation(13).

Nuclear Proliferation: There continues to be a strong consensus within the U.S. strategic decision makers about the need to prevent the emergence of competitors capable of successfully challenging U.S. military power and in this respect, the regional balance of power between Iran and its allies specifically Syria on the one hand, and Turkey, Saudi Arabia and Egypt on the other are closely observed. Such competitors again could come from within or outside the region especially if Russia and China continue to rally along the side of the Iranian alliance fortified by potential nuclear capabilities(14). The United States will also continue to have a closely related interest in preventing regional powers, and non-state actors, from acquiring new or additional weapons of mass destruction and the means for their delivery at longer range. These weapons can be classed as a systemic concern for the United States. But the Middle East has emerged as a focal point for WMD challenges, with longer-range ballistic missiles poised to change the relationship between the traditional Middle East and adjacent regions in security terms. Indeed, many of today's leading proliferation risks are arrayed along an arc stretching from Algeria to Pakistan(15).

13- Currently, the United States imports some 10% of its oil from the Persian Gulf, and Europe almost 30%. For two perspectives on this disparity in the context of overwhelming U.S. involvement in Gulf defense, see Shibley Telhami and Michael O'Hanlon, «**Europe's Oil, Our Troops**», New York Times, December 10, 2010; and Lawrence J. Korb, «**Holding the Bag in the Gulf**», New York Times, September 18, 1996.

14- The Burke Chair at CSIS has prepared a detailed analysis of the history and character of U.S. and Iranian strategic competition as part of a project supported by the Smith Richardson Foundation. By Dr. Anthony Cordesman and Aram Nerguizian, Feb. 2013.

15- See Ian O. Lesser and Ashley J. Tellis, «**Strategic Exposure: Proliferation Around the Mediterranean**», Santa Monica, CA: RAND, MR-742-A, 2009.

strategy and forces. Achievement of a comprehensive peace will very likely bring increased demands for monitoring and security guarantees. Failure will raise more conventional demands for deterrence and reassurance. Notwithstanding, and at the same time, the U.S. would feel obligated to the increasing prosperity and military capability of Israel, not to mention economic aid in light of the fiscal shortage (budget limitation) in the United States.

Oil and Security: Access to Middle Eastern oil in adequate amounts and at reasonable prices will almost certainly remain a vital interest for the U.S., a large proportion of world petroleum reserves are to be found in the Arab World. The Gulf States alone account for 65 percent of proven world oil reserves, and despite changing patterns of demand and consumption over the past two decades, almost 35 percent of the industrialized world's oil supply came from the Gulf. The five countries with the greatest proven reserves are all in the Middle East. If Caspian oil and gas are included, and the U.S. takes that into consideration especially because since much of the future production from this region will be exported via the Levant or the Gulf thus the region's importance in energy terms is greatly reinforced. Growing energy needs in Eastern Europe and Asia could place greater pressure on demand and further increase the strategic significance of the region's oil resources. Although world oil production continues to grow rapidly, world reserves have grown even faster, and the bulk of these new additions have been in the Middle East(12). Given U.S. systemic interest in international economic stability, the United States is unlikely to abandon its current role as

12- G. C. Georgiou, «**United States Energy Security Policy and Options for the Future**», Energy Policy, Vol. 41, August 2012, pp. 800–839. And Alan Richards and John Waterbury, «**A Political Economy of the Middle East**», Boulder, CO: Westview, 1996, p. 53.

Iranian gas would replace the now-defunct Egyptian gas imports. Over the longer term, Iran aims to seek markets beyond the region, and the Mediterranean through Iraq and Syria offers Tehran, from a geo-economic configurations access to Europe, when and if sanctions are lifted then the opportunity will be there ready for Iran to find the resources and outside technical help to develop its gas wealth.

Syrian Dilemma: International Dimension

In dealing with the International dimension of the Syrian dilemma one could look at the U.S. Interest and what are its ventures? In an era in which U.S. interests are being examined more critically, the Arab World continues to present high pledge for American policymakers. Few of the pledges entail: The survival of Israel and completion of the Arab-Israeli peace process especially in light of the Arab Spring and the drastic and bloody stalemate situation in Syria, notwithstanding access to oil, preventing the spread of weapons of mass destruction in light of the new development in Iran, and holding terrorism in check especially with the rising of magnitude of the Islamic Fundamentalists as evident recently in Syria(11).

Arab-Israeli Peace Process: The United States has been committed to the security and prosperity of Israel since the founding of the state, and this commitment will almost certainly remain a key interest in how to deal with the changing landscape in the Arab World and the potential threat that might come from turmoil Syria. The ultimate outcome of the blood-spattered disorder in Syria will have a considerable influence over the region's future propensity for conflict and the demands on U.S.

11- U.S. interests are discussed in similar fashion in Commission on America's National Interests, «**America's National Interests**», RAND/CSIA/Nixon Center, July 2012, pp. 3–49.

alternative to dependence on Turkey.

Whatever regime emerges in Damascus after the Syrian uprising could redraw the energy map of the region. Competition for supplies and markets nonetheless to control transit routes for energy resources would ultimately shape the future energy map which will depend on who the regional and international winners and losers are. That is why the factionalization of Syrian opposition is understood from the perspective of multiple penetrations by regional and international powers. For Iraq and Iran, a new regime that allies itself with Sunni Turkey or the Gulf states would come at the expense of future cooperation in the energy sphere and strike a blow against Iraqi and Iranian ambitions to have direct access to the Mediterranean without having to rely on Turkish goodwill. The degree of autonomy that a new regime emerging in Syria would be able to grant Syrian Kurds, as well as the latter's ability to establish an autonomous region within the new state, will determine whether Iraq's Kurds will be able to free themselves from the pressures of Ankara and Baghdad and establish a direct export route for their oil reserves through Syrian Kurdish territory.

Post-Sanction Iran and Syria

To further explore the regional dimension of the Syrian predicament one has to look at the Iranian high strategic stakes in Syria, and thus far Iran has not hesitated to defend its interest both financially and militarily. Those stakes extend to the energy sphere, where only a friendly regime in Damascus could open the way for Iran to expand its natural gas exports westward in a post-sanctions era. Authorities in Iran have long been pursuing a pipeline scheme that would feed Iranian gas to Iraq, where gas shortages will persist for the next few years, and Syria, where

the Iraq Petroleum Company was in operation as part of the Kirkuk-Haifa pipeline before the company's nationalization in the early 1970s and Syria's confiscation of the portions of the pipeline running through its territory. The pipeline was later reopened only to be shut down again by Damascus at the start of the Iran-Iraq war (1980–1988) in a gesture of Syrian solidarity with Tehran.

The pipeline was bombed in 2003 by U.S. forces, the route remains viable for transporting Iraqi crude and potentially natural gas exports. More recently, as tensions rose between Baghdad and the Kurdistan Regional Government over oil-exploitation rights in Kurdistan region, access to the Mediterranean via Syria became even more pressing for the Iraqi government. The current Kirkuk-Ceyhan pipeline passes through the area of Fishkhabour in the Kurdish-controlled governorate of Dohuk, where its safety could become contingent on Kurdish goodwill if relations between Baghdad and Erbil were to deteriorate further.

The fact that Iraq and Turkey are also in disagreement over what Iraq describes as «Turkish meddling» in salient direct oil and gas export deals with the Kurdistan Regional Government, among other contentions, also adds to the vulnerability of the Turkish-operated portions of the pipeline beyond Iraqi territory. And Baghdad is not the only one eyeing an oil-export route across Syria. For the Kurdistan Regional Government, change in Damascus also carries the potential of a new export route to the Mediterranean as an alternative to the Turkish route. Such a situation would be especially likely to emerge if the Kurdish areas of Syria were to gain effective autonomy after the Syrian conflict is over. Such an alignment of interests between the Kurds of Iraq and Syria would offer the Kurdistan Regional Government an

Syria. To others, new opportunities will emerge under a new Syrian regime. In a parallel situation, the post-Mubarak regime in Egypt already cancelled its gas supply agreement with Israel on legal grounds and some would say for ideological reasons, albeit, while setting new energy priorities as it turns its focus primarily toward satisfying the domestic demand for energy. Gas exports will most likely be low on the priority list as Egypt seeks to reduce its use of fuel imports for power generation and household usage. This new trend in Egypt and the derailed pipeline will also affect some Arab countries, which might have to look elsewhere for new supplies. Turkey will have to put an end to two of its ambitions: reducing its dependence on Iranian and Russian gas to satisfy its domestic needs and using the Arab Gas Pipeline project to establish itself as a regional energy hub and preferred route for linking Middle Eastern gas producers to gas-hungry markets in Europe.

The above mentioned sequences of events in turn are creating a rivalry with Syria that has the potential to claim this privilege of gas facilities. The Syrian route to European markets could conceivably emerge as a serious future alternative to Turkey, depending on whom the post-crisis government aligns with and has been very much a real anxiety of Turkish support to the opposition trying to oust the present regime. Again and in the same token, Iraq, which is reemerging as a major oil exporter after more than three decades in the business of being energy indeterminate state, is looking to diversify its export routes. It needs alternatives to the Persian Gulf and the Strait of Hormuz and to the export route via Turkey to the Turkish ports in southern Turkey Adana Province. Historically, Syria offered that alternative pass way. Iraq accessed the Mediterranean through Syria when

from the collapse of key friendly regimes[9].

The rapid loss of major regional partners, combined with substantial military capabilities possessed by U.S. opponents, could yield a sharp shift in military balances and present a demanding third level supplier. The military, arms supplies, economic aspects, gas and oil are interconnected aspects of Middle Eastern geopolitics. They have always received considerable attention as a result of the region's energy resources. As a projection on this complicated reality, Ruba Husari[10] wrote an Article on January 2, 2013 for the Carnegie Middle East Center stating that: The Arab Spring has already had an impact on the energy map in the Middle East. The Arab Gas Pipeline project, which from its inception more than a decade ago aimed to export Egyptian natural gas to Israel, Jordan, Syria, Lebanon, and eventually Turkey and Europe, was one of the early victims of the Egyptian revolution. The facilities and pipeline in the Sinai were sabotaged repeatedly, depriving gas-hungry Israel and Jordan of their supply of Egyptian gas and interrupting feeds to Syria and Lebanon along the same line. In line with confused reality and on the issue of Syria, Husari states that: Syria might not be major oil or gas producer in the Middle East, but however depending on the outcome of the Syrian uprising; it is likely to be impacting the shape of the future regional energy map. The country's geographic location offers Mediterranean access to landlocked entities in search of markets for their hydrocarbons and to countries seeking access to Europe without having to go through Turkey. The opportunities presented to many in the region by the current Syrian regime could be lost in a post-crisis

9- Richard F. Grimmett, «**Conventional Arms Transfers to Developing Nations**», 2009–2012, Washington, DC: Congressional Research Service, August 2012.

10- Article on January 2, 2013 for the Carnegie Middle East Center.

technologies. Arms-for-oil policies were a noteworthy outcome of the first oil crisis, as European oil consumers sought to ensure themselves adequate oil supplies. Less sophisticated, but also less expensive sources of arms and technology are likely to expand, on the pattern of current Russian and Chinese transfers. More assertive regional policies in Moscow and Beijing something already evident, could hasten this development. Finally, new sources of arms and technology will develop within the region or nearby. Turkey, Pakistan, and Iran are all likely to emerge as more important suppliers with increasingly capable defense industries. These third level suppliers may also be the least agreeable to participation in any new regimes aimed at controlling conventional arms transfers to the region.

Of principal concern to U.S. security over the longer term would be the emergence of military third level supplier competitors. In the case of the former, it is difficult to envision a true matching military competitor arising. Given the many systemic problems facing all of the major states, none will realistically be able to challenge core U.S. military power in anything approaching equitable status. The emergence of a third supplier competitor, in this case a state or alliance of states sufficiently powerful militarily to dominate the local balance of power in ways harmful to the United States, is more plausible. There are a variety of alternative futures in which the United States could find itself facing such third level supplier competitors. Two paths are most plausible. First, a major outside power could invest heavily in building up one or more regional clients. Candidates for such a role include a resurgent Russia or a much more actively engaged China. Second, a third level supplier competitor could emerge

Unresolved Political Futures

Leaderships across the region and specifically in the Arabian Gulf are aging. In the coming decade, most if not all of the established figures on the regional scene, whether moderate or radical, will no longer be present or effective. Who will replace them? In the near-to-mid term, many states, including key moderate regimes such as Kuwait, Qatar and Saudi Arabia, and the smaller Gulf States will face potentially destabilizing successions.

More broadly, it is worth considering how durable traditional monarchies and authoritarian leaderships can be in an era of decreasing control, greater transparency, and pressures for reform. The problem of unresolved political futures is already a key driver in the evolution of the geopolitical setting in the Arab World, and one that is likely to acquire even greater significance as the current generation of leaders comes to an end. The issue of legitimacy is likely to be central to the region's political evolution in the near future. Regime legitimacy will be under increasing pressure from many quarters, ranging from the inability to address pressing economic and social problems to crises of identity involving the organization of society as well as interactions with the West and the latter is so important and constitute the core of the matter. Many of the traditional external landing stage for regime legitimacy and I mean anti-colonial struggle, Arab nationalism, the Arab-Israeli conflict, non-alignment realistically have disappeared or are showing signs of disappearing(8).

Oil, Gas and the Syrian predicament

Over the longer term, it is possible that shifts in the oil market could affect transfers of weapons and militarily useful

8- Ian O. Lesser, «**Oil, the Persian Gulf, and Grand Strategy: Contemporary Issues in Historical Perspective**», Santa Monica, CA: RAND, R-4072-CENTCOM/JCS, 2012.

other cases, the alternative to existing regimes may be prolonged chaos or what is so called the «coming anarchy» described by Robert Kaplan(5).

Over the past few years, it has been fashionable to point to the growth of civil society as a measure of political development and change in the Arab World. In places where civil society is well developed, it is generally viewed as an indicator of stability and democratization. Pressures for greater transparency and democratization have arguably been growing across the region, evident in states as diverse as Algeria, Egypt, Turkey, and Saudi Arabia. The development of organizations outside the (most often authoritarian) government framework provides a potentially significant force for change over the longer term, suggesting that Middle Eastern societies are likely to become more complex and more diverse as new interest groups and sub-state actors emerge. This social complexity has potentially significant implications for the way in which states outside the region seek to influence the behavior of regional actors, especially in the context of economic instruments(6). A related trend, already evident in many places across the region, especially where a dynamic private sector has been accompanied by dysfunctional or chaotic government, has been for individuals increasingly to organize their lives without reference to the state. Ethnic, religious, and other «networks» have been leading beneficiaries of this phenomenon, reinforced by the growing ease of communication within and outside Middle Eastern societies(7).

5- Robert Kaplan, «**The Coming Anarchy**», Atlantic Monthly, February 1994.

6- Ian O. Lesser and Graham E. Fuller, «**A Sense of Siege: The Geopolitics of Islam and the West**», Boulder, CO: Westview, 1995, p. 4.

7- 23The rise of networks and their political implications are treated in David Ronfeldt, «**Tribes, Institutions, Markets, Networks: A Framework About Societal Evolution**», Santa Monica, CA: RAND, P-7967, 1996.

has had on this development. Several studies have established a strong correlation between economic realities and their impact on political and social developments. Ross(4) and others have provided strong empirical evidence to suggest that rentier states tend to be authoritarian in nature (A rentier state is a term in political science and international relations theory used to classify those states which derive all or a substantial portion of their national revenues from the rent of indigenous resources to external clients). It is a basic economic reality that in recent times most Arab states are massively dependent on oil related revenues to fund their governments and by one Arab state supporting another or by remittances arriving from Arab oil exporting states.

The above reality creates pervasive insecurity characteristic in the Arab World and makes itself felt at several levels: at the level of regimes concerned about survival and the external exploitation of internal weakness; at the level of ethnic and religious groups, or classes, concerned about preserving their position or carving out additional autonomy; and at the level of individuals confronting dysfunctional states. The notion of «failed states», common in discussion of North African Arab states, may also have considerable relevance for the future of the Arab World. States confronting the demographic and economic challenges may simply prove incapable of adjustment and face collapse over the next decades. Political forces with more radical agendas may emerge to provide new solutions with different social and ideological bases, particularly Islam. Such successor regimes will still have to confront basic challenges, but may succeed in redefining these challenges in ways that defer traditional tests of governance as an example is the management of the economy. In

4- Ross, Michael. (April 2000), «**Does Resource Wealth Impede Democratization?**» Paper delivered at the 2000 American Political Science Association meeting in Washington DC.

values needed to sustain a democratic political order simply do not exist. Sharabi[1] ascribes much of the regions authoritarian nature to such cultural factors.

Luciani[2] on the other hand makes the argument that the formation of states is influenced by the prevailing features of economic life and this holds especially true as it relates to the Arab world and the impact of oil on state formation. The features include a high degree of centralization and a tendency toward rigid rule. Oil and the Liquefied natural gas lend in terms of efficiency control to a centralized network of hydraulic installations that need to be centrally coordinated. And since oil must be exported to have value this process also lends itself to a high degree of government involvement. But more importantly than the liquid itself, is the impact that the revenues derived from the liquid have on the state polity. «While we should not speak of hydrocarbon societies and states, it is a fact that oil production appears to have a strong and decisive influence on the nature of the state. It does so through its effects on the structure of state revenues and the ratio between revenues that are obtained domestically and revenues that are obtained from abroad»[3]. Suffice it to mention the Western and outside powers penetration in the whole-mark of the political arena.

Of course there are countless cultural, economic and external factors, which ultimately impact the political stability and development of societies. The focus here however, is the political penetration and domestic socio-political-economic effect that oil

1- Sharabi, Hisham (1983), «**The Poor Rich Arabs**» in Arab Resources, The Transformation of a Society, Center of Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Croom Helm, London.

2- Luciani, Giacomo(1995) «**Resources, Revenues, and Authoritarianism in the Arab World: Beyond the Rentier State?**» in Brynen, Korany and Noble Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Volume One Lynne Reinner, London.

3- Luciani, Giacomo (1990), «**Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework**» in The Arab State ed. Luciani, Giacomo, University of California Press, 65-84.

Oil and Gas: Additional predicament to Syrian Crisis

Professor Michel NEHME*

The Arab Spring is striking and causing impact on the geopolitical and economic strategic map of the Middle East. In addition to Western meddling and economic stagnation that the Arab World is anguishing from, there is a third spoke in the wheel that is the «curse of oil». This article correlates in addition to other strategic factors the collision that oil has had on the political landscape of the Arab world, primarily based on the deduction that the Arab Spring is still a violent agent of democratic change.

There are various explanations regarding the hard-path of democracy in the Arab world. Some argue that the socioeconomic preconditions of democracy do not exist, which is probably true in the economic sense. Others emphasize the hurdles created by a kinship oriented, patriarchal political culture marked by distrust and the survivalist instincts developed in a harsh Middle Eastern climate. Thus the norms and

* *Researcher*

Contents

N° 84 - April 2013

Oil and Gas: Additional predicament to Syrian Crisis

..... Professor Michel NEHME *5*

Aux origines du «nationalisme turc»: bref survol historique des principes fondateurs de la République

..... Dr. Tarek MAJZOUB *33*

Abstracts ..... *59 - 65*

Résumés ..... *67 - 73*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية 2013

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document.*

7- *Rejected submissions will not be returned to the writers.*

8- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

9- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at ***micheln@ndu.edu.lb***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Oil and Gas: Additional predicament to Syrian Crisis
- Aux origines du «nationalisme turc»: bref survol historique des principes fondateurs de la République